

الرشوة فى الدول النامية



المكتبة المصرية

أ.د. السيد على شتا

٣ ش أحمد ذو الفقار - لوران الإسكندرية
تلفاكس: ٠٠٢/٠٣/٥٨٤٠٢٩٨
محمول: ٠١٢/٣٥٥١٨٤٨

الرشوة في الدول النامية

من وجهة نظر

القضاة والنيابة والشرطة

والرقابة الإدارية

دكتور

السيد علي شتا

٢٠١٤

المكتبة المصرية
للنشر والتوزيع

رقم التسجيل

للنشر والتوزيع

٨ ش حد آل ثاني - مساكن كفر طهرمس - الطابية - فيصل - الجيزة

تليفاكس: ٠٢٠٢/٣٧٢١٦٦٢٣

تلفون: ٠١٢٢/١١٥٠٤٠٨ - ٠١١/٢٠٢٠٣٧٢٥

Egyption_library@yahoo.com

□ اسم الكتاب : الرشوة في الدول النامية من وجهة نظر القضاة والنيابة
والشرطة والرقابة الإدارية

□ اسم المؤلف : السيد علي علي شتا

□ سنة النشر : ٢٠١٤

□ الطبعة : الأولى

□ اسم الناشر : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع

□ العنوان : ٨ ش حد آل ثاني/ مساكن كفر طهرمس/ الطالبة/
ليصل/ الجزيرة.

تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٣٧٢١٦٦٢٣

محمول: ٠١٢٢/١١٥٠٤٠٨-٠١١/٢٠٢٠٣٧٢٥

Email:Egyption_library@yahoo.com

□ رقم الإيداع : 2013/20168

□ الترميم الدولي : 978-977-411-488-7 I.S.B.N



دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر أعداد إدارة الشئون الفنية

شتا، السيد علي.

الرشوة في الدول النامية من وجهة نظر القضاة والنيابة والشرطة والرقابة الإدارية/

السيد علي شتا. - الجزيرة. المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

١٧٨ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك 978 977 411 488 7

١- الرشوة

أ- العنوان

364,1323

رقم الإيداع/ 20168

جميع الحقوق محفوظة للناشر ©

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول: المدخل لدراسة ظاهرة الرشوة	٩
تمهيد	١١
أولاً: التصور النظري للرشوة	١١
ثانياً: الإجراءات المنهجية لدراسة الرشوة	٢٥
ثالثاً: خصائص مجتمع الدراسة وعينة البحث	٣٤
الفصل الثاني: مستويات الخطورة الاجتماعية للرشوة كسلوك اجتماعي	٣٩
الفصل الثالث: تغير صور الرشوة ومعدلاتها ومجال إنتشارها	٥٣
الفصل الرابع: الأطراف المشتركة في عملية الرشوة وأساليب اكتشافها	٦٧
الفصل الخامس: السمات الاجتماعية لمرتكبي الرشوة	٨٣
الفصل السادس: الاهتمامات الجنائية للرشوة كسلوك اجتماعي	١٠٥
الفصل السابع: كفاية أجهزة العدالة الجنائية المتعاملة مع جريمة الرشوة	١٣١
الفصل الثامن: العوامل الدافعة للرشوة وكيفية مواجهتها	١٤٧
خاتمة عامة	١٧٥
المراجع	١٧٧

مُقَدِّمَةٌ

صاحب الاهتمام المتزايد بالتنمية في دول العالم الثالث، اتساع نطاق المؤسسات التي تعنى بالإنتاج والخدمات في المجتمع، ومع خطط التنمية المتعاقبة، تراكم عدد تلك المؤسسات الرسمية، حتى أصبح التنظيم المؤسسي سمة وطابع غالب على المجتمعات النامية.

ومن ثم لم يعد بمقدور أعضاء تلك المجتمعات، الفكاك من التعامل مع تلك المؤسسات في حياتهم اليومية.

ومع تزايد الضبط، والتعقيدات المكتبية في تلك المؤسسات، أفرزت تلك الأحوال، والظروف أنماطاً سلوكية استهدفت تسهيل عمل الأفراد، وإنجاز أعمالهم..

ومن ثم ارتبطت الرشوة بأداء الموظف لعمله المرتبط بالدور الذي يمارسه، بما يحصل عليه من نقود، أو منافع عينية، أو مقابل إلتزامات أدبية معينة... الخ.

ولما كان لمثل هذا السلوك آثاره السلبية على الأفراد والمجتمع، اهتمت الدول والهيئات الدولية، بالإضافة إلى الجهود الفردية المعنية بالظواهر السلوكية السلبية بتلك الظاهرة، على أمل الحد منها، والتبصير بمخاطرها، وآليات مواجهتها.

وبذلك تشكل تلك الدراسة العلمية، واحدة من بين تلك الجهود المعنية بفهم ظاهرة الرشوة، والوصول إلى تفسير علمي لعواملها، ومتطلبات الوقاية منها، والحد من تفشيها.

والله الموفق،،،

الفصل الأول

المداخل لدراسة ظاهرة الرشوة

أولاً: التصور النظري للرشوة.

ثانياً: الإجراءات المنهجية لدراسة الرشوة.

ثالثاً: خصائص مجتمع الدراسة وعينة البحث.

الفصل الأول

المدخل لدراسة ظاهرة الرشوة

تقعيد :

يسهم تحديد الإطار النظري للدراسة في إيضاح الرؤية بأبعاد الدراسة والإسلوب النظري الذي نستند إليه في تفسيرنا لمعطيات الدراسة الميدانية كما أنه يساعدنا على معرفة أبعاد الفهم النظري لموضوع الدراسة والسياق الفكري الذي نتجهجه فيتناول الموضوع، كما أن تحديد الأساس المنهجي للبحث يساعدنا على تحقيق الدقة في تناول والمعالجة الميدانية لمشكلة البحث على أساس من الاتساق مع المفهوم النظري الذي استندنا إليه في تناول مشكلة الدراسة، وكلا الجانبين النظري والمنهجي يساعدنا على بلورة السياق العام للدراسة ومسالكها وإجراءاتها وأدواتها ومؤشراتها التجريبية والأسس التي تستند إليها في عملية تفسير معطيات الدراسة. ومن ثم نسير في معالجة هذه الجوانب في الخطوات التالية :

• التصور النظري للرشوة.

• الإجراءات المنهجية لدراسة الرشوة.

• خصائص مجتمع الدراسة وعينة البحث.

وذلك ما نعالجه بشيء من التفصيل فيما يلي :

أولاً: التصور النظري للرشوة :

يستهدف تحديدنا للإطار النظري للدراسة إيضاح الرؤية بموضوع البحث وتحديد المدخل النظري لمعالجته. والذي يتعين في ضوءه مسلكنا المنهجي لمعالجة

مشكلة الدراسة. ومن ثم نستهل موضوع بحثنا بإيضاح لأبعاد المشكلة والهدف من دراستنا.

ومن أبرز المحددات النظرية للمدخل النظرى لمعالجة الرشوة، تحديد مفهوم الرشوة، والأسس النظرية التى تتبعها لتنظيم عملية البحث وتوجيه مسارها، وتعيين المراحل التى تمر بها الدراسة.

ومن ثم نسير فى تحديدنا للمدخل النظرى للدراسة فى الخطوات التالية :

- مشكلة البحث والهدف منه.
- محددات المفهوم الاجتماعى للرشوة.
- الفهم السسيولوجى لظاهرة الرشوة.
- الأبعاد التصورية للدراسة.

١- مشكلة البحث والهدف منه :

نظراً للظروف التى يمر بها المجتمع المصرى، وما تتعرض له أبنيته وأنساقه الاجتماعية من تغيرات سريعة، بالقدر الذى جعل السلوك يتغير بسرعة تائراً فى ذلك بطبيعة التغيرات التى تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى حين أن القيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية التى توجهه، وتحديده، وتعطيه معناه، ومغزاه لا تسير فى سرعة تغيرها تلك التغيرات التى يتعرض لها سلوك الأفراد هذا فضلاً عن عدم تمثيل الأفراد للقيم الحديثة بالشكل الكافى الذى يمارس فاعليته فى توجيه اختيارات الأفراد، وذلك لأن القيمة إتجاه إنتقائى يتضمن إجماعاً؛ تعضيداً أو رفضاً يؤثر بدوره على عملية الاختيار بين البدائل المتاحة للفعل^(١). هذا فضلاً عن التمايز القائم بين الخاص وانعام الأمر الذى

(1) Zurcher, lavis A; & Others, value orientation, Role - conflict and Alienation from work. Am. Sociol R. Vol. 30 N. H. 1965, pp. 539-540.

جعل سلوك الأفراد يتجه مباشرة نحو الخاص، بالإستعانة بالعديد من الوسائل لتحقيقه، بغض النظر عن مشروعيتها.

فالعامل فى مصنع له لى يحقق مصلحة فى الترقى والتقدم والحصول على مراكز - قيادية، أو الكسب المادى - لا يتردد فى تقديم رشوة لرئيسه لى يحقق له ذلك. وذلك لاشتراط تحقيق ذلك بالإسهام الإيجابى، وبمعدل معين فى تحقيق الأهداف العامة، والذى قد يحول دون تحقيقه التفاوت القائم بين قدرات الشخص على الأداء ومستوى الأداء المطلوب من الدور وشاغليه.

كما أن التعقيدات البيروقراطية، والإجراءات الروتينية البطيئة، تهىء بعض الأشخاص لتقديم رشوة لمن يتعاملون معهم، وذلك رغبة منهم فى إنجاز مصالحه بصورة وبشكل يقرب من الوضع المفضل من الشخص. ومن ثم يكون لمتغير نمط «العمومية مقابل الخصوصية»، أو العام مقابل الخاص لـ «بارسونز» أهمية فى فهم الرشوة كسلوك اجتماعى. ومن ثم تكون القضية المثارة هنا «ارتباط الرشوة بالإتجاه نحو القيم الخاصة، وتفضيلها على قيم العمل». وقد تبين من دراسة القيم والعصاية الجانبية (دراسة لجماعات ناصية الشارع) لـ «خاردون» و«سارت» وآخرين أن الرشوة رغم نسبيتها على مستوى المجتمعات تمثل ظاهرة مرضية، وباعتبارها سلوكاً فذلك يبرز دور القيم فى هذا السلوك⁽¹⁾.

كما أن ضعف الرابطة والى انتماء للتنظيم من الأفراد قد يكون من العوامل الفعالة فى الخروج على قيم العمل، والتأثر بالقيم الخاصة التى تحقق له إشباعات معينة لحاجاته. وذلك ما تبين من تحليل «ايك فروم» لحاجات الشخصية فى المجتمع المعاصر، خاصة فيما يتعلق بالحاجة للإرتباط والى انتماء. وما تناوله كل من

(1) Gardon, R. & Others. values and goug Delinquency Am. J. Social. Vol. 69.

Nr 2. 1963, pp. 109-110.

«ليون جارلو»، و«رالف بوروكاس» في دراستهما حول القيم الاجتماعية والحاجات الشخصية خاصة فيما يتعلق باستخدام القيم كوسائل لإشباع الحاجات الشخصية والربط بينها وبين الاتجاه والسلوك^(١).

هذا فضلاً عن اهتمام البعض بربط الرشوة كسلوك بالوضع الطبقي والإغتراب عن العمل. أضف لذلك الاتجاه السيكولوجي الذي ينظر للرشوة باعتبارها نمط سلوكي يقدم عليه الأفراد، لأنه يحقق لهم إشباعاً عاجلاً، رغم علمهم بما يتعرضون له من عقوبة آجلة. والواقع أن جانب الرشد في سلوك الرشوة واضح لإرتباطه بالمنفعة المباشرة للشخص، وأياً كان هذا السلوك رشيداً أم غير رشيد فهو معبر عن حالة مرضية، تفرضها ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الشخصية في مرحلة ما من مراحل تطوره.

ولا يعنى ذلك أن الرشوة توجد أو تختفى تبعاً للظروف، ولكن ما تقصده حقيقة أنها تتفاقم في إنتشارها لظروف معينة، وفي فترة تاريخية معينة من حياة المجتمع، وتتناقض في فترة أخرى، إذا أنها مثل بقية الظواهر السلوكية المرضية توجد في كافة المجتمعات بنسبة معينة، تزيد أو تنقص تبعاً لنسبية الثقافة، والظروف، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات البشرية.

ومن ثم يكون تناول الرشوة كمشكلة اجتماعية، مصاحبة لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة يمر بها المجتمع المصري، بعداً أساسياً من أبعاد الدراسة النظرية، وذلك لأن تفشى الرشوة بهذه الصورة التي نَجدها في مصر يعد عاملاً أساسياً في حفز الإهتمام لدراساتها، وتحليل مظاهرها، وأبعادها، وجذورها الضاربة في أعماق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي يمر بها المجتمع المعاصر. ولهذا لا تكون دراستنا للرشوة موجه لاختبار فرض معين، أو مجموعة

(1) Gorlow, Leon & Borocas, Ralph, Social values and interpersonal needs. Acta. Psy. vol 22, N 3. 1964. pp. 231-241.

فروض. ولكنها بمثابة دراسة استطلاعية تستهدف التعرف على صور هذه الظاهرة، وأبعادها، والظروف الدافعة إليها، وعوامل الحد منها. وقد تشير الدراسة الاستطلاعية هنا مجموعة من القضايا التي يمكن أن ترشد البحث حول ظاهرة الرشوة لاختبار ثبات وصدق وشمول هذه القضايا.

ومن ثم تحددت أبعاد المشكلة المطروحة للبحث في طبيعة التغيرات التي مر بها المجتمع المصري، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية، واقتصادية، أو سياسية، وما صاحب تلك التغيرات من حالات توتر وتفاوت على المستوى الاقتصادي بين تطلعات الشخص وقدرته المالية على إشباع هذه التطلعات وعلى المستوى الاجتماعي بالنسبة للتفاوت بين توقعات الأدوار وكفاية شاغليها، وعلى المستوى الشخصي بالنسبة للتفاوت بين قدرات الفرد وتوقعاته من الدور.

وعلى المستوى السياسي وما يرتبط به من تفاوت بين إلتواء الفرد للتنظيمات السياسية وما يحققه له من رضا يتعلق بالأمن والحماية. وعلى مستوى التنظيمات بالنسبة لولائه وإرتباطه بالتنظيم، وما يحققه هذا الارتباط من إحساس بالهوية الذاتية (الأنية).

هذا فضلاً عما صاحب هذه التغيرات من تفاوت بين تفضيلات الشخص لقيمه الخاصة، عن القيم العامة المرتبطة بالعمل، وما يعانيه من حالات صراع القيم نتيجة لاغترابه عن العمل، والعلاقات الاجتماعية، ونتاج العمل، والعملية الإنتاجية، التي يكون مستغرقاً فيها داخل التنظيم. هذا فضلاً عما تمارسه تفضيلات الخاص على سلوك الأفراد المرضى^(١)، سواء داخل التنظيمات أو خارجها. وبذلك يكون سلوك الرشوة متغيراً تابعاً للتوترات والتفاوتات البنائية المرتبطة بمجالات اغتراب الشخصية الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي،

(1) Zurcher, opcit. pp. 539-548.

والشخصى، والتي تمثل متغيراً وسطاً وتابعا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمثل وضع المتغير المستقر في المجتمع المضرى.

وبذلك تكون دراستنا للرشوة متعددة الأبعاد والمراحل، وتبقى فى مراحلها الأولى إجراء الدراسة الاستطلاعية للتعرف على :

- ✽ مستويات خطورة الرشوة باعتبارها سلوكاً اجتماعياً.
- ✽ وتحديد معدلاتها وصورها، وأساليب اكتشافها، والظروف المحيطة بها.
- ✽ وتناول الفئات المرتكبة للرشوة، ووضعها الاجتماعى، والمهنى والوظيفى.
- ✽ ثم تعيين الأحكام الجنائية للرشوة كوسيلة ردع لهذا السلوك المضرى، ومتطلبات تطورها.
- ✽ وتناول كفاية أجهزة العدالة الجنائية المتعاملة مع الرشوة، وأساليب تطويرها، سواء كانت أجهزة شرطة أم رقابة إدارية أو نيابة.
- ✽ ثم العوامل الدافعة للرشوة كسلوك اجتماعى، سواء كانت هذه العوامل اجتماعية أو تنظيمية أو قانونية أو ثقافية أم شخصية.
- ✽ والوسائل اللازمة لإقلال جرائم الرشوة.
- ✽ ثم ملامح هذه الظاهرة بين الريف والحضر للكشف عن العلاقة بين المستوى الحضري ودرجة إنتشار هذا السلوك.

وإذا كانت هذه العناصر بمثابة أهداف أساسية للدراسة الاستطلاعية، فإنها تعد من وجهة النظر العلمية أسس نظرية لتصورنا لظاهرة الرشوة، وتمارس تأثيرها فى توجيهنا فى عملية الدراسة، واختيار الإجراءات والأدوات المنهجية لدراستها.

٢- محددات المفهوم الاجتماعى للرشوة:

اهتمت بعض المراجع العلمية علم الإجرام بمفهوم الرشوة لتحديد مدلولاته

وعناصره وإن كانت هذه التعريفات قد أوضحت بعض جوانب المفهوم، إلا أنها تناولته بصورة عامة. وفي ضوء أحكام القانون، أى أنها تناولته فى ضوء الفهم القانونى فتناولته دائرة معارف علم الإجرام على أنه فعل، أو مزاولة التأثير على أعمال الغير، بمؤثرات فاسدة. إلا أنها قصدت تجريم هذا الفعل على رشوة الموظف العمومى.

أما دائرة المعارف البريطانية، فتعرف الرشوة على أنها عرض أو قبول هدية، فى أى شكل، يكون لها دافع لأداء وظيفة ينبغى أن يكون الدافع الصحيح لأدائها الإحساس بالواجب فى حد ذاته.

وبذلك تكون الرشوة فى التعريفين السابقين وسيلة إغراء، تتضمن قصد التأثير أو التأثير بصورة متعارضة مع العقيدة الحسنة. ورغم أن هذه التعريفات لم تبرز الفهم السسيولوجى للرشوة بشكل متكامل، نظراً لأنها ركزت عليه كفعل مجرم قانونياً؛ إلا أنها أبرزت أهم العناصر الاجتماعية فى التعريف، والتي تساعدنا على صياغة التعريف الاجتماعى للرشوة، إذ أنها تناولته على أنه فعل فى شكل أخذ وعطاء. وهنا أبرزت فيه الجانب السلوكى وجانب التفاعل الاجتماعى على أنه لا بد وأن يحدث بين أطراف اجتماعية سواء كانوا أشخاصاً أو جماعات متفاعلة؛ إما أنه نظر إلى هذا الفعل على أنه خروج عن التزامات محددة ثقافياً واجتماعياً، ومرتبطة بأدوار وأوضاع اجتماعية معينة يشغلها الأشخاص.

هذا بالإضافة إلى إيضاحتها للجانب الغائى الفرضى فى هذا الفعل فأبرزت فيه الجانب العقلى لإرتباطه بتحقيق منفعة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ومع ذلك فإن هذه التعريفات لم تحدد هذه العناصر تحديداً منطقياً متكاملًا، ومنسقا. وذلك نتيجة لغياب الرؤية السسيولوجية فى فهم هذا السلوك. ومن ثم اجتهد بعض السسيولوجيين لإيضاح الفهم السسيولوجى للرشوة على أنها ظاهرة

اجتماعية عامة ونسبية في الزمان والمكان، وتتضمن الخروج على قيم اجتماعية تتصل بأداء الفرد لوظيفته ودوره المحدد ثقافياً، بحيث يكون الدافع لإنتهاك هذه القيم عرض أو قبول أو طلب فائدة خاصة، لقاء هذا الإنتهاك^(١). والواقع أن هذا التعريف يتضمن الفهم السيميولوجي بشكل متكامل. فيتناول الرشوة كظاهرة اجتماعية بخصائصها المتعلقة بالعمومية والنسبية، ويتناولها من حيث كونها على قيم اجتماعية أى باعتبارها سلوكاً مرضياً، بغض النظر عن الحالة التى عليها قيم المجتمع سواء كانت متصارعة أو غير مستقرة.

ومن ثم ربط بين الرشوة والجانب النفعى، أى المنفعة المرتبطة واعتبرها سلوكاً غائياً. وهنا أبرز التعريف الجانب الرشيد من السلوك دون أن يكشف عن وظيفتها الغير رشيدة، والتى لا تكون فيها سلوكاً مرضياً، ولكن تكون بمثابة رد فعل لحالة مرضية فى بناء المجتمع وثقافته نتيجة للتفاوت بين القيم والسلوك، وصراع قيمة أو فقدتها لوظيفتها الاجتماعية المتمثلة فى ردع السلوك.

وبذلك أخذ التعريف الرشوة كمشكلة اجتماعية دون أن يبرز ما لها من أداء وظيفى باعتبارها ضمام أمان يكشف عن جوانب الخلل والتوتر فى بناء المجتمع. ويرجع ذلك فى أساسه إلى الحرص على إبراز الفهم القانونى للرشوة، باعتبارها سلوكاً ضاراً.

ومن ثم يمكن أن تعرف الرشوة بأنها سلوكاً اجتماعياً يعبر عن الاستجابة التلقائية للتوترات الاجتماعية بالخروج على قيم اجتماعية، تتصل بأداء الشخص لوظيفته الاجتماعية، والتزامه بواجبات الدور الذى يشغله، وذلك بابتكار الوسيلة الاجتماعية التى تمكنه من الخروج على القيم التى فقدت وظيفتها على الردع الاجتماعى للسلوك، وتوجيهه وتمكنه من تحقيق فائدة خاصة مقابل هذا الإنتهاك والخروج على القيم الاجتماعية.

(١) محمد عارف: المفهوم الاجتماعى للرشوة، المجلة الجناية القومية، ١٩٦٢، ص ٥.

وبتحليل عناصر التعريف الاجتماعي للرشوة نجد أن الرشوة تؤخذ هنا باعتبارها سلوكاً اجتماعياً متكرراً، وأنه نسبي في الزمان والمكان، ويظهر تلقائياً نتيجة لحالات التوتر الاجتماعي والثقافي والشخصي، والتي تصاحب ظروف التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتلك الخصائص المرتبطة بسلوك الرشوة تشكل في جملتها ملامح ظاهرة اجتماعية عامة. سادت المجتمعات البشرية منذ العصور القديمة، وعلى مدار التاريخ، وتسود في محيط المجتمع البشري بمختلف قطاعاته، وهيئاته، وطبقاته الاجتماعية، بما يكسبها صفة اجتماعية تتمثل في كونها أسلوباً عاماً للحياة. يسود في التعامل بين أعضاء المجتمع عندما تنفشي بشكل واضح كما هو الحال في المجتمعات الحديثة، سواء كانت متقدمة أو نامية.

- كما يتبين من التعريف أن الرشوة كسلوك اجتماعي تأتي كاستجابة تلقائية للتوترات الاجتماعية، والقيم المتصارعة والانحلال الشخصي. وبذلك تكون بمثابة عرض اجتماعي وثقافي وشخصي لهذه التوترات البنائية في المجتمع، مما يضيف عليها صفة السلوك غير الرشيد، والذي يكون له وظيفة اجتماعية تتمثل في الكشف عن مواطن هذا التوتر، في العناصر البنائية للمجتمع، ووظائفها.

وهنا لا يكون أداؤها الوظيفي غير مرضي، رغم أنها عرض مرضي. وذلك لأنها تعمل كصمام أمان ليحفظ للمجتمع توازنه. كما أنها تكون مرضية في مظهرها ووظيفتها عندما تكون سلوكاً رشيداً يستهدف من ورائها منفعة خاصة. وتتضمن الخروج على قيم اجتماعية تتصل بأداء الفرد للوظيفة الاجتماعية، والتزامه بواجبات الدور الذي يشغله وذلك لأنها تضعف حالة الاجماع حول القيم، والذي يشكل العامل الفعال في التكامل الاجتماعي بالمجتمع.

- وأن الرشوة كسلوك اجتماعي ينطوي على العقلانية واللاعقلانية، وتتمثل عقلانيته فيما ينطوي عليه من غائية ونفعية باعتباره خروجاً على الاجماع

القيمي لقاء فائدة خاصة. وهذه هي وظيفته المعلنة (الظاهرة). وتتمثل لا عقلانيته في أدائه الوظيفي الكامن المتمثلة في كونه استجابة تلقائية لتوترات اجتماعية وثقافية وشخصية، وله أداء وظيفي غير ظاهر يتمثل في كونه صمام أمان للمجتمع، وتكشف عن مواطن التوتر والقصور الوظيفي في النسق الاجتماعي.

أما العنصر الأخير في تعريفنا السسيولوجي للرشوة فيتمثل في كون الرشوة وسيلة يبتكرها الشخص لتحقيق أهدافه. وهو هنا يمثل التكيف المنحرف من النمط الابتكار عند «روبرت ميرتون»، حيث يكون تكيف الفرد المنحرف والذي لا يجد في الوسائل المشروعة ما يحقق بها أهدافه، أو تكون كفايته على استخدامه دون المستوى. ومن ثم يلجأ لابتكار وسائل أخرى جديدة تمكنه من تحقيق أهدافه.

وبذلك يكون المفهوم الاجتماعي للرشوة بعناصره المختلفة متسقاً مع فهمنا للرشوة كظاهرة اجتماعية، تتصل بشكل مباشر بطبيعة البناء الاجتماعي. وما يعانيه من توترات وانحرافات في عناصره، وما بها من قصور في أدائها الوظيفي حيال النسق الاجتماعي الكبير. ومن ثم تكشف لنا هذه الظاهرة عن طبيعة التوترات بقدر ما تمثل إحدى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في ظروف تغيره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والشخصي.

٣- الفهم السسيولوجي لظاهرة الرشوة:

يستند تناولنا للرشوة إلى فهم سسيولوجي متكامل باعتبارها ظاهرة اجتماعية متكامل بنائياً، وتتساند وظيفياً مع بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى في تشكيل الواقع الاجتماعي، الذي يتكون من جوانب ثلاثة تتمثل في الجوانب الثقافية، بما بها من قيم ومعاني ومعايير، والجوانب الاجتماعية بعناصرها الاقتصادية والتنظيمية والسلوكية والعلاقات، وغيرها من أنساق اجتماعية ونظم وتنظيمات وأوضاع وأدوار اجتماعية، تربطها ببعضها، علاقات اجتماعية متبادلة والجوانب

الشخصية بعناصرها المتمثلة فى الميول والإتجاهات والرغبات والدوافع والسلوك،
والتي تتأثر بدورها بالجوانب الثقافية والاجتماعية وتؤثر فيها.

ومن ثم تتسم نظرتنا للرشوة كظاهرة اجتماعية، بالنظرة المتكاملة: التي تشمل
ما فيها من مكونات ثقافية واجتماعية وشخصية. وذلك للتعرف على مدى تأثير
هذه الجوانب بالظروف المصاحبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها
المجتمع المصرى، وما تصبغه من تأثيرات على تلك الجوانب بالصورة التي يترتب
عليها ابتكار الأفراد للوسائل التي تساعد على تحقيق رغباتهم وتطلعاتهم فى
إطار تلك الظروف المتغيرة بغض النظر عن مشروعية تلك الوسائل أو عدم
مشروعيتها. وقد تكون الرشوة من الوسائل التي يبتكرها الأفراد للوصول إلى
أهدافهم الخاصة، وتطلعاتهم التي لا يمكنهم تحقيقها بالوسائل المشروعة، والتي
عملت ظروف التغير على اضعاف فاعليتها، وعدم تأكيدها بشكل تام، فى نفوس
الأفراد.

أما عن الجوانب الثقافية لظاهرة الرشوة فتتمثل فى طبيعة الصراع الثقافى،
وفقدان القيم الثقافية لوظيفتها الاجتماعية، وأهميتها التاريخية، خاصة وأن القيم
المتعلقة بفكرة العام والمصلحة الاجتماعية المستحدثة مع التغيرات الاقتصادية
والاجتماعية الحديثة، لم تصل بعد لمستوى التشرب والاستيعاب من الأشخاص.
وبذلك مازالت توجه سلوكهم قيم تقليدية لا تتفق مع طبيعة التنظيمات
المستحدثة، والتغيرات الجديدة فى المجتمع. ومن ثم لا تمارس القيم المستحدثة
دورها ووظيفتها فى توجيه سلوك الأفراد، فضلاً عن أن المعايير المستحدثة مازالت
غير مؤكدة بشكل واضح. وبذلك لا توجه سلوك الأفراد الذين يلجأون لوسائل
جديدة تحقق لهم الإشباع والرضا. أما عن علاقة فقدان المعنى بالرشوة فتتمثل
فى غياب الموجه لهدف الحياة بالصورة التي تسمح بفاعلية الموجهات الأخرى غير
المشروعة، لأن تمارس دورها فى توجيه السلوك والأفعال.

أما عن الجوانب الاجتماعية للرشوة فتتمثل في طبيعة البناء الإدارى، وما إذا كان الطابع البيروقراطى الروتينى يسيطر على الإدارة، أم أن التعقيدات الروتينية غير مؤكدة بالتنظيم. حيث تسود الإجراءات المعقدة سواء بالنسبة لكل موارد التنظيم، أو فى التعامل مع الجمهور. حيث نجد أن المناخ السائد فى هذه الحالة يكون مهبطاً لظهور الرشوة، والتي يلجأ إليها الأفراد كوسيلة للتغلب على التعقيدات الروتينية، التي تعطل مصالحهم وتقف دون إنجازها. فالعامل فى المصنع والذي يكون ملزماً بمستويات أدائية معينة لكي يحصل على مرتبة أو مكافأة أو لمراكز قيادية معينة، فى الوقت الذي لا تساعد قدراته على تحقيق هذه التطلعات، فإنه يستكر الوسائل التي تمكنه من التغلب على التعقيدات الروتينية، وتعوضه عن قصور كفاءته، والتفاوت بين توقعات الدور من الشخص، والكفاية التي تتوافر لديه. وقد تكون الرشوة إحدى هذه الوسائل.

كما أن النظام الاقتصادى القائم لم يوفر مستوى الأجور المناسبة للأسعار، ومن ثم أصبح التفاوت واضحاً بين تطلعات الأفراد، والفرص المتاحة لإشباعها. الأمر الذي دفع بالأفراد لإبتكار الوسائل غير المشروعة، التي تمكنهم من إشباع تطلعاتهم. وقد تكون الرشوة ضمن هذه الوسائل المبتكرة بغض النظر عن مشروعيتها. هذا فضلاً عن أن النظام الاقتصادى السائد لم يتوافر فى إطاره إدراج الخاص فى العام، بحيث يصبح تحقيق العام معبر عن تحقيق الخاص، الأمر الذي يجعل سلوك الأفراد يتجه مباشرة نحو الخاص ثم تكون الوسائل المستخدمة غير الوسائل المحددة نظامياً لتحقيق الأهداف. وهذا هو متغير النمط الذي حدده «بارسونز» ضمن متغيرات النمط الخمس التي استخدمها كأدوات تصورية لتحليل السبولوجى.

كما أن التفاوت بين توقعات الدور وكفاية الشخصية التي تشغله تعمل

بدورها فى دفع الأفراد للإستعانة بوسائل غير مشروعة تعوضهم عن قصور قدرتهم عن تحقيق المتوقع منهم، لكى يحتفظوا بالأدوار التى يشغلونها.

أما عن الجوانب الشخصية المرتبطة بظاهرة الرشوة، فتتمثل فى ضعف الشعور بالإنتماء للتنظيمات، التى يعمل بها الأفراد. ومن ثم يستغلون أوضاعهم الوظيفية فى تحقيق مكاسب معينة بغض النظر عن الضرر الواقع على التنظيم من جراء هذا السلوك. وقد تدفعهم حاجتهم للإنتماء، والتى لا تتوفر من خلال التنظيم إلى تكوين جماعات غير رسمية فيما بينهم يشعرون من خلالها بذاتيتهم، ويكون لها وظيفة معينة فى تنظيم العمل بالوسائل غير المشروعة مثل الرشوة.

هذا فضلاً عن التفاوت بين تطلعات الشخص لشغل الدور، وإدراكه للقدرات التى يتطلبها الدور، وما يتاح له منها يؤثر بشكل واضح على إتجاهه لإستخدام وسائل غير مشروعة تمكنه من تعويض قدراته، فى الحفاظ على الدور الذى يتطلع لشغله.

٤- الأبعاد التصورية للدراسة.

تتسق أبعادنا التصورية لهذه الدراسة مع الفهم النظرى العام للرشوة ومدخلنا النظرى لمعالجتها إذ أن الرشوة وسيلة يتكبرها الأشخاص لتحقيق منافع لهم، بغض النظر عن مشروعيتها. وهى هنا تعكس صورة من صور خروج الأفراد على القيم الاجتماعية بالمجتمع. وبذلك تعد الرشوة مشكلة اجتماعية تمارس تأثيراً واضحاً على كيان المجتمع، خاصة إذا ما تفاقمت وتفشيت بشكل تصبح معه أسلوباً عاماً للحياة.

كما أن الرشوة باعتبارها مظهراً مرضياً تأتى استجابة للظروف المرضية للمجتمع، وملامح التفكك الضاربة فى أنساقه، وما يعانى من قصور وظيفى خاصة ما يتعلق منها بمظاهر الأنومى التى تعكس حالة الفوضى التى يعانى منها

المجتمع نتيجة لظروف التغير المفاجيء التى تتعرض لها أبنيته بحيث تفقد المعايير التقليدية وظيفتها فى توجيه الفعل الاجتماعى والسلوك العام فى المجتمع. وبذلك تكشف الرشوة عن حالات التوتر الضاربة فى أعماق المجتمع ونظمه وأنساقه المختلفة. وهنا تكون للرشوة وظيفة اجتماعية تتمثل فى الكشف عن مواطن التوتر والتفكك الاجتماعى فى المجتمع.

- وبذلك تتعدد المصادر الكامنة وراء الرشوة، والدافعة إليها، بحيث لا يمكن اعتبار مصدراً واحداً كافياً لتفشى هذا السلوك، خاصة وأن جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والشخصية متفاعلة مع بعضها، ومتبادلة التأثير، وتعمل مجتمعة على تقاوم مثل هذا السلوك.

- وأن التغير الاجتماعى والاقتصادى لا يصاحبه بالضرورة إنتشار الرشوة، ولكن حالات التوتر فى أنساق المجتمع المتغير وما تفرضه من ضغوط على الأفراد، هى التى تعمل وراء الرشوة كسلوك اجتماعى.

- ومن ثم لا يقتصر تناولنا لظاهرة الرشوة من خلال عناصرها البنائية، ولكننا نتناولها أيضاً كعملية اجتماعية لها ظروفها المهيئة لها، ونتائجها السلوكية، وما يصاحبها من أضرار على المجتمع.

- وبذلك تمثل العوامل الدافعة للرشوة ووسائل اقلالها جانباً هاماً فى إطار دراستنا الاستطلاعية للرشوة من حيث صورها ومظاهرها وعملية اكتشافها والأجهزة العاملة لمواجهتها ومدى نجاحها فى أداء وظيفتها فى هذا المجال. وذلك من واقع استطلاع رأى الاخبائين العاملين فى مجال أجهزة العدالة الاجتماعية مثل: النيابة، والشرطة، والرقابة الإدارية، والقضاة. وذلك ما سوف نعالجه فى مجال الإطار المنهجى للدراسة.

ثانياً: الإجراءات المنهجية لدراسة الرشوة:

فى ضوء المفهوم السسيولوجى للرشوة، ومحددات التناول السسيولوجى لها كظاهرة اجتماعية، والأبعاد النظرية للدراسة، تحددت الأطر المنهجية للدراسة، ومسلكتنا فى معالجة الموضوع. فدراستنا للموضوع لا تخضع لتصوير فكرى معين، بقدر ما تسند لتصوير سسيولوجى متكامل. كما أننا لا نسعى لاختبار فرض معين، بقدر ما نسعى لمعرفة ملامح الظاهرة وظروفها وملاساتها والعوامل الدافعة إليها، وطرق مواجهتها، ودور الأجهزة الجنائية فى مواجهتها، أو فاعلية النظام القانونى فى الإقلال منها. ومدى كفاءة النصوص القانونية التى تناولها.

وبذلك تعد دراستنا استطلاعية فى المحل الأول. وفى مراحلها الأولى، وذلك وصولاً إلى فهم متكامل حول ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى، بحيث نستطيع بعد ذلك أن نتمتع بشكل أكثر فى تناول بعض القضايا، والفروض التى تتمخض عنها الدراسة الاستطلاعية.

ولما كانت دراستنا فى هذا المجال تناول الرشوة كصورة من صور الظاهرة الإجرامية، حيث يتسم رد الفعل الاجتماعى لها بالطابع المعيارى المتضمن لعقوبة قانونية، نتيجة لخطورتها الإجرامية، فقد أثرنا استطلاع رأى المسئولين والعاملين، فى مجال أجهزة العدالة الجنائية، مثل: القضاة، والنيابة، والشرطة، والرقابة الإدارية، لما يتوفر لديهم من خبرات معينة نتيجة لممارستهم لعملهم فى مجال هذه التجربة، وما وفرت لهم خبرتهم من الوقوف على الصور الشائعة للظاهرة وأطرافها، والعوامل الدافعة لها، وسبل مواجهتها، والحد منها.

وهم بذلك يعدون منهجياً إخباريين، أين من تتوفر لهم بيانات وفيرة، ودقيقة، ومفيدة، فى عملية تفسيرنا للظاهرة. وإن كان هناك الجانب الذاتى فى عملية تقدير هذه الأمور، إلا أنه بحكم وضعهم الوظيفى وخبرتهم ملاحظين خارجيين، يمكن أن تتضمن أحكامهم قدراً كبيراً من الموضوعية التى تمكنتنا من إصدار

التعميمات من واقع معطيات الدراسة بشكل يمكن الإعتماد عليه في إجراء دراسة علمية متعمقة حول الموضوع. وفي ضوء ذلك تسير معالجتنا المنهجية للموضوع في المسالك التالية :

- تحديد المفاهيم الإجرائية.

- الإجراءات المنهجية للدراسة.

- مؤشرات الدراسة الإستطلاعية.

- أدوات الدراسة وبنائها المنهجي.

١- تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة:

من المفاهيم الأساسية الواردة في الدراسة مفهوم الرشوة وقد أخذناه في تناولنا لرأى، المسئولين من وجهة نظر التعرف القانوني الذي ينظر للرشوة على أنها فعل يستهدف منه مزاولة التأثير على عمل شخص آخر بمؤثرات فاسدة أو كما ورد في نص القانون المصري تعتبر :

وذلك لأننا نتعامل مع فئات تلتزم بالنص القانوني في فهم الرشوة ولكي لا نشأت أذهانهم في الإجابة اعتمدنا على التعرف القانوني للرشوة باعتباره تعريفاً إجرائياً للدراسة أما التعريف النظري وعناصره الواردة في المبحث الأول فيستهدف منه استخدامه كأداة لتحليل وتفسير معطيات الدراسة.

كما أن هناك ثمة تعريفات إجرائية أخرى ترتبط بالمفهوم الأساسي للدراسة وهي المفاهيم الإجرائية المتعلقة بأطراف الرشوة المتمثلة في الراشي وهو الشخص الذي يقدم الرشوة وهو صاحب منفعة في الغالب أو تعود عليه المنفعة المترتبة عليها بطريق غير مباشر أما الشخص المرتشى فهو الذي يأخذ الرشوة ويتم التأثير عليه بواسطتها، لكي تكون رد أفعاله لأداء وظائف ينبغي أن يكون الدافع لأدائها الإحساس بالواجب في ذاته. وهو في الغالب يشغل وظيفة أو دور ما في مؤسسة أو تنظيم اجتماعي.

أما الوسطاء فهم هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بدور الإتصال بين الراشى والمرتشى. وغالباً ما يكون لهم حصة معينة من قيمة الرشوة من المرتشى إما أنهم قد يحصلون على رشوة من الراشى لحسابهم الخاص مقابل قيامهم بعملية الوساطة بين الطرفين.

أما عن فئة المسؤولين بأجهزة العدالة الجنائية المتعاملة مع جريمة الرشوة، فهي متنوعة وتشمل فئة القضاة، والنيابة العامة والإدارية، وضباط الشرطة، والرقابة الإدارية. وبالنسبة لمفهوم الخطورة الإجرامية فهو يشير لمدى الضرر الناجم عن ظاهرة الرشوة، سواء من الناحية الاقتصادية، والأضرار المرتبطة بها الواقعة على المجتمع أو الأفراد، أو من الناحية القانونية، وما تتضمنه من معايير تجريم معينة للرشوة، أو من الناحية الاجتماعية، وما يتصل بموقف الرأى العام من الرشوة، ورفضها أو قبولها. ومن الناحية النفسية، وما يتعلق منها من حالات امتصاص ومقاومة أو استجابة للسلوك ومرتكبه، ومن الناحية الإدارية وما يترتب على الرشوة من تعويق للجهاز الإدارى، والتقليل من كفاءته على أداء الوظائف الموكلة إليه، وما يصاحب ذلك من تعطيل للوظيفة العامة للتنظيم.

وبالنسبة لصور الرشوة التى استهدفنا تناولها، فتتمثل فى الرشوة المادية المتمثلة فى الهدايا، وتقديم أشياء معينة. أما الرشوة المالية فتتمثل فى تقديم نقود مقابل القيام بمهام معينة، ثم يعد ذلك تأتى الصورة الثالثة للرشوة والمتمثلة فى الرشوة الأدبية، أو المعنوية. وهى المتمثلة فى التزام موظف ما بتأدية خدمات لشخص آخر، مقابل تأدية خدمة له نظير ذلك. كأن يقوم موظف مسئول بتعيين أحد أقارب شخص فى وظيفة مقابل أن يقوم الآخر بدور تعيين أحد أقاربه، أو معارفه، فى وظيفة معينة. أو تسهيل مهام له معلقة لدى الطرف الآخر.

أما عن أنواع الرشوة فتعنى بهذا المفهوم الرشوة المنظورة، والرشوة غير المنظورة وبالنسبة للرشوة المنظورة هى تلك الحالات التى تم اكتشافها والتعامل معها فى أجهزة العدالة الجنائية، أما الرشوة غير المنظورة فى الجانب الخفى من جريمة

الرشوة وهى الحالات التى ترتكب، ولا يتم التعامل معها فى أجهزة العدالة الجنائية، ولا يتم تسجيلها فى الاحصاءات الجنائية.

وبالنسبة لمفهوم العدالة الجنائية، فعنى به تلك الأجهزة التى تتعامل مع جرائم الرشوة، ويمر بها أطراف الجريمة، مثل أجهزة الشرطة، التى تقوم بضبط الجرائم، وإحالة المتهمين وجهاز النيابة الذى يتولى التحقيق، وجهاز القضاة وهو المسئول عن البت فى أحكام هذه الجريمة. أما أجهزة الرقابة الإدارية، فهى تلك الأجهزة التى لها سلطة الإشراف، والمراقبة للأنشطة العامة. ويتصل عملها بشكل مباشر بالأموال العامة للدولة.

وبذلك تكون المفاهيم الأساسية الإجرائية للدراسة، قد تحددت بصورة عامة وهى المفاهيم التى يتكرر ذكرها، واستخدامها فى عملية التحليل، والتفسير، لمعطيات الدراسة الاستطلاعية، لرأى القضاة، والنيابة، والشرطة، والرقابة الإدارية، فيما يتعلق بجرائم الرشوة، التى تم التعامل معها.

٢- الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ - الدراسة الاستطلاعية لرواي الإخباريين بأجهزة العدالة الجنائية:

لاشك أن تصورنا النظرى الذى سقناه، لدراسة ظاهرة الرشوة، له وظيفة أساسية تتمثل فى توجيه مسلكنا المنهجى، فى معالجة تلك الظاهرة. ورغم طبيعة الدراسة الحالية المتميزة إلى حد ما عن بقية المداخل المنهجية لمعالجة الظاهرة، فإن الإجراءات المنهجية للمعالجة تتأثر إلى حد كبير بطبيعة هذا التصور وأبعاده النظرية، فمدخلنا المنهجى هنا استطلاعى، ويستهدف التعرف على أبعاد ظاهرة الرشوة، وظروفها، والعوامل الدافعة لها، وصورها، والأساليب والوسائل التى يستعان بها للحد منها ومجالات إنتشارها، وكفاية الأجهزة المتعاملة مع مرتكبيها. ونحن بذلك نستهدف بالدراسة الاستطلاعية التعرف على خصائص هذه الظاهرة

... من الوصول إلى بعض التعميمات التي تكون
دراسات تالية أكثر عمقاً وتخصصاً من الدراسة الحالية، وبذلك يتسم
بحسب معالجة الظاهرة بالشمول وتعدد الأبعاد، كما تعتمد هذه الدراسة في المحل
الأول على الخبرة المتراكمة حول ظاهرة الرشوة لدى المسؤولين، العاملين في
مجال أجهزة العدالة الجنائية. وبذلك تمثل الإجراء المنهجي الأول في الدراسة
لرأى الإخباريين المتعاملين مع أطراف الرشوة بأجهزة العدالة الجنائية.

ب- دراسة الحالة الثقافية لظاهرة الرشوة:

وما نعينه هنا بدراسة الحالة تناول ظاهرة الرشوة من كافة جوانبها وعناصرها.
كما نتناولها من حيث صورها وأطرافها والفئات التي ترتكبها وأنواعها والمجالات
التي تنتشر بها، والأجهزة الجنائية المتعاملة مع أطرافها والظروف المحيطة بها
والعوامل الدافعة لها، والوسائل الكفيلة بالحد منها، وصولاً إلى معدلها المعقول
في المجتمع. ومن ثم تناولنا صورها المعنوية والمادية والمالية والفئات المرتكبة لها من
حيث النوع والتعليم والمهنة والمستوى الوظيفي وتناولنا أطرافها سواء كانوا راشين
أو مرتشين أو وسطاء.

أما عن مجالات إنتشارها فقد تناولناها في القطاع العام أو القطاع الحكومي
والقطاع التعاوني، وقد خصصنا لمجال الإنتاج جانباً خاصاً لما له من أهمية وذلك
للتعرف على أسباب ذلك الإنتشار أما عن دراسة حالة الأجهزة المتعاملة مع
أطراف الرشوة فتتمثل في: جهاز الشرطة والنيابة والقضاة والرقابة الإدارية، وتناولنا
لمجالات تفشي الرشوة شمل: مستوى أدائها لوظيفتها، وجوانب القصور بها،
واسلوب تطويرها لأداء، دورها الوظيفي في هذا المجال على أكمل وجه وبذلك
نعد دراستنا للحالة الثقافية للرشوة لإجراء منهجياً ثانياً.

ج- المقارنة كإجراء منهجي لدراسة الرشوة:

استعنا أيضاً بالمقارنة كإجراء منهجي ثالث لدراسة الرشوة وهي تتسق مع

تصورنا لدراسة الظاهرة، وفهمنا النظرى لها. وقد تمت المقارنة بصورة أساسية بين الحضر والريف، وذلك للتعرف على طبيعة الاختلاف فى حجم الرشوة، وفئاتها، ومعدلاتها، ومجالات إرتكابها، وأسبابها، وطرق مواجهتها، وعلاقة ذلك بطبيعة الظروف الحضرية والريفية. وفى إطار هذه المقارنة العامة تمت المقارنة بين القطاعات المختلفة من حيث أسباب الرشوة، وطرق مواجهتها، خاصة القطاعات التعاونية والحكومية والقطاع العام وقطاع الإنتاج، ولاشك أن هذه المقارنة تعمق فهمنا لظاهرة الرشوة وتساعدنا على تقديم تفسير دقيق محدد لجوانبها المختلفة بما يمكن من مواجهتها على أسس سليمة ومدرسة ومحددة.

وبذلك تتكامل الإجراءات المنهجية فى تناول ظاهرة الرشوة من وجهة نظر المسئولين بأجهزة العدالة الجنائية المتعاملة مع جريمة الرشوة.

٣- المؤشرات الإجرائية للدراسة الاستطلاعية:

فى ضوء الفهم النظرى لظاهرة الرشوة، ومدخلنا لدراستها، تحددت المؤشرات الإجرائية للدراسة الاستطلاعية، والتي تمثلت فى :

١ - مؤشر الخطورة الإجرامية للرشوة كسلوك اجتماعى خاصة من الناحية الإدارية والاقتصادية، والاجتماعية.

٢ - وتمثل المؤشر الإجرائى الثانى فى تحديد معدلات الظاهرة وصورها، وأساليب اكتشافها والأطراف المشترك فيها.

٣ - أما المؤشر الثالث فقد تمثل فى تحديد الفئات المرتكبة للرشوة من حيث نوعية الأدوار التى تكثر الرشوة بها أو تنفشى الرشوة بين شاغليها، والمستوى التعليمى لأطراف الرشوة، وارتكابها من حيث النوع، أى بين الإناث والذكور.

٤ - أما المؤشر الإجرائى الرابع فيتمثل فى طبيعة الأحكام الجنائية للرشوة، خاصة أحكام الإدانة، والأحكام الجنائية، ومدى تأخرها، أو سرعة إجراءاتها، ودور الأحكام الجنائية فى ردع هذا السلوك، وما تتطلبه من تعديل وتطوير.

٥- أما المؤشر الإجرائي الخامس فقد تناول كفاية أجهزة العدالة الجنائية في مواجهة الرشوة خاصة جهاز الشرطة والقضاء والنيابة والرقابة الإدارية وما تعانيه من جوانب قصور في أداء وظيفتها ومتطلباتها لتطوير كفاءتها الوظيفية.

٦- أما المؤشر الإجرائي السادس للدراسة الاستطلاعية فيتمثل في دراسة العوامل الدافعة للرشوة كسلوك اجتماعي وما إذا كانت ثقافية أو اجتماعية أو قانونية أو شخصية.

٧- ويتمثل المؤشر الإجرائي السابع في طبيعة الوسائل اللازمة للحد من جرائم الرشوة، وكيفية مواجهتها بصورة فعالة.

٨- ويتمثل المؤشر الثامن في التعرف على ملامح ظاهرة الرشوة مقارنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

٩- أما المؤشر التاسع للدراسة الاستطلاعية فيتمثل في تحديد أبعاد ظاهرة الرشوة، والمجالات التي تنتشر فيها بشكل واضح، مقارنة بين مجال القطاع العام، والتعاوني، والحكومي، والخاص. فضلاً عن المقارنة بين أسباب الرشوة بقطاع الإنتاج، لما له من دور فعال في دعم الاقتصاد القومي.

١٠- وبالنسبة للمؤشر الإجرائي العاشر فيتمثل في نوعية المقترحات الخاصة بمواجهة الرشوة سواء على المستوى العام بالمجتمع، ومستوى التنظيمات التي يعمل بها الأشخاص، ويتعامل معها الجمهور العام.

٤- أدوات الدراسة ويتألف منها المنهج:

تحقيقاً لتصورنا النظري للدراسة، والإجراءات المنهجية المتبعة، استعانة الدراسة بأدوات منهجية متعددة، تمكنا من تناول المؤشرات الإجرائية للدراسة الاستطلاعية. ومن ثم استخدمنا استمارة استطلاع الرأي، وذلك بهدف تكميم انطباعاتهم

وتقديراتهم الشخصية: ولكي نعمق تناولنا للمؤشرات الإجرائية أيضاً، نستعنا بالمقابلة مع المسئولين كأداة للبحث، لما لها من ميزة في إتاحة الفرصة للحوار المفتوح حول مشكلة الدراسة، وحرصاً منا على أن يكون الحوار في المقابلة منظماً ومحدوداً في إطار المؤشرات الإجرائية المحددة للدراسة، أعددنا جدول مقابلة نضمن بعض البنود الأساسية التي تتكامل مع بنود استمارة استطلاع الرأي في تعميق فهمنا للرشوة وتقديم المادة التي يسهل معها تحليل أبعاد الظاهرة، وجوانبها وظروفها وملاستها، وطرق مواجهتها وغير ذلك من أمور تتعلق بالظاهرة موضوع البحث، وبذلك صممت أدوات البحث بمنهجية تجعلها متسقة مع فهمنا النظري للظاهرة، وإطارها المنهجي لتناولها، والمؤشرات الإجرائية المحددة للدراسة.

وذلك ما نعرض له على النحو التالي :

١- البناء المنهجي لاستمارة استطلاع الرأي:

صممت هذه الأداة بالصورة التي تجعلها شاملة للمؤشرات الإجرائية للدراسة، ومتسقة معها، ولذا تناولت بعض الأسئلة: مستويات الخطورة الإجرامية للرشوة من الناحية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وإجمالي المبالغ المدفوعة التي تعاملوا معها.

أما الجانب الخاص بمعدل الظاهرة فقد تناولها بعض الأسئلة. في حين أن بعض الأسئلة الأخرى تناولت صور الظاهرة وما طرأ عليها من تغير، ثم تناول بعض الأسئلة أساليب اكتشافها، وبالنسبة لأطراف الرشوة فتناولتها أسئلة أخرى خصصت لها.

وبالنسبة للفئات المرتكبة لجريمة الرشوة. فقد توزعت الأسئلة بين المستوى المهني ونوعية الأدوار التي تكثر بها الرشوة وعلاقة الرشوة بالمستوى التعليمي وارتباط الرشوة بنوعية مرتكبيها وبالنسبة للأحكام الجنائية للرشوة كسلوك إجرامي

تناولنا أحكام الادانة، سرعة إصدار الحكم، وأسباب التأخير، والأحكام الجنائية كوسيلة رادعة والدفع القانونية أيضاً. أما بخصوص الحاجة لتعديل المواد القانونية وأبعاد هذا التعديل تناولته بعض الأسئلة، أما الجانب الخاص بكفاية أجهزة العدالة الجنائية في مواجهة، الرشوة فقد تناولت جهاز النيابة بعض وجهاز الرقابة الإدارية، خصصت له أسئلة أخرى، وجهاز الشرطة خصصت له أسئلة أخرى.

حيث استهدفت تلك الأسئلة بتنوعها ومستوياتها مدى كفاية أجهزة العدالة الجنائية في أداء أدوارها لمواجهة الرشوة، والتعامل مع أطرافها، وجوانب القصور في أدائها لوظيفتها، ومتطلبات التطوير لرفع كفايتها الوظيفية في هذا المجال. ثم تضمنت الإستمارة أسئلة تخص العوامل الدافعة للرشوة كسلوك اجتماعي، وبالنسبة للوسائل الخاصة بالإقلال من جرائم الرشوة فقد خصصنا لها سؤالاً في الإستمارة.

أما عن المؤشر الخاص بمقارنة الرشوة بين الحضر والريف، فذلك يخضع لإسلوب اختيار العينة، وسحبها من مناطق حضرية، ومناطق ريفية.

وبذلك يتسق بناء الإستمارة المنهجى مع العناصر التي تضمنها المؤشرات الإجرائية للدراسة الاستطلاعية، ولهذا الإتساق بدون شك أثره على كفاءة التحليل للظاهرة، ومحاولة تفسير جوانبها المختلفة، ففى ضوء الأبعاد التصورية للدراسة.

٢- البناء المنهجى لجدول المقابلة مع المسئولين بأجهزة العدالة الجنائية،

واستخدامنا للمقابلة كأداة منهجية للدراسة يستهدف تعميق فهمنا للرشوة، وتغطية الجوانب التي لم تشملها أسئلة الإستمارة. بالحوار العميق المقترح مع المسئولين، وبذلك تضمن جدول المقابلة البنود الأساسية التالية: خطورة الرشوة ومجالات حدوثها فى، والأطراف المشتركة فى الرشوة. والظروف المحيطة بظاهرة

الرشوة. والمقترحات الخاصة بمواجهة الرشوة فى . وقد قننت محتويات جدول المقابلة، وتم تفريغها وتحليلها إحصائياً للتعرف على مزيد من التفاضل حول ظاهرة الرشوة من خلال الحوار المفتوح الذى تم أثناء عقد تلك المقابلات مع المسؤولين الذين استعنا بهم بصفتهم إخباريين للدراسة.

ثالثاً: خصائص مجتمع الدراسة وعينة البحث :

أفردنا مبحثاً خاصاً لخصائص مجتمع الدراسة، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة، فى تحديد إتجاهنا فى التحليل لمعطيات الدراسة. كما أن له أهمية أيضاً فى التمييز بين نوع التخصص الوظيفى. والخبرة المتراكمة لدى المسؤولين بهذا التخصص حول ظاهرة الرشوة هذا فضلاً عن تنوع مدخلنا لاستطلاع رأى المسؤولين حول ظاهرة الرشوة فبالإضافة لاستخدام إستمارة استطلاع رأى المسؤولين حول ظاهرة الرشوة، استعنا بالمقابلة لعينة منهم بهدف تعميق الحوار حول الظاهرة. ومن ثم اقتضى ذلك إيضاح خصائص مجتمع الدراسة، تحاشياً لأى غموض أو خلط فى عرض البيانات، وتحليلها. وفى ضوء ذلك نسير فى تحليلنا لخصائص مجتمع الدراسة فى الخطوات التالية :

- تحديد الخصائص العامة لعينة الإخباريين الذين تم تطبيق إستمارة البحث عليهم، وتوزيعهم بين المناطق الحضرية والريفية.
- تحديد الخصائص العامة لعينة الدراسة من الإخباريين، الذين تم إجراء مقابلة معهم.

- تحديد الخصائص العامة لعينة الدراسة من فئات الإخباريين المختلفة.

١- الخصائص العامة لعينة الإخباريين الذين تم تطبيق إستمارة البحث عليهم:

مثلت العينة التي تم سحبها من مجتمع الإخباريين العاملين بأجهزة العدالة الجنائية، الفئات التالية قضاة ١٢٣ حالة، نيابة ١١٤ حالة، شرطة ١٣٠ حالة، رقابة إدارية ١٣ حالة. وبذلك بلغ حجم عينة الدراسة ٣٨٠ حالة، موزعة بين الحضر والريف.

وقد تبين من الدراسة أن خبرة الإخباريين لا ترتبط بالحضر أو الريف بقدر ما ترتبط أساساً بخبرتهم حول ظاهرة الرشوة. ويرجع ذلك لطبيعة التنقلات التي تتم بين العاملين بأجهزة العدالة الجنائية، أما بالنسبة للمجال السكاني لمجتمع الدراسة فقد شمل محافظتي القاهرة والإسكندرية، لتمثيل المناطق الحضرية، ومحافظتي الدقهلية بوجه بحري وأسيوط بوجه قبلي لتمثل المناطق الريفية. وبذلك توزعت عينة الإخباريين بين الحضر والريف بحيث سحبت ٢٢٧ حالة من المناطق الحضرية، ١٥٣ حالة من المناطق الريفية.

٢- خصائص عينة الإخباريين الذين تم إجراء مقابلات مفتوحة معهم:

نظراً لما يتضمنه أسلوب الإستمارة من تحديد لإجابات الإخباريين، في الوقت الذي يعتبر الحوار مفيد في البحث، لما قد يتضمنه من جوانب لا تعطيها أداة البحث. فقد أجرينا مقابلات مفتوحة، حول بعض البنود الأساسية، الواردة باستمارة البحث، بهدف الوصول إلى الانطباعات الفعلية المتراكمة، لدى المسؤولين بأجهزة العدالة الجنائية، حول ظاهرة الرشوة، وأطرافها، والظروف الاجتماعية، والاقتصادية، المحيطة بمرتكبيها، والفئات التي تتفشى بينها ظاهرة الرشوة، والأسباب الفعلية بالتنظيمات، والمقترحات اللازمة لمواجهة الرشوة سواء كانت قانونية، أو تنظيمية، أو اقتصادية أو اجتماعية، ونوعية المجالات التي تتفشى بها الظاهرة، سواء كان المجال الإداري، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، من حيث الخطورة والضرر الواقع على هذا المجال ونوعية القطاعات التي تنتشر

بها، سواء كان القطاع العام، أو الخاص، أو القطاعات الحكومية، أو القطاع التعاوني. هذا فضلاً عن تحديد مجال الإنتاج باعتباره ذات أهمية خاصة بهدف التعرف على أسباب الرشوة.

وقد تم إجراء المقابلات مع عينة من الإخباريين العاملين بأجهزة العدالة الجنائية من الفئات التالية :

قضاة ٩٤ حالة بنسبة - ٤٣٪ بالنسبة للعينة الكلية للإخباريين الذين تم إجراء المقابلات معهم، ٧٤ حالة من النيابة العامة أو الإدارية بنسبة ٢٦,٧٪ - للعينة الكلية، و ٩٢ حالة من ضباط الشرطة بنسبة ٣٢,٢٪، و ١٧ حالة من العاملين بجهاز الرقابة الإدارية بنسبة ٦,١٪ للعينة الكلية وبذلك بلغ حجم العينة الكلية ٢٧٧ حالة إخباري موزعة بين الفئات المختلفة على النحو السالف تحديده.

٣- الخصائص العامة لعينة الدراسة من فئات الإخباريين المختلفة :

نظراً لتمثيل البنود الأساسية المتضمنة في أداة البحث، مع البنود الأساسية التي دار حولها الحوار في المقابلة، بهدف تعميق الفهم حول الرشوة، من جوانب مختلفة. أثرنا أن تسحب عينة الإخباريين في المقابلة من العينة الأساسية للإخباريين، والتي تم تطبيق أداة البحث عليها.

وتمت المقابلة مع ٩٤ من فئة القضاة البالغة في العينة الأصلية ١٢٣ حالة و ٧٤ حالة نيابة عامة وإدارية من عينة النيابة البالغة ١٤ حالة و ٩٢ حالة شرطة من عينة الشرطة البالغة ١٣٠ حالة و ١٧ رقابة إدارية من عينة الرقابة البالغة ١٣ حالة حيث زادت عينة الرقابة الإدارية في المقابلة ٤ حالات عن العينة الأصلية للرقابة الإدارية أما عن سمات الفئات العامة للعينة فتتمثل في :

- فئة القضاة، وهي الفئة التي تتناول قضايا الرشوة من حيث: التحقيق النهائي، حيث تصلها محاضر البوليس والنيابة، بما فيها من أقوال للمتهمين،

والشهود والاستجوابات، والمواجهات والمعاينات، وتقارير الخبراء، فيما يتعلق بالمسائل الفنية لدراساتها، واتخاذ قرار بشأنها. بالإضافة إلى سماع المرافعات.

- **عينة الإخباريين من النيابة:** إجراء تحقيق، بالإضافة إلى سماع الأقوال، والاستجوابات، وتكليف الخبراء والمعاينات، والتعرف في القضية. إما بحفظها لأسباب معينة، أو إحالتها إلى المحكمة المختصة للنظر فيها، أو بإصدار الأوامر الجنائية في حالات معينة، لا تقتضي الإحالة إلى المحكمة. وفي حالة الإحالة للمحكمة تقوم النيابة بدور الادعاء في الخصومة الجنائية ممثلة في ذلك المجتمع.

- **الشرطة:** وهي الجهاز الذي يختص بوظيفتين أساسيتين تتمثل أولهما في: وظيفة حفظ الأمن، ومنع ارتكاب الجريمة، وتتمثل الوظيفة الثانية في القيام بعمليات الضبط، والتحقيق الابتدائي، والتصرف في الواقعة بالإحالة أو الحفظ، في بعض الحالات البسيطة.

- **الرقابة الإدارية:** وهي جهاز فني معاون، يساعد في عملية اكتشاف الجرائم، التي ترتكب، وضبطها وتقديمها لسلطة التحقيق المختصة، أو للحالة بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على معالم الجريمة.

خبرات الإخباريين حول ظاهرة الرشوة:

تبين أن هناك نسبة عالية جداً من الإخباريين، تتوفر لديها خبرات حول ظاهرة الرشوة، من واقع التعامل مع هذه الجريمة.

والجدول التالي يوضح ذلك :

هل سبق لكم التعامل مع قضايا الرشوة ؟

الفئات	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
قضاة	١١٨	٩٥,٩٣	٥	٤,٤٠	١٢٣
نيابة	١١٢	٩٨,٢٤	٢	١,٧٥	١١٤
شرطة	١٠٥	٨٣,٨٤	٢١	٥٦,١٥	١٣٠
رقابة إدارية	١٣	١٠٠	-	-	١٣
المجموع	٣٥٢		٢٨		٣٨٠

كا = ٢,٥٤٦ = ٢,٥٤ قيمة دالة

إذ أن ٣٥٢ حالة اختبary من العينة البالغ حجمها ٣٨٠ حالة، قد تعاملت مع جرائم الرشوة.

فى. حين أن نسبة بسيطة جداً لا يزيد عدد حالاتها عن ٢٨ حالة لم تتعامل مع جرائم الرشوة، وإن كانت قد توفرت لها خبرات كافية من واقع الاطلاع على علاقات الرشوة، والمناقشات المستمرة مع زملائهم المتعاملين مع تلك الجرائم.

والواقع أن هناك فرق واضح بين فئة من تتوفر لهم خبرات، من واقع التعامل، ومن تتوفر لهم الخبرات من واقع الاطلاع والمناقشة مع الزملاء. فى حين أن الفرق بين فئات من تعاملوا مع الرشوة على مستوى القضاة، والنيابة والشرطة والرقابة الإدارية غير ذلك غير دالة، لأن نسبتهم جميعاً عالية جداً ومقاربة. وبذلك تكون معطيات دراستنا لآراء الإخباريين مفيدة إلى حد كبير نظراً لأنها تأتى مرتبطة بخبرات فعلية.

الفصل الثاني

مستويات الخطورة الاجتماعية للمرشوة كسلوك اجتماعي

- الخطورة الاجتماعية للمرشوة في المجال الإداري.
- مستويات الخطورة الاجتماعية للمرشوة في المجال الاقتصادي.
- الخطورة الاجتماعية للمرشوة على القيم.

الفصل الثاني

مستويات الخطورة الاجتماعية للرشوة

كسلوك اجتماعي

تمهيد :

استهدفنا في تناول الخطورة الاجتماعية للرشوة كسلوك اجتماعي، التعرف على مدى الخطر الناجم عنها في المجالات الإدارية، والاقتصادية، الاجتماعية (القيم) ومستويات تلك الخطورة من حيث كونها جسمية الخطورة، ومتوسطة الخطورة أو ذات خطورة بسيطة، وذلك سوف نتناوله على النحو التالي :

أولاً: الخطورة الاجتماعية للرشوة في المجال الإداري :

أما عن الخطورة الاجتماعية للرشوة في المجال الإداري فتتمثل في جانبين أساسيين: يتمثل أولهما في كون الرشوة وسيلة لتعويق الأداء الوظيفي السوي للبناء الإداري، في التنظيمات الاجتماعية، حيث تعطل الوظيفة الأساسية للجهاز الإداري، ويعاق الأداء الوظيفي للدور الذي يشغل الموظف، والذي يجب أن يكون أدائه لدور مرتبط بواجبات الوظيفة، والدور الذي يشغله، وليس بمؤثرات خارجية فاسدة مثل الرشوة. والتي تمارس اغراءً معيناً للموظفين، بحيث يصير تعقيد الإجراءات، وتأخيرها، سمة للإدارة. والذي يؤثر بدوره على كفاءة الهيئة الإدارية، التي يرتبط نجاح التنظيم الاجتماعي، وتحقيقه لأهدافه، بدورها الوظيفي.

وعندما تنفشي الرشوة إلى هذا الحد في المجتمع، وتصير الرشوة هي المؤثر الفعال لأداء الوظائف والأدوار يتحول الجهاز الإداري إلى الطابع البيروقراطي، بجانبه السيء المتمثل في تعقد الإجراءات، والتعقيدات المكتبية، لتلك الإجراءات بهدف الضغط على المتعاملين لتقديم رشاوى. وقد يترتب على ذلك نفور

المتعاملين مع التنظيم من الجهاز الإدارى بالدرجة التى ينفضوا من حوله، ويتجهون إلى تنظيمات أخرى رسمية، أو غير رسمية، مثل فئة تجار السوق السوداء التى تتعامل مع هذه الإدارات البيروقراطية.

وبذلك تساهم الرشوة فى رواج السوق السوداء فى المجتمع، ومن ثم تكون للرشوة علاقة بالتصرف فى تعقد الإجراءات الإدارية من ناحية، وانتشار السوق السوداء من ناحية أخرى. وبذلك تكون للرشوة علاقة بالتصرف فى تعقد الإجراءات الإدارية، من ناحية، وانتشار السوق السوداء من ناحية أخرى. وبذلك تكون مستويات الخطورة الاجتماعية للرشوة مرتبطة بالعلاقة الوظيفية بينها، وبين الجانبين سالفى الذكر من ناحية، وعلاقة البناء الإدارى، وتعقيدات الإدارة للرشوة من ناحية أخرى.

وإذا ما توفرت العلاقات الوظيفية الثلاثة، بحيث استخدمت الرشوة لحث الموظف على أداء الدور، التى ينبغى أن يكون الدافع لأدائه واجبات الوظيفة، وإذا ما ساهمت الرشوة فى خلق السوق السوداء، نظراً لتعقد الجهاز الإدارى، وإذا ما وظف الجهاز الإدارى لتحقيق الرشوة، كانت الرشوة ذات خطورة اجتماعية جسيمة وذلك لتوفر العلاقات الوظيفية الثلاثة للرشوة كسلوك اجتماعى أما إذا توفرت العلاقة الوظيفية للرشوة بانتشار السوق السوداء، والنفور من التعامل مع الهيئة الإدارية للتنظيم الاجتماعى، واللجوء لتجار السوق السوداء، القادرين على التعامل مع تلك الأبنية الإدارية، عن طريق الرشوة، وأيضاً العلاقة الوظيفية بين البناء الإدارى وتعقيد إجراءاته بغية الحصول على الرشوة، لأداء الوظائف والأدوار، تكون الرشوة ذات خطورة اجتماعية متوسطة فى حين أن استخدام الرشوة كوسيلة لحث الموظفين على أداء وظائفهم فقط كانت ذات خطورة اجتماعية بسيطة على البناء الإدارى. وعلى هذا الأساس النظرى، نسينر فى تحليلنا لمعطيات الدراسة الميدانية، حول مستويات الخطورة الاجتماعية للرشوة، بالمجال الإدارى.

١- الخطورة الاجتماعية الجسيمة للرشوة:

أكدت معظم عينة الإخباريين من القضاة، والنيابة، ورجال الشرطة، والرقابة الإدارية، على توفر هذا المستوى من الخطورة في المجال الإداري :

ولم يستثنى من الإخباريين بالنسبة لتأكيد هذا المستوى، سوى نسبة ٥, ٤٧٪ تقريباً، من إجمالي عينة الإخباريين البالغ ٣٨٠ حالة. وبلغت نسبة القضاة الذين أكدوا هذا المستوى من الخطورة على البناء الإداري ٩٦, ٧٤٪، والإخباريين من النيابة بنسبة ٩٢, ٩٨٪، والإخباريين من الشرطة بنسبة ٩٤, ٦١٪، والإخباريين من الرقابة الإدارية بنسبة ٨٤, ٦١٪. وقد وضحت هذه العلاقات الوظيفية للإخباريين قبل تحديدهم لتلك المستويات من الخطورة، ولذلك جاء تأكيدهم لهذا المستوى على أساس من الوعي والإدراك للعلاقات الوظيفية، بين الرشوة والبناء الإداري، على نحو ما أسلفنا.

وبذلك يكون للرشوة خطورتها الاجتماعية الجسيمة لما لها من تأثير على أداء - الموظف لوظيفته الذي يجب أن يكون الدافع السليم لأدائها واجبات الدور الذي يشغله كما لها تأثير على التشدد في الإجراءات المكتبية والتعقيدات البيروقراطية، للهيئة الإدارية، بغية الحصول على رشاوى من المتعاملين معها.

كما لها أيضاً تأثير على خلق السوق السوداء، نتيجة لحصر التعامل مع فئة معينة قادرة على تقديم رشاوى للموظفين. وبذلك تكون الرشوة في المجتمع المصري ظاهرة ذات خطورة اجتماعية جسيمة على التنظيمات الاجتماعية التي توظف لخدمة الموظفين الإداريين المتعاملين مع الجماهير، والهيئات الأخرى. وهنا يكون جهد الموظفين وفعلهم موجهاً لخدمة أهداف التنظيم، بقدر ما يتجه لخدمة مصالحهم الخاصة. وبذلك تصير الأهداف التنظيمية التي ينبغي أن تشغل اهتمام العاملين بالهيئة الإدارية أساساً، الجانب الهامش في الاهتمام بالأداء الوظيفي بحيث يصير تحقيقها رهن بتحقيق المصالح الخاصة للموظفين.

فى حين أن العكس هو الصحيح، حيث كان يجب أن تخضع تحقيق المصالح والأهداف الخاصة من خلال تحقيق الأهداف العامة. ولذا تعتبر الأهداف التنظيمية وسيلة لخدمة الأهداف الخاصة، والتي كان يجب أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف التنظيم.

وبذلك تكون التنظيمات الاجتماعية غير رشيدة بهذه الصورة، لأن الوسائل المستخدمة فى التنظيم لا تلائم الأهداف التنظيمية. وحيث نجد هذا التفاوت واضح بين الوسائل والأهداف، يكون التنظيم غير رشيد، حيث توجه الأفعال بالأهداف الخاصة للموظفين، ولا توجه بالأهداف التنظيمية.

٢- الخطورة الاجتماعية المتوسطة للرشوة فى المجال الإداري :

نظراً لارتفاع نسبة الإخباريين، الذين أكدوا على الخطورة الاجتماعية الجسيمة للرشوة، فى المجال الإداري. لا نجد سوى نسبة ٤٧, ٥ تقريباً من الإخباريين، منهم نسبة ٢٥, ٣٪ من القضاة، ونسبة ١, ٧٪ من النيابة، ونسبة ٣١, ٥٪ من الشرطة، ونسبة ٣٨, ١٥٪ من الرقابة الإدارية. وهى المستوى الذى يتوفر به علاقة وظيفية بين الرشوة والفساد الإداري للتنظيمات.

أما عن الخطورة الاجتماعية البسيطة، فهى غير مبينة، إذ لا توجد أى نسبة تشير إلى وجود هذا المستوى من الخطورة، فى المجال الإداري. ومعنى ذلك أن الخطورة الاجتماعية للرشوة قائمة عند مستوى العلاقة الوظيفية، بينها وبين جانبين أو ثلاثة من جوانب الفساد الإداري، بالتنظيمات الاجتماعية وذلك ما يوضحه الجدول التالى :

ما هو تقديرك لخطورة هذه القضايا على المجتمع؟ المجال الإداري

المجموع	جسيمة الخطورة		متوسطة الخطورة		بسيطة الخطورة		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	١١٩	٩٦,٧٤	٤	٣,٢٥	-	-	-	-	١٢٣
نيابة	١٥٦	٩٢,٩٨	٨	٧,٠١	-	-	-	-	١١٤
شرطة	١٢٣	٩٤,٦١	٧	٥,٣١	-	-	-	-	١٣٠
رقابة إدارية	١١	٨٤,٦١	٢	٥,٣٨	-	-	-	-	١٣
المجموع	٣٥٩		٢١		-	-	-	-	٣٨٠

كا = ١, ١١ غير دالة

ثانياً: مستويات الخطورة الاجتماعية للرشوة في المجال الاقتصادي:

من تحليلنا لخطورة الرشوة الاجتماعية على المجتمع من الناحية الإدارية يتبين أن للرشوة علاقة وظيفية بتعميق الأداء الوظيفي للجهاز الإداري، في التنظيمات الاجتماعية. ولذلك أثره الواضح على قدرة التنظيم على بلوغ الأهداف التنظيمية والعامّة التي انشئ من أجلها. الأمر الذي يؤثر على اقتصاد المجتمع بشكل مباشر كما أن الرشوة تلعب دوراً واضحاً في خلق السوق السوداء، على نحو ما أسلفنا ذكره. وذلك يؤثر بدوره على اقتصاد المجتمع، نظراً لاحتكار فئة قليلة لسلع السوق، وتحكمها في تحديد الأسعار. وعلى هذا الأساس تحددت الخطورة الاجتماعية للرشوة، من الناحية الاقتصادية. فإذا ما تأثر العمل في التنظيمات بهذا السلوك من الهيئة الإدارية، وانتشرت السوق السوداء، تأثر الاقتصاد لخطورة جسيمة، أما إذا كان التأثير منحصراً في جانبين فقط من هذه الجوانب، كانت

الخطورة متوسطة. خاصة فيما يتعلق بظهور السوق السوداء، والتطرف البيروقراطي في التعامل مع الجمهور. في حين أن ارتباطها بجانب واحد من الجانبين يمثل المستوى البسيط من الخطورة الإجرامية. وعلى هذا الأساس دار الحوار مع الإخباريين لتحديد مستويات الخطورة الاجتماعية للرشوة على المجتمع من الناحية الاقتصادية، وقد تبين أن نسبة عالية جداً تكاد تشمل معظم أفراد العينة، تؤكد على الخطورة الجسيمة للرشوة من هذه الناحية. وقد بلغ عدد الإخباريين الذين أكدوا على هذا المستوى ٣٣٩ حالة، في حين أن ٤٤ حالة فقط أكدت على الخطورة المتوسطة، أما الخطورة البسيطة فلم يؤكد لها سوى ٦ حالات فقط. ومعنى ذلك أن للرشوة خطورة بالغة على المجتمع من هذه الزاوية.

١- مستوى الخطورة الجسيمة للرشوة على اقتصاد المجتمع،

وضح كما أسلفنا، أن الغالبية من الإخباريين، تؤكد جسامه الخطورة الاجتماعية للرشوة، منهم بنسبة ١٣, ٩١٪ من القضاة، ونسبة ٨٧, ٨٥٪ من النيابة ونسبة ٨٣, ٥٧٪ من رجال الشرطة، ونسبة ٦١, ٨٤٪ من الرقابة الإدارية. وبذلك نجد أن نسب الفئات بشكل إجمالي تؤكد في جملتها هذه المستوى من الخطورة الاجتماعية للرشوة بصورة واضحة، تكاد تعكس الاتجاه العام، الذي يعتبر الرشوة ذات تأثير بالغ على اقتصاد المجتمع ومعنى ذلك أن للرشوة تأثير واضح على الهيئة الإدارية من حيث كفاءتها في أداء دورها الوظيفي، وأن العمل بالتنظيمات الاجتماعية، لا يؤدي بشكل طيب، نظراً لاتجاه سلوك الأفراد بشكل مباشر للمصالح الخاصة، بغض النظر عن مصلحة المجتمع بعامة، والتنظيم بخاصة. كما أنها تلعب دوراً في رواج السوق السوداء نظراً لاحتكار التجار للتعامل مع بعض الهيئات الإدارية عن طريق الرشوة، الأمر الذي يجعل هذه الفئة محتكرة للسوق، وتحديد أسعار السلع بما يخدم مصالحها على حساب المجتمع، وجمهور المستهلكين.

وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

ما هو تقديرك لخطورة هذه القضايا في المجتمع، من الناحية الاقتصادية؟

المجموع	جسيمة الخطورة		متوسطة الخطورة		بسيطة الخطورة		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٢٣٠	٩١,١٣	١٠	٨١,٣٠	١	٠,٨١	-	-	١٢٣
نيابة	٩٨	٨٥,٨٧	١٤	١٢,٢٨	٢	١,٧٥	-	-	١١٤
شرطة	١٠٨	٨٣,٠٧	١٨	١٣,٤٨	٣	٢,٣٠	١	٠,٧	١٣٠
رقابة إدارية	١١	٨٤,٦١	٢	١٥,٣٨	-	-	-	-	١٣
المجموع	٣٢٩		٤٤		٦		١		٣٨٠

كما $٦,٦٦ = ٦,٧$ دالة عند ٥,

٢ - الخطورة الاجتماعية المتوسطة للرشوة على المجتمع من الناحية الاقتصادية :

تبين من معطيات استطلاع رأى الإخباريين، العاملين بأجهزة العدالة الجنائية، أن نسبة محددة من فئات الإخباريين، هي التي تقرر هذا المستوى من الخطورة. وبلغت على مستوى القضاة حوالي ٣,٨٪، وعلى مستوى النيابة ١٢,٢٨٪، وعلى مستوى الشرطة ١٣,٤٨٪، وعلى مستوى الرقابة الإدارية ١٥,٣٨٪. وبذلك نجد أن نسب الإخباريين من الفئات المختلفة محددة إلى حد كبير بالنسبة لتأكيد هذا المستوى من الخطورة.

٣ - الخطورة الاجتماعية البسيطة للرشوة :

تبين أن الحالات التي أشارت لهذا المستوى من الخطورة، لا تزيد عن ٦

حالة ولم تزد على مستوى القضاة عن ٠,٨١ ، وعلى مستوى النيابة عن ١,٧٥ ٪، وعلى مستوى الشرطة ٢,٣٠ ٪، وعلى مستوى الرقابة الإدارية لا توجد أى نسبة تشير إلى هذا المستوى.

ومن التحليل الإحصائي لمعطيات الدراسة بهذا الجدول، تبين الاختلاف واضح بين المستويات الثلاثة للخطورة الاجتماعية للرشوة بالنسبة لفئات الإخباريين^(١) وذلك يشير إلى أن الخطورة الاجتماعية للرشوة ومؤكدة بين مختلف فئات الإخباريين من الجانب الاقتصادى فى المجتمع.

ثالثاً: الخطورة الاجتماعية للرشوة على القيم:

لا شك أن القيم ترمى إلى مستوى المثل العليا التى توجه اختيارات الأفراد واتجاهاتهم وسلوكهم، وهى بذلك تحدد السلوك وتعطيه مغزاه، ومعناه. ومن أمثلة القيم التى تتأثر بالرشوة وتؤثر فيها القيم المتعلقة بالولاء، والالتقاء، والمصلحة الاجتماعية، والقيم المتعلقة بفكره العام، والمؤسسة العامة، والقيم المتعلقة بالاستهلاك.

أما عن العلاقة بين الرشوة وتلك القيم، فهى علاقة وظيفية، تعكس طبيعة التأثير المتبادل، فيما بين الجانبين. فضعف قيم الولاء، والالتقاء، وغياب القيم المتعلقة بالمصلحة الاجتماعية، وفكرة العام والمؤسسة العامة، تؤثر على نفس مثل هذا السلوك، نظراً لأنها تتجه مباشرة لتحقيق مصالح، خاصة قد تكون قيمها قوية المفعول فى توجيه سلوك الأفراد.

أما عن القيم الاستهلاكية، فلا شك أن لها علاقة كبيرة بالرشوة. كما أنها تتأثر بها فكلما كانت قيم الاستهلاك فى المجتمع مؤكدة للميل الاستهلاكية المتطرفة، كلما أثر ذلك على ظهور مظاهر الفساد، المتمثلة فى الرشوة، وبعض

(١) قيمة كا^٢ ٦,٦٦ دالة عند مستوى ٠,٠٥.

صور الظاهرة الأخرى. كما أن الرشوة عامل مشجع على الاستهلاك، والميل للتوسع فيه، نظراً لتوفر الامكانيات، أو الخوف من إنتشار السوق السوداء، واختفاء سلع. ذلك ما يشجع بدوره عملية الرشوة سواء بالأخذ أو العطاء.

وقد أوضحت هذه الجوانب للإخباريين الذين تم التعامل معهم. ومن ثم جاءت إجاباتهم حول مستويات الخطورة الاجتماعية، واعية بطبيعة هذه العلاقة المتبادلة بين القيم والرشوة، من حيث التأثير. فإذا كان للرشوة تأثير على القيم، بحيث تقل كفاءتها الوظيفية في ضبط السلوك وتوجيهه، ويجب أن تتحول إلى الوضع الذي تعتبر فيه مدعمة لسلوك الرشوة، أو تتحول إلى وضع صراعى مع بعضها. بحيث يصير السلوك غير موجهة بها، تصير الرشوة جسيمة الخطورة.

أى أن مستوى الخطورة الجسيمة هنا تعكس التأثير المتبادل للقيم والرشوة، بحيث تصير القيم متأثرة في نفس الوقت.

أما عن الخطورة الجسيمة، فهو الموقف الذى تتحول فيه القيم نتيجة إنتشار الرشوة إلى عامل يتأثر بسلوك الرشوة، ويستجيب له. فى حين أن الخطورة البسيطة تتمثل فى كونها تتعرض للاهتزاز والتوتر والصراع، بما يضعف من قدرتها على توجيه أفعال الأفراد واتجاهاتهم، وقد تبين من معطيات الدراسة أن غالبية الإخباريين يؤكدون على مستوى الخطورة الجسيمة، التى تؤثر فيه الرشوة على القيم، وتستجيب القيم لتأثيرها. ثم تلعب دوراً فى إنتشارها، وفى حين أن المستوى المتوسط من الخطورة لا تؤكد سوى ١١ حالة من الإخباريين فقط، أما عن مستوى الخطورة البسيطة فحالة واحدة هى التى تشير إليه، وذلك ما سوف نوضحه على النحو التالى:

١- الخطورة الاجتماعية الجسيمة للرشوة على القيم:

تبين من معطيات الدراسة أن ٣٦٨ حالة إخبارى، تؤكد على تأثير الرشوة

على قيم المجتمع، عند هذا المستوى، منهم نسبة ٩٧,٥٦٪ من القضاة، ونسبة ٩٩,١٢٪ من النيابة، ونسبة ٩٣,٨٤٪ من الشرطة، ونسبة ١٠٠٪ من الرقابة الإدارية. وهي نسب عالية بشكل ملحوظ وتكاد تصل إلى نهايتها العظمى، على نحو ما حدث بالنسبة لعينة الإخباريين من رجال الشرطة.

٢- الخطورة الاجتماعية المتوسطة للرشوة على القيم:

رغم أن هناك نسبة من الإخباريين تشير لذلك، فقد تبين أن الحالات التي أشارت لذلك، لا تزيد عن ١١ حالة، منهم نسبة ٢,٤٣٪ قضاة، ٠,٧٨٪ نيابة، ونسبة ٥,٣١٪ شرطة، ولا توجد أى نسبة من الرقابة الإدارية تشير لوجود هذا المستوى من الخطورة.

٣- المستوى البسيط من الخطورة الاجتماعية للرشوة على القيم:

لا توجد سوى حالة واحدة، من الإخباريين تشير لوجود مثل هذا المستوى من الخطورة الاجتماعية للرشوة، على القيم. وهي منحصرة فى فئة الشرطة بنسبة ٠,٣٦٪.

وذلك يشير فى عمومية إلى وجود شبه إجماع، على خطورة الرشوة الجسيمة على قيم المجتمع، وذلك ما أوضحه التحليل الإحصائى، حيث تبين أن الفرق واضح بين مستويات الخطورة، فى علاقتها بفئات الإخباريين المختلفة^(١). أما الفروق بين الفئات من حيث تأكيد الخطورة الاجتماعية الجسيمة، فإنها غير دالة، وذلك يعنى أن مجتمع الإخباريين، بفئاته المختلفة، يؤكد على جسامه الخطورة الاجتماعية بصورة عامة. وهذه المفارقة بين المستويات تعكس طابع الإجماع على ارتباط الرشوة، بالعلاقات الوظيفية الثلاث بالفساد الاجتماعى، سواء تمثل فى الفساد الإدارى، أو انتشار السوق السوداء، أو تعويق التنظيمات

(١) كما دالة عند مستوى ٠,٠٠١.

الاجتماعية عن أداء وظيفتها، وخلق الصراعات الداخلية بين الموظفين، حول الترقى والتقدم فى العمل، والحصول على منافع وحوافز مادية.

والجدول التالى يوضح مستويات الخطورة من الناحية الاجتماعية.

الناحية الاجتماعية وتأثيرها على القيم:

المجموع	تأثير كبير		تأثير متوسط		تأثير بسيط		غير مبين	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قضاة	١٢٠	٩٧,٥٦	٣	٢,٤٣	—	—	—	—
نيابة	١١٣	٩٩,١٢	١	٠,٨٧	—	—	—	—
شرطة	١٢٢	٩٣,٨٤	٧	٥,٣	١	٠,٧٦	١	—
رقابة إدارية	١٣	١٠٠	—	—	—	—	—	—
المجموع	٣٦٨		١١				—	٣٨٠

يتضح من الجدول أن الناحية الاجتماعية ذات تأثير كبير على القيم والرشوة وذلك لأن الظروف الاجتماعية السيئة لها مردودات سلبية على سلوك الأفراد واختياراتهم.

الفصل الثالث

تغير صور الرشوة ومعدل انتشارها ومجال انتشارها

- صور الرشوة ومظاهر تغيرها.
- معدلات انتشار الرشوة على المستوى الزمني.
- تغير انتشار صور الرشوة بتغير المجال التنظيمي.

الفصل الثالث

تغير صور الرشوة ومعدلاتها

ومجال إنتشارها

تمهيد:

يدور حوارنا في هذا المبحث: حول الصور الغالبة في الرشوة، ومعدلاتها، والمجال الذي تنتشر فيه. وذلك بهدف التعرف على ما طرأ على صورها من تغير واضح، ومدى تغيرها من حيث الإنتشار في المجالات الزمنية والمكانية المختلفة. وذلك ما سوف نتناوله على النحو التالي :

- صور الرشوة وتغيرها.
- معدلات إنتشارها على مستوى الفترات الزمنية.
- تغير مجال إنتشارها.

أولاً: صور الرشوة ومظاهر تغيرها :

عندما نوقش الإخباريين حول الصور الغالبة المتبعة في ارتكاب جريمة الرشوة، من ناحية الراشى، والمرتشى، تبين أن هناك نسبة عالية تؤكد على الصور المالية للرشوة، حيث بلغ عدد الحالات التي أكدت عليها ٢٠٧ حالة في حين أن الصور العينية لم تؤكد سوى ٢٠ حالة فقط. أما عن الفئة التي أكدت على إنتشار الصورة العينية والمالية معاً فقد بلغت ٩٠ حالة، وبالنسبة للصورة المعنوية لم تزيد عن ٨ حالات فقط، في حين أن حوالي ٥٥ حالة لم توضح إجابتها بهذا الخصوص. وبالنسبة للرشوة المالية ترتفع نسبتها من حيث التأكيد على إنتشارها من جانب رجال الشرطة، يليهم النيابة، ثم القضاة، فالرقابة الإدارية، وإن كانت نسبة الشرطة ٦٠,٧٤ ، والنيابة ٥٣,٥٠ ٪، والقضاة ٢١,٥١ ٪، فذلك يشير إلى

تمثل أحكام هذه الفئات وإجماعها على الرأي القائل، بأنها مالية بصورة واضحة. في حين أن الرقابة الإدارية لا تزيد نسبتهم عن ٤٦, ٣٨٪، وذلك يعنى أن الخبرة المتراكمة بين الفئات الثلاث الأولى متماثلة إلى حد كبير، وتختلف إلى حد ما عن خبرة رجال الرقابة الإدارية. وقد يرجع ذلك لطبيعة العينة المحدودة من رجال الرقابة الإدارية.

ويتضح من الجدول التالى أيضاً أن للظروف الاقتصادية للعاملين أثرها الواضح على سلوك الرشوة، سواء بالنسبة للراشدين، أو المرتشين، فالحاجة الاقتصادية لها تأثيرها اأفعال في دفع العاملين إلى الانحراف على هذا النحو، وذلك ما جعل صورة الرشوة تميل بصورة واضحة نحو الصور المالية، وأيضاً الصور العينية والمالية معاً، إضافة إلى نسبة الصورة العينية التى أكدت عليها أيضاً فئات الإخباريين، من الرقابة الإدارية، والشرطة، والنيابة، والقضاة. هذا فضلاً عن أنه فى ظروف التغير التى يمر بها المجتمع المصرى قد حدثت تغيرات كبيرة على مستوى التنظيمات وأساليب العمل، إضافة إلى التوسع فى إنشاء المؤسسات. والتى تحتاج لترسيخ قيم تلك المستحدثات ومعاييرها لدى العاملين لكى يتشربوا القيم الضرورية التى تعزز لديهم المظاهر الإيجابية للسلوك.

والجدول التالى يوضح ذلك :

من ٢٠ ما هي الصور الخاطئة المتبعة في ارتكاب جريمة الرشوة من فاحشية الرشى والمرقتشي؟

المجموع	غير مبين		معتوية		صينية مالية		مالية		صينية		صور الرشوة هذه الإخباري
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١٢٣	١٨,٦٩	٢٣	٠,٨١	١	٢١,٩٥	٢٧	٥١,٢١	٦٣	٧,٣١	٩	قضاء
١١٤	١٥,٧٨	١٨	١,٧٥	٢	٢٨,٠٧	٣٢	٥٣,٥٠	٦١	١,٧٥	٢	نيابة
١٣٠	١٠,٧٦	١٤	٢,٣٠	٣	٢٣,٠٧	٣٠	٦٠,٧٦	٧٩	٣,٠٧	٤	شرطة
١٢	-	-	١٥,٣٨	٢	٧,٦٩	١	١٣٨,٤٦	٥	٣٨,٤٦	٥	رقابة إدارية
٣,٨٠	٥٥		٨		٩٠		٢٠٧		٢٠		المجموع

كأ_٢ = ٠,٧١٤ = ٥,٧ كمية دالة (مزيد من الدلالة).

وبالتساؤل عن ظهور صور أخرى داخل الصور الأساسية تبين أن هناك نسبة من الإخباريين تؤكد على تغير نوعية الصور الغالبة، منهم ٩٥ حالة ذهب إلى تنوع الصور العينية للرشوة وتباينها، ٤٤ حالة ذهب إلى تغير طبيعة الصور المعنوية للرشوة، في حين أن ٢٥ حالة فقط أكدت على تغير طبيعة الصور المالية للرشوة. وذلك بمعنى أن الرشوة العينية تنوعت مظاهرها، وتعدد طبيعتها بصورة تلائم طبيعة التغيرات الحديثة، ونفس الحالة بالنسبة للرشوة المعنوية، وبقيّة الصور الأساسية للرشوة. وهذه التغيرات للصور من حيث طبيعتها ترتبط بطبيعة الظروف المتغيرة للرشوة.

ومما يؤكد على طبيعة هذه التغيرات، أن هناك نسبة من الإخباريين تؤكد على أن صور الرشوة تغيرت بعد إنشاء القطاع العام، وقد بلغ عدد الحالات التي أكدت ذلك ١٢٨ حالة، منهم: ٢٢، ٦٤٪ فئة القضاة، ونسبة ٨٧ و ٥٠٪ من فئة النيابة، ونسبة ٣٠، ٦٢٪ من فئة رجالى الشرطة، ونسبة ٩٩، ٧٦٪ من فئة الرقابة الإدارية.

ومعنى ذلك أن إنشاء القطاع العام خلق فرصاً جديدة للرشوة، وساعد بطبيعته التنظيمية الخاصة على ظهور بعض التغيرات، في صور الرشوة بالقدر الذى تلائم طبيعة التغير فى التركيب الاقتصادى للمجتمع، وطبيعة البناء الإدارى الذى صاحب تغير النظام الاقتصادى، وظهور القطاع العام. وتحليل معطيات الجدول الخاصة بهذه التغيرات فى صور الرشوة المرتبط بإنشاء القطاع العام، تبين أن الفرق بين الإخباريين على مستوى جمع الفئات ذات دلالة واضحة^(١).

والجدول التالى يبين ذلك :

(١) قيمة $\chi^2 = ٦,٢٥$ دالة عند مستوى ٠,٠٥

س ١١: هل ترى أن ظاهرة الرشوة تغيرت صورتها بعد إنشاء القطاع العام؟

الاستجابة	نعم		لا		غير مبين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قضاة	٧٩	٦٤,٢٢	٤١	٣٣,٣٣	٢	٢,٤٣	١٢٣	١٠٠
نيابة	٥٨	٥٠,٨٧	٥٥	٤٨,٢٤	١	٠,٨٧	١١٤	١٠٠
شرطة	٨١	٦٢,٣٠	٤٦	٣٥,٣٨	٣	٢,٣٠	١٣٠	١٠٠
رقابة إدارية	١٠	٧٦,٩٩	٣	٢٣,٠٨	—	—	١٣	١٠٠
المجموع	١٢٨		١٤٥		٧		٣٨٠	

$$K_{\frac{1}{2}} = 6,25 \text{ دالة عند } 0,05$$

وقد تأكدت طبيعة تلك التغيرات، وأبعادها، عندما ناقشنا الإخباريين، حول أهم مظاهر هذا التغير، في صور الرشوة. حيث ذهبت نسبة ١٢,٩٤٪ من القضاة إلى وجود تغيرات في طبيعة الرشوة العينية، ونسبة ٧,٩٥٪ من النيابة، ٩,٨٩٪ من الشرطة، في حين لا توجد أى نسبة من رجال الرقابة الإدارية بالنسبة لطبيعة هذه التغيرات. في حين أن نسبة ٢٧,٠٥٪ من القضاة أكدوا وجود تغيرات في الصورة المالية للرشوة، حيث ظهرت العمولة، والسمسرة، وصور أخرى للرشوة تخرج عن نطاق الرشوة التقليدية، وهي صور ذات طبيعة مختلفة عن الرشوة المالية التقليدية، وتحتاج مزيداً من التعمق، والتحليل في فهمها. في حين أن نسبة ١٠,٢٢٪ من النيابة يؤكدون هذا التغير في الصور المالية للرشوة، ونسبة ٢٤,١٧٪ من الشرطة يؤكدون هذا التغير أيضاً أما الرقابة الإدارية فتبلغ نسبة من يؤكدون هذه التغيرات في طبيعة الرشوة المالية ٢٥٪. ومما يؤكد وجود تلك التغيرات في طبيعة الرشوة المالية والعينية وجود نسبة من الإخباريين تؤكد هذه التغيرات، في

صورتى الرشوة معاً. إذ بلغت نسبة الإخباريين من القضاة ٧,٠٥٪، والنيابة ١٣,٦٣٪، والشرطة ١٢,٠٨٪، وبذلك لو أضفنا هذه النسب الأخرى أمام الصورتين كل على حدة لتبين لنا أن النسب التى تؤكد على وجود تغيرات فى طبيعة وأبعاد الصور المالية والعينية للرشوة عالية.

أما عن التغير فى صور الرشوة المعنوية فقد أكدتها نسبة عالية من الإخباريين أيضاً، منهم ١١,٧٦٪ من القضاة، ونسبة ٤,٥٤٪ من النيابة، ٣,٢٩٪ من الشرطة، ٣٢,٥٪ من الرقابة الإدارية. وتؤكد أن نسبة عالية من رجال الرقابة الإدارية تؤكد بشكل إجماع من حيث الخبرة المتماثلة لهم، حول وجود مثل تلك التغيرات، بالنسبة لصور الرشوة المعنوية. وهى تغيرات صاحبت طبيعة التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التى يمر بها المجتمع المصرى. وقد كشف التحليل الإحصائى عن وجود اختلاف فى طبيعة تلك التغيرات من حيث تأكيد الفئات المختلفة^(١).

والجدول التالى يبين ذلك :

(١) قيمة كآ ١٠,٠٥ دالة عند مستوى ٠,٠٥

من ١١٢ لمن يجيب بالإيجاب يسأل: ما هي أهم مظاهر هذا التغيير؟

غير مبين	الاجموع	مفتوحة		صينية مالية		مالية		صينية		مسور الرشوة	هذه الإجابات
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
٥١,٧٦	٤٤	٨٥	١١,٧٦	١	٦	٢٧,٠٥	٢٣	١٢,٩٤	١١	قضاة	
٦٣,٦٣	٥٦	٨٨	٤,٥٤	٤	١٢	١٠,٢٢	٩	٧,٩٥	٧	نيابة	
٥٣,٨٣	٤٩	٩١	٣,٢٩	٣	١١	١٤,١٧	٢٢	٩,٨٩	٩	شرطة	
٣٢,٥	٣	٨	٣٢,٥	٣	-	٢٥,٠٠	٢	-	-	رقابة إدارية	
١٥٢	٢٧٢	١١	٢٩	٢٩	٥٦	٢٧	الاجموع				

$$\frac{2}{3} = ٥٧٣٠,٠١ = ١٠,٠٥ = ١٠,٠٥ دالة عند ٠,٠٥$$

س ٨ : هل تعتقد أن نسبة جرائم وقضايا الرشوة المحكوم فيها تمثل الصورة الحقيقية
للمظاهرة ؟

المجموع	الاستجابة		لا		نعم		فئة الإخباري
	ك	%	ك	%	ك	%	
١٢٣	٤	٣,٢٥	١١٤	٩٢,٦٨	٥	٤,٤٠	قضاة
١١٤	—	—	١٠٩	٩٥,٦١	٥	٤,٨٣	نيابة
١٣٠	٣	٢,٣٠	١٢١	٩٣,٠٧	٦	٤,٦٥	شرطة
١٣	—	—	١٣	١٠٠	—	—	رقابة إدارية
٣٨٠	٧		٣٥٧		١٦		المجموع

$$K_2 = 3,62 \text{ غير دالة}$$

ثانياً، معدلات انتشار الرشوة على المستوى الزمني :

وعندما ناقشنا الإخباريين حول معدل جرائم الرشوة، تبين أن نسبة عالية من الإخباريين، يؤكدون أن جرائم الرشوة المحكوم فيها، لا تمثل الصورة الحقيقية للرشوة. ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى ١٦ حالة فقط، في حين أن ٣٥٧ حالة من الإخباريين بالفئات المختلفة أكدت هذه الحقيقة، منهم نسبة ٩٢,٦٨ % من القضاة، ونسبة ٩٥,٦١ % نيابة، ٩٣,٠٧ % رجال شرطة، ونسبة ١٠٠ % رقابة إدارية. وبذلك يكون المعدل الحقيقي للرشوة غير متمثل في الجرائم المحكوم فيها، إذ أن هناك نسبة عالية، وغير معلنة، أو لم يتم ضبطها، والتي ترجع إلى أن انتشار الرشوة أصبح شائعاً، وأصبحت تمثل أسلوباً عاماً للحياة في المجتمع. وبذلك تكون دراسة الجانب الحقيقي (الخفي) من الرشوة على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لأن هذا الجانب يعكس المعدل الفعلي لجريمة الرشوة.

والجدول التالي يوضح ذلك :

س٩: هل تعتقد أن جريمة الرشوة ازدادت في السنوات الأخيرة ؟

المجموع	غير مبين		ازدادت في الاثنتين		ازدادت في المشهور سنوات الأخيرة		ازدادت في الخمس سنوات الأخيرة		
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١٢٣	٢,٤٣	٣	٧,٣١	٩	٥١,٢١	٦٣	٣٩,٠٢	٤٨	قضاة
١١٤	٢,٦٣	٣	١,٧٥	٢	٤٩,١٢	٥٦	٤٦,٤٩	٥٣	نيابة
١٣٠	٥,٣١	٧	٣,٨٤	٥	٤٠,٠٠	٥٢	٥٠,٧٦	٦٦	شرطة
١٣	—	—	—	—	٧٦,٩٩	١٠	٢٣,٠٨	٣	رقابة إدارية
٣٨٠	١٣		١٦		١٨١		١٧٠		المجموع

كما ٣,٢١ غير دالة

وعندما ربطنا بين إنتشار الرشوة، والفترات الزمنية، تبين أن حوالي ١٧٠ حالة من الإخباريين يؤكدون أن الرشوة ازدادت في الخمس سنوات الأخيرة، والتي تبدأ بعام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥، كما أن هناك ١٨١ حالة تؤكد على ازدياد الرشوة في العشر سنوات الأخيرة أي من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥، كما أن هناك ١٦ حالة تؤكد على إنتشار الرشوة في الفترتين بصورة مماثلة. ومن فئات الإخباريين الذين أكدوا على إنتشار الرشوة في الخمس سنوات الأخيرة.

نسبة ٣٩,٠٢٪ من القضاة، ٤٦,٤٩٠٪ من النيابة، ٥٠,٧٦٪ من الشرطة، ٢٣,٨٪ من الرقابة الإدارية.

أما نسبة الإخباريين التي أكدت على إنتشار الرشوة في العشر سنوات الأخيرة

فوجدنا ٢١, ٥١٪ من القضاة، ١٢, ٤٩٪ نيابة، ٤٠٪ شرطة، ٩٩, ٧٦٪ رقابة إدارية أما بنسبة من أكدوا إنتشار هذه الجريمة فى الفترتين بمعدل مماثل فى ٣١, ٧٪ قضاة، ١, ٧٥٪ نيابة، ٣, ٨٤٪ شرطة، والجدول التالى يوضح ذلك.

والواقع أن دلالة هذه الفترات واضحة، إذ أن الفترة الطويلة الممتدة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ تعكس طبيعة التغيرات الكثيرة التى مر بها المجتمع المصرى منذ استقرار تطبيق القوانين الاشتراكية حتى هذه الفترة، فى حين أن الفترة الأخيرة وهى فترة الخمس سنوات، فقد قفز إنتشار الرشوة لوجود مسافة بين التطبيق الاشتراكى والتعديلات التى طرأت عليه خلال الفترة الطويلة التى مر بها المجتمع المصرى، وما تعرض لها من متغيرات اقتصادية واجتماعية فى ظروف قيادة سياسية جديدة، غير تلك التى عاشت بصورة مباشرة القوانين الاشتراكية.

والواضح أن الاختلاف بين نسب الفشتين بالنسبة للفترتين غير واضح، مما يؤكد أن ثمة عوامل متداخلة قد تكون تنظيمية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو قانونية، تلعب دوراً فى إنتشار مثل هذه الظاهرة بهذه الصورة، التى أصبحت تنذر بتفاقم الثورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حتى الوقت الذى نجد فيه عدم قدرة المحاولات الإصلاحية للحد منها، نظراً لوجود خلل وظيفى فى طبيعة التنظيمات المختلفة التى تشرف على التغير، الأمر الذى يقتضى ابتكار الأساليب العلاجية الكفيلة بتحقيق المواجهة الصحيحة لصور الفساد الاجتماعى تلك.

ثالثاً: تغير إنتشار صور الرشوة بتغير المجال التنظيمى :

لاشك أن إنتشار القطاع العام صاحبه التوسع فى إنشاء المؤسسات العامة، والتنظيمات الإدارية اللازمة لها، فى الوقت الذى توجد فيه التنظيمات الخاصة بهيئات إدارية ذات بناء إدارى معين، فضلاً عن وجود الهيئات الإدارية بالتنظيمات الحكومية. ولاشك أن مثل تلك التغيرات فى التركيب الاقتصادى

والاجتماعى للتنظيمات، وما بها من تغير فى طبيعة البناء الإدارى، عن الطابع التقليدى لها، ووجودها فى نطاق اقتصادى واحد، قد خلق نوع من التعامل والتفاعل والاحتكاك، الأمر الذى قد ساعد على خلق فرص جديدة لانتشار مثل هذا السلوك المعبر عن بعض صور الفساد الاجتماعى بعامة، والإدارى بخاصة.

وعندما ناقشنا الإخباريين فيما يتعلق بانتشار الرشوة فى القطاع العام؛ أكثر منها فى القطاع الحكومى، تبين أن هناك ٣٠٢ حالة يؤكد على هذا التغير فى الانتشار لجريمة الرشوة، حيث كثر إنتشارها بصورة واضحة فى مجال القطاع العام. ومن هذه - الحالات نسبة ٨٢, ١١٪ من القضاة، ٤٣, ٧٥٪ من النيابة، ٨١, ٥٣٪ من الشرطة، ٦٩, ٦٧٪ من رجال الرقابة الإدارية. ومن النسب الواردة يتضح أن هناك تماثل فى أحكام الفئات المختلفة نظراً لخبرتها المتماثلة كما أن هناك نسبة إجماع على مثل هذه العلاقة بين ظهور القطاع العام، وتعدد الأبنية الإدارية، ووظائفها، فى المجتمع، وتزايد إنتشار الرشوة فى القطاع العام. ومن التحليل الإحصائى لمعطيات الدراسة تبين أن فئات المسئولين متماثلين فى أحكامهم بالنسبة لهذه القضية^(١).

والجدول التالى يبين ذلك :

(١) قيمة كا^٢ = ٦ وغير دالة.

س ١٠: هل تعتقد أن جريمة الرشوة أصبحت الآن أكثر انتشاراً في القطاع العام منها في

الحكومة؟

المجموع	غير مبدئين		لا		نعم		الإستجابة فئة الإخباري
	%	ك	%	ك	%	ك	
١٢٣	٠,٨١	١	١٧,٠٧	٢١	٨٢,١١	١٠١	قضاة
١١٤	٣,٥٠	٤	٢١,٠٥	٢٤	٧٥,٤٣	٨٦	نيابة
١٣٠	٢,٣٠	٣	١٦,١٥	٢١	٨١,٥٣	١٠٦	شرطة
١٣	—	—	٣٠,٧٦	٤	٦٧,٦٩	٩	رقابة إدارية
٣٨٠	٨		٧٠		٣٠٢		المجموع

كا_٢ = ٦٢٥ , غير دالة.

الفصل الرابع

الأطراف المشتركة في عملية الرشوة

وأساليب اكتشافها

- الأطراف المشتركة في عملية الرشوة.

- أساليب اكتشاف الرشوة.

الفصل الرابع

الأطراف المشتركة في عملية الرشوة

وأساليب اكتشافها

تمهيد :

لا شك أن التعرف على نوعية الأطراف المشتركة في عملية الرشوة، يفيدنا كثيراً في فهم بعض الظروف والملايسات الكامنة، وراء هذه العملية. كما أن تحليل الأساليب التي أدت لاكتشاف معظم حالات الرشوة، التي تم القبض عليها، يساعدنا على تحديد ملايسات هذه العملية، ومداخلها، والتي تفيدنا في عملية اكتشافها والقبض على مرتكبيها من ناحية، وتحديد وسائل مواجهتها، والوقاية منها، من ناحية أخرى.

ومن ثم نسير في تحليلنا لموضوعات هذا البحث في المسالك التالية :

أولاً: الأطراف المشتركة في عملية الرشوة.

ثانياً: أساليب اكتشاف الرشوة.

أولاً: الأطراف المشتركة في عملية الرشوة:

لما كان للرشوة خاصية ثقافية، حيث يتم ظهورها بصورة تلقائية، في ظروف التغير، التي يتعرض لها المجتمع الإنساني، ونتيجة لوجود بعض التوترات في بعض أنساقه الاجتماعية والثقافية. حيث لا يخضع انبثاقها لإرادة تفرضها على المجتمع، ولكنها تتولد من تلقاء نفسها، من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة، والنسبية في المكان والزمان والجبرية نتيجة لوصولها لحالة أصبحت معها تمثل أسلوباً للحياة الاجتماعية في عملية التفاعل الاجتماعي بين الأشخاص، والتنظيمات، وبين أطراف كل الجانبين وبعضهم.

نتيجة لتلك الخصائص اكتسبت الرشوة صفة الظاهرة الاجتماعية، ومن ثم يمكن تناولها من أحد جانبيها المتمثلين في بنائها، والعملية التي تفضي إليها. كما يمكن تناولها من كلا الجانبين معاً، فتراها من خلال عناصرها البنائية المتمثلة في جوانبها الثقافية، بما فيها من قيم ومعاني ومعايير، وأيضاً الجوانب الاجتماعية المتمثلة في علاقتها بالأوضاع والأدوار والتنظيمات، وما بينها من علاقات اجتماعية، ومن جوانبها الشخصية المتمثلة في البناء الدافعي للشخصية، وميولها، وأهدافها، واتجاهاتها، ومظاهر سلوكها.

هذا من ناحية مكوناتها البنائية، أما من حيث كونها عملية تتم خلال مراحل مختلفة، تتمثل في التحضير، والإعداد، والإتفاق، ثم التنفيذ. وما يترتب عليه من نتائج معينة. وبالنسبة للإعداد والتحضير، فهو ذات جانبيين يتمثل أولهما في تهيئة الشخصية لتقبل مثل هذا السلوك كوسيلة من وسائل بلوغ الأهداف. وذلك ما تفرضه ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالشخصية. ويتمثل جانبها الثاني في الإعداد المرتبط بتهيئة الشخص المتعامل لتقديم الرشوة، وهنا يبدأ ظهور الأطراف المشتركة في عملية الرشوة.

ثم مرحلة الإتفاق والتنفيذ، وغالباً ما يتم الإتفاق من خلال وسيط بين الراشي والمرتشي، وإن كان الوسيط بدوره في محل المرتشي، لأنه يأخذ مقابل لهذا العمل ولكن نظراً لعدم وجود اعتراف اجتماعي بدوره فلا تعتبر الرشوة بالنسبة له مقابل أداء عمل ما، كان عليه أن يؤديه. ومن ثم احتل مكانه الوسيط، لتمييز دوره بهذا النوع من الأداء الوظيفي. وخلال هذه المرحلة يتم التفاعل بين الأطراف، وتنفيذ العملية، ثم يعمل بعد للمرحلة الثالثة من العملية الاجتماعية للرشوة المتمثلة في نتائجها المترتبة عليها. حيث يتم للأطراف تحقيقاً لمنافع غير مشروعة لهم، وما يترتب عليها من ضرر لمصالح الآخرين والمجتمع.

ولما كان حدوث تلك العملية، يرتبط بوجود أطراف معينين لكل منهم، خصائصه، وسماته المعينة وإن كانوا جميعاً يتفقون فيما يحققونه من مكاسب ومنافع خلال هذه العملية. فقد باتت ضرورياً تناول هذه الفئات بشيء من التفصيل، علّه يفيدنا في التعرف على بعض جوانب هذه العملية، وما يكمن ورائها من دوافع معينة، مرتبطة بالأطراف المشتركة فيها.

١- وضع الوسيط في عملية الرشوة:

لا شك أن للوسطاء دور واضح في تنفيذ عملية الرشوة، ومن ثم: اعتبروا من الناحية القانونية طرفاً في هذه الجريمة، ولذا عندما سئل الإخباريين عن رأيهم بالنسبة للوسطاء، وحدود ممارستهم لدورهم، كطرف في الجريمة. وإن كان هناك نسبة عالية جداً اعتبروهم كطرف من أطراف الجريمة، فإن نسبة أخرى أقل منها بقليل، لا تعتبرهم بصورة دائمة أحد أطراف الجريمة. وذلك لكونهم طرف غير مباشر، راشي منتفع من تقديمها، كما أن المرتشى مستفيد بها مقابل أداء دور معين. ومن ثم يرتبط وضع الراشي والمرتشى بضرر مباشر لمصالح الغير، مقابل إستفادة شخصية تعود عليه.

كما أن الوسطاء أحياناً يؤدون هذا الدور دون إدراك كامل، بحقيقة ما يترتب على هذا الدور، كأن يقدم شخص معونة لشخص آخر، ويوصى به خيراً، فيستفيد الطرفان من هذه المعرفة أو أن يوصى شخص معارفه بأداء خدمة لشخص دون مقابل معين، ودون أن تدرك حقيقة الدور الذي تلعبه، وقد تبين ذلك من واقع إجابات الإخباريين القضاة: حيث ذهبت نسبة ٦٥,٨٥ ٪ منهم لإعتبار الوسيط دائماً طرف في الجريمة، في حين أن نسبة ٣٤,١٤ ٪ منهم لا تعتبره دائماً طرف في الجريمة.

والجدول التالي يوضح ذلك :

س ٢١ : هل يكون الوسيط دائماً من أطراف جريمة الرشوة ؟

المجموع	الإستجابة		نعم		لا		غير متبين	
	فئة الإخباري		ك	%	ك	%	ك	%
١٢٣	قضاة		٨١	٦٥,٨٥	٤٢	٣٤,١٤	-	-
١١٤	نيابة		٦١	٢٣,٥٠	٥٢	٤٥,٥٢	١	٠,٨٧
١٣٠	شرطة		٨٠	٦١,٥٣	٤٩	٣٧,٦٩	١	٠,٧٦
١٣	رقابة إدارية		٦	٤٦,٥١	٦	٤٦,٥١	١	٧,٦٩
٣٨٠	المجموع		٢٢٨		١٤٩		٣	

ك_٢ = ٣,٨١ غير دالة.

هناك نسبة ٦٥,٨٥٪ تؤكد أن الوسيط طرف في الرشوة، ونسبة ٣٤,١٤٪ لا تعتبره طرفاً، أما الإخباريين من النيابة، فنسبة ٢٣,٥٠٪ منهم فقط تعتبر الوسيط دائماً طرفاً في الجريمة، في حين أن نسبة منهم ٤٥,٥٢٪ لا تعتبرهم طرف في الجريمة. في حين أن الإخباريين من رجال الشرطة يؤكدون نسبة ٦١,٥٣٪ أن الوسيط طرف في الجريمة دائماً، ونسبة ٣٧,١٩٪ لا تعتبره طرف في الجريمة دائماً.

وبالنسبة للإخباريين من رجال الرقابة الإدارية فإن نسبة ٤٦,٥١٪ فقط ترى أن الوسيط طرف في الجريمة دائماً، في حين أن نسبة ٤٦,٥١٪ أيضاً لا ترى أنهم أطرافاً في الجريمة دائماً. وبصورة عامة نجد أن الإخباريين الذين يؤكدون أن الوسيط طرف دائماً في جريمة الرشوة بلغ عددهم ٢٢٨ حالة، في حين أن ١٤٩ حالة يؤكدون أن الوسيط ليس طرفاً في الجريمة دائماً.

والواقع أن العامل الحاسم لتحديد هذا الدور، هو عقلانية السلوك. فإذا كان

الوسيط يؤدي دوره عن رشد ووعي كامل بوظيفته، وما يترتب عليه من نتائج، فإنه يعتبر طرفاً في الجريمة، أما إذا كان يؤديه دون أن يدرك طبيعة هذه الوظيفة، أو ما يترتب عليه من نتائج، فقد يخرج من دائرة هذا الوضع، الذي يعتبر فيه طرفاً في الجريمة. وذلك لأن الشخص الذي يتوسط بين طرفين لتحقيق مصالحهم، بهذا القصد، ومقابل منفعة خاصة له، يكون مدركاً تماماً لسلوكه، ويكون نفعي. وهنا يعتبر شريكاً في العملية، وطرفاً من أطرافها.

أما الشخص الذي يقوم بهذا الدور، دون إدراك لوظيفته، وعواقبه. ودون أن يكون له أى تأكيد على منفعة معينة، من ورائه، قد يخرج من هذه الدائرة. مثال ذلك أن يقوم شخص بتقديم صديق له، إلى صديق آخر، وعليه يقوم صديقه بأداء خدمة لهذا الشخص، متصوراً أن منفعة ما سيجنيها من صديقه، الذي قدم له الخدمة، أو يتصور أنه سيجنى من وراء هذه الخدمة منفعة ما، سواء كانت مالية، أو مادية، أو مغنوية، فإنه يخرج من دائرة الوسيط.

يفضى المعنى الأول حيث يكون السلوك هنا غير رشيد، وغير نفعي، حتى لو اتفق الطرفان بين بعضهما على أساس هذا التقديم، الذي تم من خلال صديقهما.

أما عن صفة هذا الوسيط، وكونه موظفاً، أو غير موظفاً، والخاصية الغالبة عليه، فقد تبين من إجابات الإخباريين أن غالبية الوسطاء، ليسوا موظفين. ورغم أن هذا الاتجاه واضح ومتشابه في تأكيده بين فئات القضاة والنيابة والشرطة، بحكم خبرتهم، التي تكاد تتقارب إلى حد ما، فإن الإخباريين من رجال الرقابة الإدارية يؤكدون عكس هذا الاتجاه حيث أن نسبة ٦١,٥٣٪ منهم يرى أن الوسيط يكون في الغالب موظفاً، في حين أن نسبة ٣٨,٢٦٪ ترى أنه قد يكون غير موظف، أما الإخباريين من الشرطة فلا تزيد نسبة من يرون أنه موظفاً في الغالب عن ٦١,٢٤٪، في حين أن نسبة ٧١,٥٣٪ ترى أنه غير موظف في غالب الأحيان.

ويرى الإخباريون من النيابة، أن الوسيط موظفاً عاماً بنسبة ٢١, ٣٤٪ فقط،
 في حين أن نسبة ٢٨, ٦٢٪ منهم تذهب عكس ذلك، وترى أنه ليس موظفاً
 عاماً، ونفس الحال بالنسبة للقضاة، حيث تؤكد نسبة ٩٥, ٢١٪ أنه موظف دائم.
 في حين أن نسبة ٤٢, ٧٦٪ ترى أنه ليس موظفاً دائماً.

والجدول التالي يوضح ما سبق أن أشرنا إليه :

س ٢٢: هل يكون الوسيط في الغالب موظفاً عاماً؟

المجموع	الاستجابة		نعم		لا		غير مبين	
	فترة الإخباري		ن	٪	ن	٪	ن	٪
١٢٣	قضاة		٢٧	٢١, ٩٥	٩٤	٧٦, ٤٢	٢	١, ٦٢
١١٤	نيابة		٣٩	٣٤, ٢١	٧١	٦٢, ٢٨	٤	٣, ٥٠
١٣٠	شرطة		٣٢	٢٤, ٦١	٩٣	٧١, ٥٣	٥	٣, ٨٤
١٣	رقابة إدارية		٨	٦١, ٥٣	٥	٣٨, ٤٦	—	—
٣٨٠	المجموع		١٠٦		٢٦٣		١١	

$$\chi^2 = ١٢, ٤١ \text{ دالة عند } ٠, ٠١$$

وبذلك نجد أن: القضاة، والنيابة، والشرطة، يرون بصورة عامة، ونسبة عالية،
 أن الوسيط ليس موظفاً دائماً، وأنه في الغالب غير موظف، على نحو ما تكشف
 من الممارسة في هذا المجال. والفرق واضح بشكل عام بين من يرون كأن الوسيط
 موظفاً، وبين من يرون أنه غير موظف. حيث تزداد نسبة من يرون أنه غير موظف.
 ولهذا الفرق دلالة الواضحة من التحليل الإحصائي^(١).

(١) قيمة $\chi^2 = ١٢, ٤١$ دالة عند مستوى ٠, ٠١

التوعية الغالبة للراشى :

لا ريب أن تحديد النوعية الغالبة للراشى، تكشف لنا عن خصائص وطرق أساسية فى عملية الرشوة، كما أن هذه التوعية تساعدنا للتعرف على أبعاد الوظيفة الأساسية للرشوة. فكون الراشى موظفاً يكون الهدف من الرشوة فى الغالب أمور تتعلق بوضع الشخص فى عمله سواء من حيث الترقى، أو الحصول على منافع، أو لتغطية عمليات اختلاس معينة، أو لتعيين أحد معارفه وأقاربه.

أما كون الراشى من أصحاب المهن، فذلك يشير إلى إرتباط الرشوة بأهداف معينة، قد تكون هادفة للحصول على عطاء معين، أو لتسهيل مصالح خاصة بالشخص فى المؤسسات، التى يتقاضى الموظف رشوة فيها من عملائها، نظير القيام بخدمات معينة ترتبط بواجبات وظيفية.

أما كون الرشوة من شخص موظف، وصاحب مهنة حرة فى نفس الوقت، فذلك ما يشير إلى أن بعض أصحاب المهن الحرة قد يكونوا موظفين، ولهم مصالح معينة بحكم المهن الحرة التى يمارسونها فى بعض التنظيمات، أو أن لهم مصالح خاصة فى الإسكان، أو المرور، أو الجمرك، أو فى الجوازات. ومن ثم يرشئ لتسهيل مصالحه فى تلك الجهات.

والجدول التالى يوضح النوعية الغالبة للراشى :

الفئة	موظف عام		من أصحاب المهن الحرة		الاثنين معا		غير مهنيين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٦	٤,٨٧	١٠٨	٨٧,٨٠	٧	٥,٦٩	٢	١,٦٢	١٢٣
نيابة	٥	٤,٨٢	١٠١	٨٨,٥٨	٧	٦,١٣	١	٠,٨٧	١١٤
شرطة	٧	٥,٣١	١١١	٨٥,٣٨	١١	٨,٤٦	١	٠,٧٦	١٣٠
رقابة إدارية	١	٧,٦٩	١٢	٩٢,٣٠	-	-	-	-	١٣
المجموع	١٩		٣٣٢		٢٥		٤		٣٨٠

ك_٤ = ٧٠٤٩ , غير دالة.

وقد تبين من مناقشة الإخباريين حول النوعية الغالبة للراشي، أن معظم الراشين من أصحاب المهن الحرة، إذ أن ٣٣٢ حالة إخباري تؤكد ذلك، في حين أن ١٩ حالة فقط تؤكد أن النوعية الغالبة للراشي كونه موظفاً.

أما النوعية التي تجمع بين الاثنين، كونه موظفاً، ومن أصحاب المهن الحرة، فيؤكدها ٢٥ حالة إخباري فقط. وإذا ناقشنا نوعية أصحاب المهن الحرة، بين فئات الإخباريين، يتبين لنا أن نسبة ٨٧,٨٠٪ من القضاة يؤكدون هذه النوعية، ونسبة ٨٨,٥٨٪ من النيابة تؤكد عليها أيضاً، أما رجال الشرطة فنسبتهم تبلغ ٨٥,٤٨٪، وترتفع النسبة بين الإخباريين من الرقابة الإدارية إلى ٩٢,٣٠٪. أما النوعيات الأخرى فنسبتها متقاربة بين الفئات ومحددة إلى حد كبير بالقياس لأصحاب المهن الحرة. والاختلاف بسيط بين فئات الإخباريين بالنسبة لنوعية أصحاب المهن الحرة، أما بالنسبة للاختلاف بين فئات نوعية الراشي فهي واضحة تماماً، وتكشف عن ارتفاع فئة الراشين من أصحاب المهن الحرة.

نوعية العلاقة بين الراشي والمرتشى :

لنوعية العلاقة بين الراشي والمرتشى، أثرها الواضح على سلوك الرشوة وأهدافها. والجدول التالى يبين نوعية العلاقة بين الراشي والمرتشى (الجدول) :

س ٢٤ : ما هي نوعية العلاقة بين الراشي والمرتشى؟ هل هي :

العلاقة المنته	زمانة		علاقة رئاسية		علاقة قرابة		علاقة صداقة		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	١٠٢	٦٢,١٦	١١	٧,٤٣	٧	٤,٦٩	٢٨	١٨,٦١	١٤٨
نيابة	١١٠	٩١,٦٦	٨	٦,٦٦	٤	٣,٣٣	٨	٦,٦٦	١٢٠
شرطة	١١٥	٦٦,٨٧	١٧	١٠,٨٢	٧	٤,٤٥	١٨	١٢,١٠	١٥٧
رقابة إدارية	١٢	٨٥,١٧	١	٧,١٤	-	-	١	٧,١٤	١٤
المجموع	٣٣٩		٣٧		١٨		٥٥		٤٣٩

$$\chi^2 = ١٤,٠٣٠٣ = ١٤,٠٣ \text{ دالة عند } ٠,٠٥$$

فعلاقة الزمانة التى تربط الراشى والمرتشى، تكشف عن وجود مصالح متبادلة للطرفين. كما أنها تكشف عن نوعية خاصة لأطراف الرشوة، وربما يكون ورائها أهداف أخرى، مثل: الاختلاس الذى يقوم به موظف، ويحاول أن يكسب معاونة الآخرين له بتقديم رشاوى لهم.

وهذا النمط من العلاقة يؤكد معظم الإخباريين من الفئات المختلفة، حيث يبلغ عدد الحالات التى تؤكد على هذا النمط ٣٢٩ حالة، منهم ٦٢,١٦٪ قضاة، ٩١,٦٦٪ نيابة، ٦٦,٨٧٪ شرطة، ٨٥,١٧٪ رقابة إدارية.

أما عن علاقة الرئاسة فيؤكددها ٣٧ حالة إخباري فقط، منهم ٤٣, ٧٪ قضاة، ٦٦, ٦٪ نيابة، ٨٢, ١٠٪ شرطة، ١٤, ٧٪ رقابة إدارية، وهذا النمط من العلاقة يكشف عن رشوة المرؤوس لرئيسه، لتحقيق ترقية أو مكافأة أو مركز قيادي، وهنا تستخدم صور عديدة من الرشوة.

أما علاقة القرابة فلا يؤكددها سوى ١٨ حالة إخباري، منهم ٦٩, ٤٪ قضاة، ٣٣, ٣٪ نيابة، ٤٥, ٤٪ شرطة، وهنا يكون الطابع المعنوي للرشوة أكثر وضوحاً وهو المتمثل في الالتزامات الأدبية بين الأقارب.

أما عن نمط علاقة الأخير والمتمثلة في علاقة الصداقة، فيؤكددها نسبة ٩١, ١٨٪ من القضاة، ٦٦, ٦٪ نيابة، ١٠, ١٢٪ شرطة، ١٤٠, ٧٪ رقابة إدارية، ويبلغ جملة الحالات التي تؤكد على هذا النمط ٥٥ حالة، ومن التحليل الإحصائي يتبين لنا أن الاختلاف واضح بين أنماط العلاقات الأربعة، بالنسبة لتأكيدات الإخباريين^(١).

وبذلك يتضح لنا أن علاقة الزمالة، هي أكثر العلاقات تأثيراً على إنتشار الرشوة، كما أنها أكثر تفشي بين الموظفين، حيث لا يظهر فيها الوسطاء بشكل واضح.

ثانياً: أساليب اكتشاف الرشوة:

الواقع أن جريمة الرشوة ذات أبعاد متعددة، كما أن لها ظروفها وملاساتها معقدة، وما يزيد من تعقدها وملاساتها، أن الرشوة أصبحت من الشيوع إلى حد صارت معه أسلوباً عاماً للحياة. ومن ثم صار اكتشافها من الصعوبة بمكان، حيث لا يتم اكتشافها إلا بالرقابة الدقيقة، أو التبليغ عن أحد أطراف الجريمة عند اختلافهم، أو مراجعة بعضهم لنفسه في الموقف.

والجدول التالي يوضح أساليب اكتشاف الرشوة :

(١) قيمة كاي^٢ = ١٤,٠٣ دالة عند ٠,٥

س ٦: ما هي الأساليب المؤدية إلى اكتشاف غالبية جرائم الرشوة؟ هل هي ترجع إلى :

الأساليب كتشافها	الرقابة	المراجعة التي تكشف مخالفة القوانين		التبليغ من أحد أطراف الجريمة		التبليغ من غير أطراف الجريمة		المجموع
		ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٣٨	٣٨	٣٠,٨٩	٨٥	٦٩,١٠	١٨	١٤,٦٣	١٢٣
نيابة	٣٤	٣٣	٢٨,٩٤	٩١	٧٩,٢٠	٤٥	٣٩,٥٠	١١٤
شرطة	٣٩	٢٨	٢١,٥٣	٩٦	٨٣,٨٠	٢٥	١٩,٢٣	١٣٠
رقابة إدارية	٣	١	٧,٦٩	١١	٨٤,٦١	٣	٢٣,٠٨	١٣
المجموع	١١٤	١٠٠		٢٨٣		٩١		٣٨٠

$$٣,٧٨٠٧ = ٣٦ \text{ غير دالة.}$$

وقد أكد على أهمية الرقابة في اكتشاف الجريمة ١١٤ حالة مسئول، منهم ٣٠,٨٩٪ قضاة، ٢٩,٨٢٪ نيابة، ٣٠٪ شرطة، ٢٣,٠٨٪ رقابة إدارية. أما التبليغ من أحد أطراف الجريمة، فقد أكد هذه الوسيلة ٢٨٣ حالة إخباري، منهم ٦٩,١٠٪ قضاة، ٧,٨٢٪ نيابة، ٧٣,٨٠٪ شرطة، ٨٤,٦١٪ رقابة إدارية. أما عن أسلوب المراجعة فقد أكد ١٠٠ حالة من الإخباريين، منهم ٣٠,٨٩٪ قضاة، ونسبة ٢٨,٩٤٪ نيابة، ونسبة ٢١,٥٣٪ شرطة، ٧,٦٩٪ رقابة إدارية. أما عن التبليغ من غير أطراف الجريمة، فقد أكد ذلك ٩١ حالة إخباري فقط، منهم ١٤,٦٣٪ قضاة، وباقي النسب موزعة على فئات الإخباريين الأخرى. وبذلك نجد أن أقوى الأساليب في اكتشاف جريمة الرشوة هي الرقابة، تليها التبليغ من أطراف الجريمة، ثم المراجعة، يلي ذلك تبليغ أحد من غير أطراف الجريمة.

ولاشك أن لهذه الوسائل أهميتها بشكل عام غير أن أكثرها أهمية نظراً

إمكانية التحكم فيها هي الرقابة والمراجعة ونظراً لأن المراجعة. لم تحقق إلا معدلاً محدوداً من اكتشاف الجريمة فإن الاهتمام بها ودعمها يمكن أن يلعب دوراً واضحاً في رفع معدل جرائم الرشوة المكتشفة أما عن الوسائل الأخرى فهي ذات طابع شخصي والتحكم فيها من الأمور الصعبة لأن ذلك يرتبط بالطابع الأخلاقي السائد في المجتمع ومدى ترشيد قيم الأفراد نتيجة الوازع الأخلاقي لديهم وذلك عن طريق مؤسسات التنشئة المختلفة لأجيال المجتمع.

ولاشك أن فئات الإخباريين قد أكدوا على بعض هذه العوامل معاً، فمنهم من ذكر عامل واحد، ومنهم من ذكر عاملين، أو إسلوبين، ومنهم من ذكر ثلاثة أساليب، ومنهم من ذكر أربعة أساليب. وبالنسبة للقضاة، نجد أن نسبة ٦٤, ٢٢ % منهم ذكر إسلوباً واحداً، ونسبة ٢٥, ٢٠ % ذكروا إسلوبين، وباقي النسبة موزعة بين ثلاثة أساليب وأربعة أساليب.

أما بالنسبة للنيابة، فقد ذكرت إسلوباً واحداً بنسبة ٥٣, ٥٠ %، ونسبة ٢٤, ٥٥ % إسلوبين، ٩, ٦٤ % ثلاثة أساليب، ونسبة ١١, ٤٠ % أربعة أساليب. وبالنسبة للشرطة بلغت نسبة من أكدوا على إسلوب واحد ٦٢, ٣٠ % وإسلوبين ٢٨, ٤٦ % ونسبة ٥, ٣١ % ثلاثة أساليب، ونسبة ٢, ٣٠ % أربعة أساليب، أما بالنسبة للإخباريين من الرقابة الإدارية فقد ذكر إسلوب واحد بنسبة ٦٧, ٦٩ %، وإسلوبين ٢٣, ٠٨ %، وثلاثة أساليب ٧, ٦٩ %.

والجدول التالي يوضح ما سبق أن أشرنا إليه :

س ٦: ما هي الأساليب المؤدية إلى اكتشاف غالبية جرائم الرشوة؟ هل هي ترجع إلى:

المجموع	غير معين		ثمن اجاب أربع اجابيات		ثمن اجاب ثلاث اجابيات		ثمن اجاب ايجابتين		ثمن اجاب اجابة واحدة		الفئة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
١٢٣	١	١٧,٨١	٢	١,٦٢	١٠	٨١,٣١	٢٥,٢٠	٣١	٦٤,٢٢	٧٩	قضاة
١١٤	١	٨٧,١٠	١٣	١١,٤٠	١١	٩,٦٤	٢٤,٥٥	٢٨	٥٣,٥٠	٦١	نيابة
١٣٠	٢	١,٥٣	٣	٢,٣٠	٧	٥,٣١	٢٨,٤٦	٣٧	٦٢,٣٠	٨١	شرطة
١٣	—	—	—	—	١	٧,٦٩	٢٣,٠٨	٣	٦٧,٦٩	٩	رقابة إدارية
٣٨٠	٤	١٨	٢٩	٩٩	٢٣٠	المجموع	٢٣٠				

$$٢٤ = ١١,٧٨١ = ١١,٨٨٨ \text{ دالة عند } ٠,٠٢$$

وواضح من ذلك أن أعلى النسب من الإخباريين هم الذين ذكروا أسلوباً واحداً، في حين أن الإجابة على أسلوبين تلى ذلك بنسبة أقل بكثير؛ ثم يلي ذلك من أكدوا على ثلاثة أساليب، ثم أخيراً نسبة من أكدوا على أربعة أساليب من الأساليب المساعدة على اكتشاف جريمة الرشوة.

الفصل الخامس

السمات الاجتماعية لمركبي الرشوة

- الأوضاع والأدوار الاجتماعية لمركبي جريمة الرشوة.
- المستوى التعليمي لمركبي جريمة الرشوة.
- انتشار الرشوة بين الذكور والإناث.

الفصل الخامس

السمات الاجتماعية لمرتكبي الرشوة

تمهيد :

لاشك أن تحديد خصائص الشخصية المرتكبة لجريمة الرشوة، ذات دلالة اجتماعية، في عملية التحليل السسنيولوجي لهذا السلوك، الذي يشكل في جملة ظاهرة اجتماعية بخصائصها المتعددة.

وذلك لأن الجوانب الشخصية، تمثل بعداً أساسياً من أبعاد الظاهرة الاجتماعية، والتي ترتبط بالجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية للظاهرة. وقد لا تكون هذه الخصائص عامة، ولكنها تعكس الملامح المميزة للشخصية المرتكبة لهذا السلوك في فترة معينة، وفي نطاق مجتمع معين.

ولذلك جاءت تصميماتنا بقدر كبير من الحذر، نظراً لتمثيل خصائص الشخصية المرتبطة في بعض سماتها مع خصائص الشخصية العادية في المجتمع ويرجع ذلك إلى وجود عوامل أخرى متعددة تكون وراء هذا السلوك قد يكون منها: ضعف الإلتواء الاجتماعي، والرابطة الاجتماعية بالمجتمع، وتنظيماته، ومعاناة المجتمع من حالة الأنومي (تصدع المعايير) التي يعتقد فيها، أي المعايير الاجتماعية المحددة للسلوك، ونفسي حالات الارتباك المختلفة، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو نسياسية، أو تكنولوجية، أو دينية.. الخ. والتي تعكس صورة عامة لحالات التوتر الاجتماعي التي يعاني منها المجتمع، وأنساقه المختلفة، والتي تكشف عن صور التفاوت المختلفة التي يتعرض لها المجتمع في حالة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع.

خاصة في تلك البلاد النامية، التي تفتقد إلى خطط التنمية الشاملة، والتي تتعرض نتيجة لذلك لصور المقاومة المختلفة، والتي قد تكون الرشوة صورة من صور المقاومة تلك. ولذا نسير في تحليلنا للسمات الاجتماعية لمرتكبي الرشوة على

النحو الذى يساعدنا فى التعرف على علاقة الأدوار والأوضاع الاجتماعية بهذا السلوك. ويكشف عن المستويات التعليمية لمرتكبي الرشوة، ونوعية مرتكبي الرشوة من الذكور والإناث. وذلك محاولة منا لتفسير هذه الارتباطات بقدر الإمكان، بما يساعدنا على تحديد علاقة هذا السلوك ببعض المتغيرات الأساسية المنحلة للشخصية المرتكبة لجريمة الرشوة. وعلى ضوء ذلك تناول :

— علاقة الرشوة بالمستويات التعليمية.

— علاقة الرشوة بالأوضاع والأدوار الاجتماعية.

— علاقة الرشوة بالنوع ومكانته، التى تحددها الوظائف التى يشغلها الأفراد.

أولاً: الأوضاع والأدوار الاجتماعية لمرتكبي جريمة الرشوة :

تبين من معطيات الدراسة، أن أعلى نسبة لمرتكبي جريمة الرشوة، تقع بين كبار الموظفين وصغارهم، أى أنها جريمة مشتركة بين الفئتين، حيث بلغت حالات الإخباريين الذين أكدوا على هذا الوضع ١٩٦ حالة، أما من أكدوا على الرشوة باعتبارها جريمة صغار الموظفين، فقد بلغوا ١٢٠ حالة، ثم بلغ عدد من نظروا للرشوة باعتبارها جريمة كبار الموظفين ٦٣ حالة.

وبذلك يكون الاتجاه الغالب إذاً أنها جريمة تقوم بين شاغلي الوضعين، الاجتماعيين، وترتبط بالأدوار المختلفة فى كلا الوضعين. وذلك ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل :

والجدول التالى يبين ذلك :

المجموع	كبار الموظفين		صغار الموظفين		الاثنين معاً		غير مبين		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٢١	١٧,٠٧	٣٦	٢٧,٨٠	٦٥	٥٢,٨٥	١	٠,٨١	١٣
نيابة	١٧	١٤,٩١	٤٢	٣٦,٨٤	٥٥	٤٨,٢٤	—	—	١١٤
شرطة	٢٤	١٨,٤٦	٣٧	٢٨,٤٦	٦٩	٥٣,٠٧	—	١٣٠	
رقابة إدارية	١	٧,٦٩	٥	٣,٨٤	٧	٥٣,١٥	—	١٣	
المجموع	٦٣		١٢٠		١٩٦		١		٣٨٠

$$K_2 = 2,0431 \text{ غير دالة.}$$

١- مرتكبي الرشوة من كبار الموظفين:

من الواضح في التحليل السسيولوجي أن كبار الموظفين متهم نسبة ٢٧,٨٠ % من القضاة، ونسبة ٣٦,٨٤ % ممن تقلد السلطات في التنظيمات الاجتماعية، وذلك يعطيهم الفرصة لاتخاذ قرارات، قد يرتبط بعضها بمصالح الأشخاص، سواء كانوا أعضاء في نفس التنظيم، أو متعاملين معه. لذا يلجأ إليهم البعض لقضاء مصالحه لقاء مقابل معين، أو مصلحة معينة عن طريق أقارب، أو أصدقاء، أو معارف، أو بتقديم هدايا أو مبالغ معينة من الأموال، سواء كانت في صور عطاء علني أو منفعة في اتفاقيات العمولة، أو السمسرة. ولذا كانت نسبة كبيرة من الإخباريين تؤكد على ارتباط الرشوة أساساً بفئة كبار الموظفين، حيث تكون الرشوة هنا كبيرة، ولها وظيفة خطيرة اجتماعياً، واقتصادياً، وإدارياً وذلك أكدته هؤلاء الإخباريين بنسبة ١٧,٠٧ % قضاة، ونسبة ١٤,٩١ % نيابة،

ونسبة ١٨,٤٦٪ شرطة، ونسبة ٧,٦٩٪ رقابة إدارية. والواقع أن الرشوة الجسيمة الخطورة، هي تلك التي يقوم بها كبار الموظفين، نظراً لأنها في الغالب تكون ذات تأثير على أهداف التنظيم وميزانيته، وكفاءته على الأداء لوظيفته بصورة عامة.

٢- مرتكبي الرشوة من صغار الموظفين:

أكدت نسبة عالية من الإخباريين على تفشي الرشوة بين صغار الموظفين، منهم: نسبة ٢٧,٨٠٪ من القضاة، ونسبة ٣٦,٨٤٪ من النيابة، ونسبة ٢٨,٤٦٪ من الشرطة، ونسبة ٣٨,٤٦٪ من الرقابة الإدارية، إلا أنهم يرون أن رشوة صغار الموظفين محدودة النطاق من حيث جسامة الخطورة ولكنهم يرون أنها قد تكون معوقة للتنظيم في أداء وظيفته نظراً لتعقيد هؤلاء الموظفين للإجراء، كما أنهم يدفعون بالأشخاص الذين تربط مصالحهم بالتنظيم لتقديم رشوى، لقاء إنجاز مصالحهم.

٣- مرتكبي الرشوة من كبار الموظفين وصغارهم:

تبين من إجابات الإخباريين والحوار معهم، أن نسبة عالية منهم ترى أنها جريمة مشتركة، بين كبار الموظفين وصغارهم، ولا يميزون فيما بينهم، نظراً لاعتقادهم بخطورة السلوك، سواء كان صادراً من صغار الموظفين أو كبارهم، لأنه معوق للتنظيم في تحقيق أهدافه ووظائفه من ناحية، ومؤثر على الوضع الاقتصادي العام والفردى، نظراً لما يترتب عليه من خلق سوق سوداء تضر مصالح الجماهير والمجتمع، لصالح قلة معدودة من الراشيين والمرتشين.

وقد أكد ذلك نسبة ٥٢,٨٥٪ من القضاة، ونسبة ٤٨,٢٤٪ من النيابة، ونسبة ٥٣,٠٧٪ من الشرطة، ونسبة ٥٣,١٥٪ من الرقابة الإدارية.

وهنا ترى هذه الفئة من الإخباريين أن الرشوة ذات خطورة اجتماعية وإدارية، واقتصادية، سواء كانت جسيمة أو متوسطة أو بسيطة. وذلك لأنها تمثل مظهر

المقاومة من بعض أعضاء المجتمع، والتي تفوق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وإن كانت الرشوة الجسيمة أشد خطورة على المجتمع واقتصاده وأعضائه، وهي المرتبطة بكبار الموظفين، فإن ما جاء من تفسير لذلك أو لتفشي الرشوة، بين كبار الموظفين يعكس وضعاً عاماً، ويفسر تفشي الرشوة في المجتمع، بين كبار الموظفين وصغارهم. وذلك لأنهم يحددون أسباب تفشيها بين كبار الموظفين: بضعف الرقابة، والتشريع، واغراء الموقف، وارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة التطلعات، وضعف الضمير والأخلاق. والواقع أن هذه الأسباب لها صفة العمومية والشمول بحيث لا يمكن ربطها بفئة كبار الموظفين دون صغارها، بل أنها أساس لتفسير أسباب الرشوة بين أعضاء المجتمع، ومن ثم سوف نتناول كل سبب من تلك الأسباب بشيء من التفصيل، لتحديد أبعاده، وأهميته، في عملية التفسير، وعلاقته بتفشي هذا السلوك.

والجدول التالي يبين ذلك :

س ١٤: لمن يؤكّد تفقّشي الرشوة ما هو تفسير ذلك ؟

المجموع	خسوف الضمير والأخلاق		زيادة التحولات		ارتفاع تكاليف المبريدية		انخفاض الوقت		خسوف الرقابة والتشريع		المنفعة
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	
٧٧	٢٧,٢٧	٢١	٢٥,٩٧	٢٠	١٨,١٨	١٤	١٠,٣٩	٨	١٨,٨	١٤	قضاة
٧٨	٢٤,٣٥	١٩	٢٠,٥١	١٦	١٩,٢٣	١٥	١٢,٨٢	١٠	٢١,٧٩	١٧	نيابة
٨٣	١٩,٢٧	١٦	٢٠,١٢	٢٥	١٣,٢٦	١١	١٨,٠٧	١٥	١٩,٢٧	١٦	شرطة
٧	١٤,٢٨	١	—	—	٤٢,٨٥	٣	١٤,٢٨	١	٢٨,٥٦	٢	رقابة إدارية
	٢٤٤		٤٧		٦١		٤٣		٢٤		المجموع

$$٢٨ = ٤,٦٤٦٦ \text{ غير دالة.}$$

- علاقة ضعف الرقابة والتشريع بتفشي الرشوة:

لاشك أن نظام الرقابة بالتنظيمات الاجتماعية، من أهم العوامل الحساسة في إجراءات التعامل، إذ أن الرقابة الدقيقة، والمحكمة على الموظفين، والإجراءات المتبعة في التعامل مع الموظفين، والجهود، لها أثرها البالغ في سير العمل، والحد من تفشي الرشوة. فكلما كانت الرقابة ضعيفة، تفشت صور الرشوة بين الموظفين ومروسيهم، بغية الحصول على ترقية، أو علاوة، أو مكافأة. كما أنه يؤثر أيضاً على تفشي الرشوة بين الموظفين المتعاملين مع الجمهور حيث يرتبطون قضاء مصالحهم بتقديم رشاوى كما أن التشريعات المتضاربة والتي بها بعض القصور والغموض قد تساعد على تعقد الإجراءات والاستفادة إلى مواد متضاربة بهدف الضغط على الأفراد لتقديم رشاوى وقد أكد على وظيفة هذا العامل في تفشي الرشوة ٤٥ حالة من الإخباريين منهم نسبة ١٨، ١٨٪ قضاة ونسبة ٢١، ٧٩٪ نيابة، ونسبة ٢٧، ١٩٪ شرطة ونسبة ٢٨، ٥٦٪ رقابة إدارية ولاشك أن ضعف الرقابة والتشريع من العوامل المساعدة في تفشي الرشوة.

- إغراء الموقف:

يتمثل إغراء الموقف، في وجود ظروف مهيئة لهذا السلوك، نتيجة لضعف الرقابة، وعدم المراجعة الدقيقة، وعدم وضوح الالتزام، والمحاسبات، في الوقت الذي تكون فيه حاجة الأشخاص نشطة من حيث ضغطها عليه. وقد أكد على هذا العامل باعتباره دافعاً أساسياً لسلوك الرشوة، نسبة عالية من المسؤولين منهم نسبة ٣٩، ١٠٪ من فئة القضاة، ونسبة ١٢، ٨٢٪ نيابة، ونسبة ١٨، ٠٧٪ من الشرطة، ونسبة ٢٨، ١٤٪ رقابة إدارية. وبذلك يتضح لنا أن لإغراء الموقف دوراً واضحاً في دفع الأفراد للرشوة من حيث قبولها.

أما عن إغراء الموقف بالنسبة لمقدمي الرشوة، فيتمثل ذلك في المنافع التي

يجنيها الشخص من وراء تقديم الرشوة، فكلما كانت المنافع أكثر كلما كان الموقف أكثر اغراء له لتقديم رشوة.

- ارتفاع تكاليف المعيشة،

ويتمثل ذلك فيما يتحمله الأفراد من أعباء، نتيجة لغلاء المعيشة، وزيادة مطالب الحياة. والتي يترتب عليها، وضوح الحاجة، بالنسبة للضرورة في إشباع مطالبه ومطالب أسرته، في الوقت الذي يشعر أن ذلك يكلفه الكثير نتيجة لعدم قدرته على حساب التفاضل بين هذه الحاجات في حدود إمكانياته ومن ثم يستعين بوسائل أخرى قد تكون غير مشروعة، كي يستطيع التغلب على مشكلة إشباع الحاجات، وارتفاع تكاليف هذا الإشباع. وقد تكون الرشوة من ضمن هذه الوسائل التي يستعين بها الشخص لتعويض ضعف إمكانياته الاقتصادية، لتحقيق هذا الإشباع، وقد أكد هذا العامل نسبة عالية من الإخباريين، منهم: نسبة ١٨, ١٨ ٪ قضاة، ونسبة ١٩, ٢٤ ٪ نيابة، ونسبة ١٣, ٢٦ ٪ شرطة، ونسبة ٤٢, ٨٥ ٪ رقابة إدارية. ولاشك أن لهذا الجانب أثره الواضح في دفع الأفراد للاستعانة بالوسائل غير المشروعة لإشباع حاجاته.

- زيادة التطلعات،

نظراً لأن الحاجات البشرية متطورة بتطور ظروف الحياة، في الوقت الذي تزايد فيه الاحتكاك بين الحضر والريف، مما ترتب عليه زيادة أعباء الحياة والإحساس الدائم من الأفراد بالحاجة لتحسين مستواهم المعيشي، في الوقت الذي تزايدت نسبة احتياجاتهم بالنسبة للملبس والترويح، والمأكل، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من مطالب الحياة العصرية المتزايدة، فضلاً عن التطلعات الاجتماعية المتزايدة. وقد أكد على هذا العامل نسبة عالية من القضاة، والنيابة،

ورجال الشرطة: بلغت نسبتهم على مستوى القضاة ٩٧, ٢٥٪، وعلى مستوى النيابة ٥١, ٢٠٪، وعلى مستوى الشرطة ١٢, ٣٠٪.

ومن ثم يمكن القول بأن لهذا العامل فاعلية ويؤكد على وجوده داخل البناء الدافعي لسلوك الأفراد.

- ضعف الأخلاق والضمير:

وهذا الجانب يتعلق بوضع القيم الاجتماعية، والثقافية، والدينية، وتأثيرها على سلوك الأفراد، ومدى وعيهم الاجتماعي، وتأثير العقل الجمعي عليهم، وتمثلهم لمعايير المجتمع، وقيمه، التي تضبط سلوكهم، وتحدده وتعطيه مغزاه.

ويؤكد هذا العامل نسبة عالية من الإخباريين منهم ٢٧, ٢٧٪ قضاة، ونسبة ٣٥, ٢٤٪ نيابة ونسبة ٢٧, ١٩٪ شرطة، ونسبة ٢٨, ١٤٪ رقابة إدارية.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن قيم المجتمع، في ظروف التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع، التي يمر بها المجتمع المصري، قد تأثرت بهذه التغيرات السريعة، وحدث بينها وبين السلوك قدر من التفاوت، مما ترتب عليه ظهور صور وأنماط سلوكية غير مشروعة اجتماعياً.

ومن ثم يمكنه القول أن البناء الدافعي لسلوك الرشوة يتضمن جوانب متعددة من العوامل المرتبطة بالثقافة والجوانب الاجتماعية، والجوانب الشخصية، التي تعاني من حالات التوتر والقصور البنائي والوظيفي، بالنسبة للنسق الاجتماعي العام.

وقد ارتفعت نسبة من أكدوا على ثلاثة جوانب من هذه الجوانب المختلطة. فبلغت نسبة الرقابة الإدارية ٦٩, ٧٪، والشرطة ٣٠, ٢٪، والنيابة ٧٥, ١٪، والقضاة

٥٨١ . . وكشأت هذه النسب منخفضة عن نسب من أكدوا على جانبين أو جانب واحد، إلا أن هذه النسبة رغم بساطتها، فهي تشير بشكل عام إلى أن البناء الدافعي للرشوة يتضمن عوامل عدة تسهم في عملية دفع السنوك، أما من أكدوا على جانبين فقط فتستهم عالية جداً، بالقياس للإجابات الأخرى. ومع ذلك يمكن القول بأن وضوح العامل بالنسبة لسلوك الرشوة، لا يعكس الإجماع على عامل واحد، وإنما يشير إلى تعدد العوامل، وارتفاع نسب المؤكدين على هذا التنوع يمكن معه القول بأن للجوانب الثقافية والاجتماعية الشخصية فاعلية كبيرة بالنسبة لسلوك الرشوة.

وبالنسبة للفئات المرتكبة للرشوة، من حيث: الوضع الوظيفي، والدور الذي يشغله الأفراد، يتبين لنا أن نسبة من يرتكبوا الرشوة من الموظفين العاديين عالية جداً. فقد أكد ذلك ٢٣٧ حالة من الإخباريين منها: نسبة ٣١,٠٣٪ قضاة، ونسبة ٢٣,٩١٪ نيابة، ونسبة ٢٣,٧٤٪ شرطة، ونسبة ١٢,٢٨٪ رقابة إدارية. وبذلك نجد أن لهذا تأثير كبير على ارتفاع معدلات الرشوة في المجتمع، خاصة وأن هذه الفئة تتعامل بشكل مباشر من خلال دورها الوظيفي مع الجماهير التي ترتبط مصالحها بهذه الجهات التي بها هؤلاء الأفراد.

والجدول التالي يبين ذلك :

نوعية الوظائف التي ترتكب الرشوة :

الفئة	موظف عادي		وظائف فنية		قيادات إدارية وسطى		قيادات إدارية عليا		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٨٥	٣٢,١٣	٦٢	٢٢,٧١	٦٨	٢٥,٤٢	٥٨	٢١,٢٥	٢٧٣
نيابة	٧٧	٢٣,٩١	٦٩	٢٤,١٢	٦٧	٢٣,٤٢	٧٣	٢٥,٥٢	٢٨٦
شرطة	٦٦	٢٣,٧٤	٧٥	٢٦,٩٨	٧٤	٢٦,٦٠	٦٣	٢٢,٦٦	٢٧٨
رقابة إدارية	٩	٢٨,١٢	٨	٢٥,٣١	٩	٢٨,١٢	٦	١٩,٣٩	٣٢
المجموع	٢٣٧		٢١٤		٢١٨		٢٠٠		٨٦٩

$$٢ = ٥,٤٨٦١$$

أما عن شاغلي الوظائف الفنية فنجد أن لهم تأثيرهم أيضاً على ارتفاع معدل هذا السلوك، أكدها ٢١٤ حالة إخباري، على مستوى القضاة، والنيابة، والشرطة، والرقابة الإدارية. وإن كانوا يتقاربون في نسبتهم، من حيث تؤكد علاقة هذه الفئة بالرشوة، ويزيد على ذلك نسبة من يؤكدون دور القيادات الإدارية والوسطى على معدل الرشوة. أما من يشغلون مراكز إدارية عليا فيؤكدونها أيضاً نسبة عالية من الإخباريين، ومع ذلك فإن الاختلاف بين الأوضاع والأدوار الاجتماعية غير واضح، ومن ثم يمكن القول بأن الرشوة منتشرة على مستوى الأوضاع والأدوار الوظيفية بصورة متقاربة، بشكل متزايد، سواء كانت داخل التنظيم، أو في علاقة الجمهور بهذه الأدوار، والوظائف، والتنظيمات الاجتماعية.

ثانياً: المستوى التعليمي لمرتكبي الرشوة :

للتعليم تأثيره الواضح على شخصية مرتكبي الرشوة، فكلما ارتفع المستوى التعليمي، نتوقع وعي أكثر بمجريات الأمور، وعدم الميل لتقديم رشاوى. ولكن ذلك لا ينفي اضطرار بعض المتعلمين لتقديم رشاوى، أو قبولها. وربما من يقلون الرشوة لا يتأثرون فى قبولهم بالرشوة بالمستوى التعليمي، بقدر ما تدفعهم الحاجة، وظروف علاقتهم، والتزاماتهم، وتطلعاتهم المتزايدة، لقبوله الرشوة.

١- تفشى الرشوة بين المؤهلات العليا :

وقد تبين من التحليل أن هناك نسبة عالية من بين المتعلمين تعليماً عالياً، وقد أكد ذلك نسبة عالية من القضاة، بلغ عددهم ٥٥ حالة، أما وكلاء النيابة، فقد بلغ عدد من يؤكدون على ذلك ٥٣ حالة، و١٣٠ حالة من رجال الشرطة والرقابة الإدارية حالة، ومن ثم نجد أن هناك تأكيد واضح من الإخباريين عن إنتشار الرشوة بين فئة المتعلمين تعليماً عالياً، وقد تبين من التحليل الإحصائي أن الفروق بين فئات الإخباريين من حيث تأكيدهم على تفشى الرشوة من المؤهلات العليا غير دالة، وبذلك يمكن القول أن هناك نسبة إجماع بالنسبة لميل المؤهلات العليا تحت ضغط الظروف، الاجتماعية والشخصية والاقتصادية لاقتراف الرشوة^(١). هذا من حيث إنتشار الرشوة بين فئات المتعلمين تعليماً عالياً، أما بالنسبة لإنتشار الرشوة بين الذكور والإناث فذلك ما يوضحه التحليل التالى :

- إنتشار الرشوة بين الإناث والذكور من فئة المتعلمين تعليماً عالياً :

من البيانات الإحصائية تبين أن نسبة الذكور أعلى بكثير فيها من الإناث على مستوى تأكيدات الإخباريين. ولو قارنا النتيجة على مستوى القضاة، لتبين

(١) قيمة شرطة رقابة ١,٦ غير دالة، قيمة قضاة، ونيابة ورقابة = ١,٥ غير دالة.

أن هناك ٤٢, ٢٧ ٪ من القضاة، يؤكدون إنتشار الرشوة بين الذكور، يقابلها نسبة ٢, ٤٣ ٪ فقط، يؤكدون إنتشارها بين الاثنيين فقط.

وعلى مستوى الإخباريين من رجال النيابة، تبين أن هناك نسبة ٤١, ١ ٪ يؤكدون إنتشارها بين الذكور يقابلها نسبة ٥, ٢٦ ٪ من وكلاء النيابة، ويؤكدونها بين الاثنيين معاً، ولا توجد نسبة تؤكد على إنتشارها بين الإناث فقط.

أما فئة الإخباريين من الشرطة، فيؤكدون إنتشارها بين الرجال بنسبة ٣٩, ٢٣ ٪، يقابلها نسبة ٣, ٠٧ ٪ فقط يؤكدونها بين الاثنيين، وبنفس الحال. بالنسبة لرجال الرقابة الإدارية، حيث يؤكدون إنتشارها بين الذكور بنسبة ٥٣ ٪، ٦١ ٪ من الذكور يقابلها ٧, ٦٩ ٪ فقط بين الاثنيين.

وبذلك يعكس الاتجاه العام للإخباريين تفشى الرشوة بين الذكور من المستوى التعليمى العالى بشكل واضح، وتنخفض النسبة بين من يؤكدونها بين الاثنيين، فى حين أنه لا توجد أى نسبة تقرر إنتشارها فقط بين الإناث. وذلك ما يوضحه الجدول التالى :

س١٦: بين أي المستويات التعليمية تنشر بينها ظاهرة الرشوة؟ (مؤهلات عليا)

يبين تفشي الرشوة بين المتعلمين تعليماً جامعياً :

الصفة	ذكور	إناث	الاثنين معاً		المجموع	غير مبين	
			%	ك		%	ك
قضاة	٥٢	٤٢,٢٧	—	٣	١٢٣	٥٥,٢٦	١٨
نيابة	٤٧	٤١,١٤	—	٦	١١٤	٥٣,٥٠	٦١
شرطة	٥١	٣٩,٢٣	—	٤	١٣٠	٥٦,٦٩	٧٥
رقابة إدارية	٨	٦١,٥٣	—	١	١٣	٣٠,٧٦	٤
المجموع							

$$\text{ت شرطة الرقابة} = \frac{,٣٩٢ - ,٦١٥}{,٢٢٣} = \frac{,٥٢٢٣}{,١٤} = ١,٦ \text{ غير دالة}$$

$$\sqrt{,٤٣ \times ٠,٥٧ - \left(\frac{1}{13} + \frac{1}{130} \right)}$$

$$\text{ت قضاة/ رقابة} = \frac{,٤٢ - ,٦٢}{,٢٥} = ١,٥ \text{ غير دالة}$$

$$\sqrt{\left(\frac{1}{13} + \frac{1}{123} \right)}$$

٢- تفشي الرشوة بين المتعلمين تعليماً متوسطاً :

من معطيات الدراسة أن الإخباريين من القضاء، يؤكدون على تفشي الرشوة بين الذكور من هذه الفئة بنسبة ٨٧,٨٥٪، ومن الاثنين معاً بنسبة ١٣,٦٪، أما الشرطة فتؤكددها بنسبة ٦٣,٧٤٪ بين الذكور، وبين الإناث بنسبة ٣,٠٧٩٪، في حين أن النسبة ترتفع بين الإخباريين من الرقابة الإدارية، حيث يؤكدونها نسبة

٩٢,٣٠٪ من الذكور، ومن الاثنى عشر معاً بنسبة ٧,٦٩٪. وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

(تابع) س١٦: (مؤهلات متوسطة)

جدول يوضح انتشار الرشوة بين العاملين من المؤهلات المتوسطة :

الفئة	ذكور		إناث		الاثنى عشر معاً		غير مبين		المجموع
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
قضاة	٩٨	٧١,١٣	-	-	٦	٤,٨٧	١٩	١٥,٤٤	١٢٣
نيابة	٩٨	٨٥,٨٧	-	-	٧	٦,١٣	٩	٧,٨٩	١١٤
شرطة	٨٣	٦٣,٨٤	٤	٢,٠٧	٩	٦,٧٦	٣٤	٢٦,١٥	١٣٠
رقابة إدارية	١٢	٩٢,٣٠	-	-	١	٧,٦٩	-	-	١٣
المجموع	٢٩١		٤		٢٣		٦٢		٣٨٠

ك٢ = ٣,٣٣ غير دالة.

٣- إنتشار الرشوة بين من هم دون المستوى المتوسط من التعليم :

من البيانات تبين أن الإخباريين من القضاة، يؤكدون على تفشى الرشوة بين الذكور من هذا المستوى التعليمى بنسبة ٦٢,٦٠٪، يقابلها نسبة ٥٣,٥٠٪ من النيابة، ونسبة ٥٦,١٥٪ من الشرطة، ونسبة ٥٣,١٥٪ من رجال الرقابة الإدارية. وقد تبين من التحليل الإحصائى، أنه لا توجد فروق بين هذه الفئات من الإخباريين، من حيث تأكيدها على تفشى الرشوة، بين من هم دون المستوى التعليمى المتوسط، من الذكور. أما من يؤكدون على تفشى الرشوة بين الإناث، فلا تزيد نسبتهم عن ٨١٪ من القضاة، يقابلها ٧٦,٠٪ من الشرطة، ونسبة ٧,٦٩٪ من الرقابة الإدارية. وهى نسبة بسيطة بالمقارنة لنسبة الإخباريين، الذين

يؤكدون على تفشي الرشوة بين الذكور. أما من يؤكدون على تفشي الرشوة بين
الاثنتين معاً، فنسبتهم ٤,٨٧٪ من القضاة، ونسبة ٧,٠١٪ من النيابة، ونسبة
٨,٤٦٪ من الشرطة، ونسبة ٧,٦٩٪ من الرقابة الإدارية. وهي في جملتها ليست
نسبة بسيطة. والجدول التالي يبين ذلك :

(تابع) ص ١٦:

جدول يوضح بين من هم دون المستوى التعليمي المتوسط من العاملين :

المجموع	ذكور		إناث		الاثنتين معاً		غير مبين		الفئة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
١٢٣	٧٧	٦٢,٦٠	١	٠,٨١	٦	٤,٨٧	٣٩	٣١,٧٠	قضاة
١١٤	٦١	٥٣,٥٠	-	-	٨	٧,٠١	٤٥	٣٩,٥٠	نيابة
١٣٠	٧٣	٥٦,١٥	١	٠,٧٦	١١	٨,٤٦	٤٥	٣٤,٦١	شرطة
١٣	٧	٥٣,١٥	١	٧,٦٩	١	٧,٦٩	٤	٣٠,٦٧	رقابة إدارية
٣٨٠	٢١٨	٣	٢٦	١٣٣	٣٨٠				المجموع

كما $\frac{2}{222} = 2,222$ غير دالة.

ومن التحليل السابق تبين لنا أن الإخباريين من القضاة، ترتفع نسبتهم
بالنسبة للمؤهلات العليا من الذكور، يليها المؤهلات دون المتوسطة، ثم المؤهلات
المتوسطة. ونفس الحالة بالنسبة للإخباريين من النيابة والشرطة، أما الإخباريين من
الرقابة الإدارية، فنسبتهم مرتفعة على مستوى المؤهلات العليا بشكل واضح بلغ
٩٢,٣٠٪، يليها نسبتهم على مستوى من هم دون المتوسط، يلي ذلك مستوى
المؤهلات المتوسطة.

أما بالنسبة للإناث فالنسبة متقاربة بين الفئات، على مستويات التعليم
المختلفة. وهي تعكس في جملتها أن الرشوة بين الذكور، أعلى بكثير منها بين

الإناث، ولا يرجع ذلك لإعتبار أساس يتعلق بأن الذكور هم الفئة الغالبة، من حيث التعامل مع الجهات المختلفة، وهم أكثر جرأة على تقديم وأخذ الرشوة.

ثالثاً: انتشار الرشوة بين الذكور والإناث:

١- وما يؤكد الاتجاه السابق من التحليل، أن إجابات الإخباريين بالنسبة لدرجة نفشي الرشوة بين الذكور والإناث، تؤكد نسبة ١٠٠٪ على مستوى الإخباريين من القضاة بالنسبة للذكور، ونسبة ٩٦,٦٤٪ من النيابة، ونسبة ٩٦,٩٢٪ من الشرطة، ونسبة ١٠٠٪ من الرقابة الإدارية. ولا توجد سوى نسبة ٢,٦٣٪ من الإخباريين، بجهاز النيابة، تؤكد بالنسبة للإناث، ونسبة ٣,٠٧٪ من الشرطة. ومن التحليل يتضح: أن الفرق بين مجتمع الذكور، والإناث، واضح على مستوى فئات الإخباريين المختلفة. والجدول التالي يبين ذلك :

س١٧، هل ترى أن جريمة الرشوة مرتبطة بالرجل أكثر من المرأة ؟

الجموع	غير مبين		لا		نعم		الإستجابة الفئة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
١٢٣	-	-	-	-	١٢٣	١٠٠	قضاة
١١٤	١	٠,٨٧	٣	٢,٦٣	١١٠	٩٦,٦٤	نيابة
١٣٠	-	-	٤	٣,٠٧	١٢٦	٩٦,٩٢	شرطة
١٣	-	-	-	-	١٣	١٠٠	رقابة إدارية
							المجموع

٢- وقد يتبادر للبعض، أن هناك فرق بين تقاضى الرشوة، وبين من يعطيها. نظراً لأن من يعطيها يخضع في ذلك لضغط من يأخذها، وتعويقه لمصالحه، في

حين أن من يعطيها، قد يكون مدفوعاً بمصالحه الخاصة، نتيجة لما يحققه من ورائها، سواء في مجال مناقصات، أو عطاءات. وذلك لكي يرسى عليه العطاء. والواقع أن إنتشار الرشوة بهذه الصورة في المجتمع جعلتها في مستوى الإسلوب العام للحياة، مما يقلل من حدة الفروق بين من يعطيها، ومن يأخذها. فكلاهما قد يتصرف نفس التصرف، لو تبادلا أو باع بعضها.

٣- ومع ذلك قد تبين من الدراسة أن الإخباريين يؤكدون إنتشارها بين النساء العاملات، في مجال الوظائف العمومية، بنسبة ٤٨,٥٧ ٪ من القضاة، يقابلها نسبة ٥٣,٠١ ٪ من النيابة، ونسبة ٧٣,٨٠ ٪ من الشرطة، ونسبة ٣٦,٣٦ ٪ من الرقابة الإدارية. أما عن إنتشارها بين العاملات بالإدارة العليا، فتؤكد لها نسبة ٢,٨٥ ٪ قضاة، ٣,٦١ ٪ نيابة، ٦,٢٥ ٪ شرطة رقابة إدارية.

٤- أما عن الحالة الاجتماعية. لمرتكبي الرشوة من النساء، فقد تبين: أن هناك نسبة ١٤,٣٥ ٪ من القضاة، يؤكدونها بين النساء المتزوجات، يقابلها نسبة ٧,٨٥ ٪ من غير المتزوجة، أما المطلقة فتؤكد لها نسبة ١٦,٤٣ ٪ من القضاة. أما الإخباريين من النيابة فيؤكدون بنسبة ٢١,٦٨ ٪ إنتشارها بين المتزوجات، يقابلها نسبة ٩,٢٧ ٪ بين المطلقة، ونسبة ٢,٤٠ ٪ أرملة. وعموماً يتغاير إلتجاه فئات الإخباريين من حيث تأكيدهم على تفشي الرشوة بين النساء، حسب حالتهم الاجتماعية. وقد تبين من المعالجة الإحصائية أن الفروق غير دالة بين الإخباريين من حيث درجة تفشي الرشوة بين النساء حسب حالتهم الاجتماعية.

والجدول التالي يبين ذلك :

جدول يوضح تفشي الرشوة بين الإذات حسب الوضع الوظيفي والحالة الاجتماعية :

الفئة	موظفة صوبية عادية		من الإدارة العليا		متزوجة		غير متزوجة		مطلقة		أرملة		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
رقابة إدارية	٤	٣٦,٣٦	١	٩,٠٩	٣	٢٧,٢٧	١	٩,٠٩	١	٩,٠٩	١	٩,٠٩	١١
شرطة	٦٨	٧٣,٨٠	١٠	٦,٢٥	٣٦	٢٠,٤٦	٢٣	١٣,٠٦	٢٧	١٥,٤٦	٢٨	٩,٨١	٨٣
نيابة	٤٤	٥٣,٠١	٣	٣,٦١	١٧	٢١,٦٨	٧	٩,٢٧	٨	٢٩,٢٧	٧	٢,٤٠	١٤٠
قضاء	٧٦	٨٥,٧٣	٤	٢,٨٥	٢٠	١٤,٣١	١١	٧,٨٥	٢٣	١٦,٤٣	٢٣	١٠,٠٠	
المجموع	١٨٤		١٨		٧٧		٤٣		٥٩		٢٩		٤١٠

كأ_٢ = ١٧٦ = ٤, ١٨ = ٤, ١٨ غير دالة.

رابعاً: إنتشار الرشوة حسب الوضع الوظيفي :

لا شك أن للوضع الوظيفي تأثيره على إنتشار الرشوة، إذ أن كبار الموظفين لا يتعاملون بصفة دائمة مع الجمهور، وينحصر تعاملهم في الحالات الكبيرة، التي تتعلق بتعامل المؤسسات مع مؤسسات أخرى، أو مع هيئات خارجية. في حين أن صغار الموظفين يكونوا على إتصال بالجمهور دائماً، ومن ثم، كثرت حالات الرشوة البسيطة والمتوسطة.

وقد أكد على تفشي الرشوة بين كبار الموظفين نسبة ١٧,٠٧ ٪ من القضاة، يقابلها نسبة ٢٧,٨٠ ٪ على مستوى صغار الموظفين. أما على مستوى الفتتين معاً فتبلغ نسبة الإخباريين من القضاة ٥٢,٨٥ ٪. أما بالنسبة للإخباريين من النيابة فتبلغ نسبة من يؤكدون إنتشارها بين كبار الموظفين ١٤,٩١ ٪، يقابلها ٣٦,٨٤ ٪ من صغار الموظفين، ونسبة ٤١,٢٤ ٪ بين الفتتين. وعلى مستوى الشرطة يؤكد إنتشار الرشوة بين كبار الموظفين نسبة ١٨,٤٦ ٪، يقابلها ٢٨,٤٦ ٪ بالنسبة لصغار الموظفين. أما الاثنين معاً فتبلغ نسبة الإخباريين ٥٣,٠٧ ٪، أما الرقابة الإدارية فتبلغ نسبتهم ٧,٦٩ ٪ بالنسبة لكبار الموظفين، يقابلها نسبة ٣٨,٤٦ ٪ لصغار الموظفين، أما الفتتين معاً فتأكدتها نسبة ٥٣,١٥ ٪.

وبذلك نجد أن نسبة من يؤكدون على إنتشار الرشوة بين صغار الموظفين عالية بالقياس بنسبة من يؤكدون إنتشارها بين كبار الموظفين.

الفصل السادس الأحكام الجنائية للرشوة كسلوك إجرامي

- أحكام البراعة وأسبابها.
- صدور الأحكام في جرائم الرشوة.
- الأحكام الجنائية كوسيلة رادعة.

الفصل السادس

الأحكام الجنائية للرشوة

كسلوك إجرامي

تمهيد :

نظراً لأن الإخباريين فى هذه الدراسة يتمتعون بثقافة قانونية واضحة، بحكم تخصصهم، ومجالات عملهم. فقد كان ضرورياً التعرف على وجهة نظرهم، وتقديراتهم لأحكام البراءة، والإدانة. وإجراءات إصدار الحكم، وأسباب التأخير، ومدى فاعلية الأحكام الجنائية كوسيلة رادعة. فضلاً عن تقديراتهم للمواد القانونية والخاصة بتعديلها. وذلك ما سوف تناقشه من واقع إجابات الإخباريين فيما يلى :

أولاً، أحكام البراءة وأسبابها :

رغم أن حالات الرشوة التى يتم ضبطها، لا تمثل إلا جانباً يسيراً من حالات الرشوة التى تقع يومياً، فكثيراً ما تصدر أحكام البراءة، بالنسبة لبعض الحالات التى تم ضبطها، ويرجع ذلك فى أساسه إلى أن رأى العام، لم يأخذ جريمة الرشوة بنفس الاتجاه المتبع نحو بعض الجرائم الأخرى، مثل القتل .. الخ، وذلك لوصولها لدرجة تغير فيها الأساليب العامة للحياة. وبذلك لا يأخذها رأى العام بنفس الدرجة التى ينظر فيها للجرائم الأخرى، فضلاً عن أن نظرة رجال الضبط، والنيابة، والقضاء، قد تأثرت بهذا الوضع العام. وكذلك لا تميل للتشديد فى أحكام هذه الجريمة. وغالباً ما تأخذ ببعض الأسباب، سواء كانت متعلقة بعدم كفاية الأدلة، أو من التاحية القانونية، أو الموضوعية، لإصدار أحكام البراءة لكثير من الجرائم الخاصة بالرشوة.

ومن الأسباب الواضحة فى إصدار أحكام البراءة، عدم كفاية الأدلة، والأسباب القانونية، والأسباب الموضوعية :

١- الأسباب المتعلقة بعدم كفاية الأدلة :

لا شك أن عدم كفاية الأدلة على إدانة المتهم في جريمة الرشوة، سواء كان راشياً، أو مرتشياً، أو وسيطاً، تعد من الأسس المنطقية التي يستند إليها القضاة في إصدار أحكام البراءة، هذا فضلاً عن استناد المتهم إليها في الدفاع عن نفسه، وقد تبين أن معظم حالات البراءة في جريمة الرشوة تستند إلى عدم كفاية الأدلة، وقد أكد ذلك عدداً كبيراً من الإخباريين والجدول التالي يبين ذلك :

س ٢٥ : هل تصدر أحكام البراءة في قضايا الرشوة للأسباب التالية :

المجموع	أسباب موضوعية		أسباب قانونية		لعدم كفاية الأدلة		الاستجابة فئة الإخباري
	%	ك	%	ك	%	ك	
١٧٢	٤٧,٢٢	٣٤	٤٣,٠٥	٣١	٦١,٦٢	١٠٧	قضاة
١٦١	٩,٩٣	١٦	٢٦,٧٠	٤٣	٦٣,٥٥	١٠٦	نيابة
١٦٩	١٦,٥٠	٢٨	٢٧,٣٣	٤٦	٥٠,٢٩	٩٠	شرطة
٢٠	٢٥,٠٠	٥	٣٥,٠٠	٧	٤٠,٠٠	٨	رقابة إدارية
٥٢٢	٨٣		١٢٧		٣١٢		المجموع

$$\chi^2 = 32 - 13,4 = 18,6 \text{ دالة عند } 0,05.$$

إذ أن نسبة ٦١,١٢٪ من القضاة، يؤكدون أن معظم أحكام البراءة، في جرائم الرشوة، ترجع لعدم كفاية الأدلة. كما أن نسبة ٦٣,٣٥٪ من النيابة، يؤكدون ذلك، ونسبة ٥٠,٢٩٪ من الشرطة، ونسبة ٤٠٪ من الرقابة الإدارية، يأخذون نفس الاتجاه عند تقديرهم لأسباب البراءة في جريمة الرشوة.

وبذلك نجد أن أعلا نسبة تقع أمام فئة البراءة، لعدم كفاية الأدلة، تليها نسبة

من يرجعون أحكام البراءة لأسباب قانونية، حيث أن نسبة ٤١,٠٥ ٪ من القضاة، ونسبة ٢٦,٧٠ ٪ من النيابة، ونسبة ٢٧,٣٣ ٪ من الشرطة، ونسبة ٣٥ ٪ من الرقابة الإدارية، تؤكد على الأسباب القانونية لأحكام البراءة. وهى الأسباب التى ترتبط بعدم توفر الشروط الخاصة بأركان الجريمة، من الناحية القانونية، سواء كانت مادية، أو معنوية.

أما عن الأسباب الموضوعية التى تتعلق بأحكام البراءة، والتى تشير إلى جوانب أساسية، تتعلق بنص التهمة، بأسباب موضوعية، تتعلق بالاثام أو الدعوى، ورفضها. فهى فى المستوى الثالث من حيث أهميتها فى أحكام البراءة، حيث أن نسبة ٤٧,٢٢ ٪ من القضاة، ونسبة ٩,٩٣ ٪ من النيابة، ونسبة ١٦,٥٠ ٪ من الشرطة، ونسبة ٢٥,٠٠ ٪ رقابة إدارية قد أكدوا على الأسباب الموضوعية لأحكام البراءة. وبذلك يمكن القول بأن عدم كفاية الأدلة تأتى فى المرحلة الأولى وتليها الأسباب القانونية ثم الأسباب الموضوعية.

وقد تبين من معطيات الدراسة: أن أعلا نسبة من الإخباريين قد أكدت على إجابة واحدة، أى أبرزت سبباً واحداً لأحكام البراءة، وهى الغالبية. حيث بلغ مجموع الإخباريين الذين أكدوا على سبب واحد، سواء عدم كفاية الأدلة، أو أسباب قانونية، أو موضوعية، ٢٦٤ حالة إخبارى، تليها فئة من أكدوا على سببين من الأسباب الثلاثة، ولكن بنسبة بسيطة تعبر عن حالة فقط من الإخباريين، تليها فئة من أكدوا على الثلاثة أسباب معاً، والتى لا تزيد عن ٣٣ حالة فقط. ومع ذلك ارتفاع نسبة من أكدوا على سبب واحد، تتوزع بين الأسباب الثلاثة، كل على حدة. وبذلك نجد أن أحكام البراءة، ترجع إلى تلك الأسباب الثلاثة سالفه الذكر.

والجدول التالى يوضح أسباب البراءة. لمركبى الرشوة من العاملين من ذوى المؤهلات دون المتوسط.

(تابع) س ١٦: (مؤهلات دون متوسطة)

أسباب أحكام البراءة للعاملين ذوى المؤهلات دون المتوسط :

الفئة	سبب واحد		سببين		ثلاثة أسباب		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٨٧	٧٠,٧٣	٢٢	١٧,٨٨	١٣	١٠,٥٦	١	٠,٨١	١٢٣
نيابة	٧٩	٦٨,٤٢	٢٣	٢٠,١٧	١٢	١٠,٧٠	—	—	١٢٤
شرطة	٨٩	٦٨,٤٤	٣٢	٢٤,٦١	٥	٣,٨٤	٤	٣,٠٧	١٣٠
رقابة إدارية	٩	١٦٧,٦٩	١	٧,٦٩	٣	٢٣,٠٨	—	—	١٣
المجموع	٢٦٤		٧٨		٣٣		٤		٣٨٠

ك^٢ = ٣٨ , غير دالة.

ثانياً: صدور الأحكام في جرائم الرشوة :

الواقع أن صدور الأحكام في جرائم الرشوة بسرعة، أو تأخير صدورهما، يعكس لنا طبيعة الظروف، التي تحيط بالتعامل القانوني مع هذه الجرائم. حيث أن سرعة إصدار الأحكام لها أهمية واضحة، من حيث المواجهة السريعة لهذه الجريمة، واتخاذ القرارات الحاسمة، المتعلقة بها. في حين أن تأخير صدور هذه الأحكام يعكس إلى حد كبير طبيعة النظر إلى خطورة هذه الأحكام. وذلك يرجع في أساسه إلى أسباب تحدد لنا الإسلوب الكفيل بالتغلب على عقبات إصدار الأحكام في جرائم الرشوة بوجه السرعة. خاصة وأن هذه الجريمة من الخطورة إلى الحد الذي يقتضى سرعة مواجهة، وحسم في التعامل مع مرتكبيها. وذلك لتكون الأحكام من وسائل الردع، والحد من مثل هذا السلوك، الذي تفشى بشكل واضح في مجالات التعامل المختلفة، في المجتمع. حتى أصبح ذات طابع عام. وضمن أساليب الحياة الشائعة في التعامل، وتحليلنا لهذا الجانب يتضمن الموضوعات التالية :

١ - سرعة إصدار الأحكام.

٢ - أسباب التأخير في إصدار الأحكام.

٣ - كيفية التغلب على التأخير في إصدار الأحكام.

وذلك ما نعرض له على النحو التالي :

١ - سرعة إصدار أحكام في جرائم الرشوة،

تبين من الدراسة، أن الأحكام في جرائم الرشوة، لا تصدر بسرعة، أى أن هناك تأخير في صدور الأحكام. ومهما كانت أسباب التأخير، والتي سوف نشير إليها فيما بعد، فإن للتأخير آثاره الواضحة في مثل هذه الجرائم، التي تتطلب حسمًا واضحاً لأحكام مواجهتها، والحد منها. وقد تبين من الدراسة، أن الأحكام لا تصدر بسرعة، وأن هناك تأخير في صدور هذه الأحكام.

وقد بلغ عدد الإخباريين الذين أكدوا على تأخير صدور الأحكام في جرائم الرشوة ٢٤٥ حالة، منهم: نسبة ٢٦, ٥٥٪ من فئة القضاة، يقابلها نسبة ٤٤, ٧١٪ من القضاة تؤكد على سرعة إصدار الأحكام، وعلى مستوى النيابة تؤكد نسبة ٥٠٪ تأخير إصدار الأحكام، في جرائم الرشوة يقابلها نسبة ٥٠٪ تؤكد سرعة صدور الأحكام. أما الشرطة فهناك نسبة ٦١, ٨٤٪ تؤكد تأخير صدور الأحكام، يقابلها نسبة بسيطة جداً لا تزيد عن ٣٨, ١٥٪ تؤكد على سرعة صدور الأحكام. وبالنسبة للرقابة الإدارية تبلغ نسبة من يؤكدون على تأخير صدور الأحكام ٩٩, ٧٦٪ يقابلها نسبة ٠٨, ٢٣٪ تؤكد على سرعة صدور الأحكام.

وبصورة عامة نجد أن غالبية الإخباريين، يؤكدون على تأخير صدور الأحكام في جرائم الرشوة، وذلك ما تبين من التحليل الإحصائي حيث نجد الفرق واضح، وذلك له دلالة بين من أكدوا على تأخير صدور الأحكام وسرعتها، على مستوى فئات الإخباريين المختلفة بشكل عام^(١).

(١) قيمة كا^٢ = ٣٧, ٠٧ = دالة عند مستوى ٠, ٠٠١

وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

هل تصدر أحكام الرشوة على وجه السرعة ؟

المجموع	المستوى الثقافي		نعم		لا		غير معين	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قضاة	٥٥	٤٤,٧١	٦٨	٥٥,٢٦	—	—	—	—
نيابة	٥٧	٥٠,٠٠	٥٧	٥٠,٠٠	—	—	—	—
شرطة	٢٠	١٥,٣٨	١١٠	٨٤,٦١	—	—	—	—
رقابة إدارية	٣	٢٣,٠٨	١٠	٧٦,٩٩	—	—	—	—
المجموع	١٣٥	٢٤٥	—	—	٣٨٠	—	—	—

كما $\chi^2 = ٣٧,٠٧$ دالة عند ٠,٠٠١

ومن الجدول يتضح بشكل عام ما أشرنا له سلفاً بالنسبة لسرعة إصدار الأحكام، حيث تبين أن غالبية عينة الإخباريين وتبلغ ٢٤٥ حالة، تؤكد على التأخير في صدور أحكام جرائم الرشوة. في حين أن فئة الذين يؤكدون على سرعة إصدار الأحكام لا تزيد على ١٣٥ حالة فقط. وبذلك يكون الوضع هو التأخير في صدور أحكام الرشوة.

٢- أسباب تأخير صدور الأحكام في جرائم الرشوة :

تعددت أسباب التأخير في إصدار أحكام جرائم الرشوة، بصورة تشكل في جملتها مشكلة تتعلق بالتنظيم الجنائي وأحكامه. فعندما تبرز تعقد الإجراءات، تبرز مشكلة ابتداء البيروقراطية، في أجهزة العدالة الجنائية. وتأخرها، تثار مشكلة قلة الخراكم. ومن ثم يكون للإمكانات أهميتها هنا بالنسبة لمشكلة إصدار الأحكام وتأخرها.

أما عن مشكلة زيادة الحالات، فتلك مشكلة أخرى متعددة الأبعاد، يرتبط بعضها بقلّة الأجهزة، وإمكانيات التعامل مع تلك الجرائم من ناحية، ودرجة تفشي هذا السلوك من ناحية أخرى. بحيث لا يكون علاجها منحصراً في إنشاء المزيد من المحاكم، بقدر ما يرتبط بالحاجة للإقلال من تكرار مثل هذا السلوك، الذي تزايد بشكل واضح في كافة مجالات التعامل مع مؤسسات القطاع العام، والأجهزة الحكومية، وجمعيات التعاون الزراعي، وغيرها من المنظمات التي تتعامل مع الجمهور. أما بالنسبة لمشكلة عدم وضوح المواد القانونية، فتلك مشكلة أخرى ذات طبيعة خاصة، حيث يكون بالنصوص القانونية درجة من الغموض تزيد من تعقد الإجراءات، والتردد في إصدار الأحكام. ولو ناقشنا هذه الأسباب التي تعمل على تأخير صدور الأحكام في جرائم الرشوة، لتبين لنا مدى جسامه هذه المشكلة والجدول التالي، يبين الأسباب، المتعلقة بتأخير إصدار الأحكام في جرائم الرشوة.

س ٢٧: ما سبب التأخير؟

والجدول التالي يوضح سبب التأخير في إصدار الأحكام :

المنطقة	تعقيدات إجراءات		قلة المحاكم المختصة		زيادة الحالات		عدم وضوح المواد القانونية		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٢٠	٣٣,١٦	١٣	٩,٣٩	٣١	٤٣,٣٨	٣	٤,١٧	٦٧
نيابة	٤٣	٣٤,٨٤	١٧	٢٥,٧٥	٢٣	٣٤,٨٤	٣	٤,٥٤	٦٦
شرطة	٤٣	٣٨,٧٣	٢٥	٢٢,٥٢	٣٨	٣٤,٢٣	٥	٤,٥٠	١١١
رقابة إدارية	٦	٦٠,٠٠	٣	٣٠,٠٠	١	١٠,٠٠	-	-	١٠
المجموع	٩٢		٥٨		٩٣		١١		٢٥٤

ك_٤ = ٢٦١٣, ٤ غير دالة.

ومن الجدول يتبين لنا أن الإخباريين من القضاة، يؤكدون بشكل واضح على زيادة عدد الحالات، لذا تبلغ نسبتهم ٢٨، ٤٣٪، يليها تعقد الإجراءات، ثم بعد ذلك قلة المحاكم. أما عن عدم وضوح المواد القانونية، فهي محدودة بشكل واضح.

وبالنسبة للإخباريين من النيابة، تبين لنا أنهم يؤكدون بشكل واضح على زيادة الحالات، وتعقد الإجراءات، بشكل متعادل يلي ذلك قلة المحاكم ثم بعد ذلك عدم وضوح المواد القانونية.

وبالنسبة للإخباريين من الشرطة، فيؤكدون على تعقد الإجراءات، يليها زيادة الحالات، ثم قلة المحاكم. وأخيراً عدم وضوح المواد القانونية المتعلقة بالرشوة. في حين أن الإخباريين من الرقابة الإدارية، يؤكدون على تعقد الإجراءات بشكل واضح، يليها قلة المحاكم المختصة، ثم زيادة الحالات. وعموماً نجد أن الإخباريين رغم وجود فروق في تقديراتهم، إلا أن هذه الفروق غير دالة. كما أنهم يأخذون نفس الاتجاه من الأسباب الدافعة لتأخير صدور الأحكام بسرعة، وذلك يؤكد على وجود إجماع من الإخباريين على أهمية هذه الأسباب بشكل عام من ناحية، وتفضيلاتهم بالنسبة لفاعلية كل منها من ناحية أخرى. وذلك ما أكدته عمليات التحليل الإحصائي^(١).

وقد تبين من التحليل أيضاً، أن من أكد على سبب واحد من الأسباب الأربعة ١٨١ حالة إخباري، تليها فئة من أكدوا على سببين، ولكن لا يزيد عددهم عن ٣١ حالة، أما من أجاب بثلاثة أسباب فهم محدودى العدد، ولا يزيدون عن ٣ حالات فقط، ومع ذلك فإن من أكدوا على سبب واحد من أسباب التأخير، تتوزع تأكيداتهم بين الأسباب المختلفة، مما يشير إلى أهمية هذه الأسباب مجتمعة، في عملية تأخير إصدار الأحكام في جرائم الرشوة.

(١) قيمة كا^٢ ٤,٢٦ غير دالة.

٣- كيفية التغلب على تأخير إصدار الأحكام في قضايا الرشوة :

لا شك في أهمية رأى الإخباريين، وتأكيدهم الخاص بالنسبة للتغلب على تأخير صدور الأحكام، وهذا الرأى حصيلة خبرة المعاشة والتعامل مع جرائم الرشوة، والمرتشين ومن ثم نجد أن لهذا الرأى أهمية، في التعرف على الكيفية التى يمكن عن طريقها التغلب على التأخير فى إصدار الأحكام.

وقد تبين من الدراسة، أن هناك وسائل أساسية للتغلب على التأخير فى إصدار الأحكام. كما تبين من الدراسة أيضاً أن هناك وسائل أساسية للتغلب على التأخير، فى إصدار الأحكام، فى جرائم الرشوة، منها: سرعة النظر فيها، اختصار الإجراءات، وتحسين فاعلية الرقابة، وأخيراً تعديل النصوص القانونية.

والجدول التالى يبين ذلك :

يشير الجدول ضمناً لوسائل التغلب على التأخير بمواجهة الأسباب المؤدية للتأخير.

الفئة	تعقيدات إجراءات		قلة المحاكم المختصة		زيادة الحالات		عدم وضوح المواد القانونية		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	١٤	٢٣,٧٢	٣٨	٦٤,٤٠	٥	٨,٤٧	٢	٢,٣٩	٥٩
نيابة	٢٠	٣٢,٣٨	٣٥	٥٥,٥٥	٤	٦,٥٥	٢	٣,٢٧	٦١
شرطة	٤٤	٤٦,٨٠	٣٣	٣٥,٠١	٥٥	٥,٣١	١٢	١٢,٧٦	٩٤
رقابة إدارية	٢	٤٠,٠٠	٢	٤٠,٠٠	—	—	١	٢٠,٠٠	٥
المجموع	٨٠		١٠٨		١٤		١٧		٢١٩

$$\text{كا}^2 = ١٥,١١٦٣ = ١٥,١٢ \text{ دالة عند } ٠,٠١$$

ومن الجدول يتضح أن القضاة يؤكدون بنسبة عالية على اختصار الإجراءات المعقدة كوسيلة فعالة لسرعة إصدار الأحكام، يليها فى ذلك سرعة النظر فى

القضايا، إما عن تحسين فاعلية الرقابة فتأتى فى المرتبة الثالثة من الأهمية، تليها تعديل النصوص القانونية لمواجهة عدم وضوح المواد القانونية. وبذلك نجد أن القضاة يرون فى التغلب على التعقيدات البيروقراطية، سواء عن طريق اختصار الإجراءات، أو سرعة النظر فى القضايا على درجة كبيرة من الأهمية، ونفس الاتجاه بالنسبة لوكلاء النيابة. أما الشرطة والرقابة الإدارية، فرغم أنهم يؤكدون على نفس الاتجاه العام للقضاة والنيابة، بالنسبة لكيفية التغلب على التأخير فى إصدار الحكم فى قضايا الرشوة، إلا أن الإخباريين من الرقابة الإدارية لا يذكرون شيئاً بالنسبة لتحسين فاعلية الرقابة، وإنما يرجع ذلك لصغر حجم عينة الإخباريين من الرقابة الإدارية، فقد ارتفعت نسبة من يؤكدون على عامل واحد للتغلب على التأخير، فى إصدار الأحكام. إلا أن ذلك يغطى بصورة عامة جميع العوامل المقترحة، للتغلب على التأخير فى إصدار الأحكام.

ثالثاً: الأحكام الجنائية كوسيلة رادعة،

١- من الأمور الواضحة فى جريمة الرشوة، أن الجانى يستند إلى دفع معينة سواء كانت شكلية أو موضوعية، مستند فى ذلك إلى بعض المواد القانونية، أو لعدم كفاية الأدلة، فى رفع الدعى ضده. ومن ثم تصدر الأحكام متأثرة بهذه الدفع، سواء كانت شكلية، أو موضوعية.

وقد أوضح الإخباريون أن معظم الجناة، يقدمون دفعاً شكلية، بالاستناد إلى بعض جوانب القصور فى رفع الدعى، إما عن الرشين الذين يقدمون دفعاً موضوعية، تتعلق برفض الدعوة لسقوط بعض أركانها، فهى محدودة، وأما يستندوا على الدافعين معاً، فهم الغالبية، ومهما كانت الدفع المقدمة، فإن الجزاءات التى تتخذ حيال الجناة تتأثر بهذه الدفع، وطبيعتها. ومن ثم قد تأتى غير كافية. والجدول التالى يبين أهم الدفع القانونية، التى يلجأ إليها الدفاع فى قضايا الرشوة.

س ٢٠: ما هي أهم الدفوع القانونية والموضوعية التي يلجأ إليها الدافع في قضايا

الرشوة؟

الضفة	إجابة واحدة		إجابتين		ثلاث إجابات		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٣٦	٢٩,٢٦	٢٩	٢٣,٥٧	٤٢	٣٤,١٤	١٦	١٣,٠٠	١٢٣
نيابة	٣٠	٢٧,١٩	٢٣	٢٠,١٧	٥١	٤٤,٧٣	٩	٧,٨٩	١١٤
شرطة	٥٢	٤٠,٠٠	٢٨	٢١,٥٣	٣٦	٢٧,٦٩	١٤	١٠,٧٦	١٣٠
رقابة إدارية	٦	٤٦,٥١	٤	٣٠,٧٦	٢	١٥,٣٨	١	٧,٦٩	١٣
المجموع	١٢٥		١٨٤		١٣١		٤٠		٣٨٠

$$\text{كا} = ١٠,١٦٢٨ = ١٠,١٦ \text{ دالة عند } ٠,٠٥$$

من الجدول يتضح أن الإخباريين من القضاة، يضعون الدفوع الشكلية، في المرتبة الأولى، يليها الاستعانة بالدافعين معاً (الشكلى والموضوعى)، ثم يلي ذلك الدافع الموضوعى وحده. ويأخذ الإخباريون من النيابة نفس الاتجاه السابق للقضاة، ونفس الحالة بالنسبة للشرطة، والرقابة الإدارية. وبذلك يتضح أن الدفوع الشكلية واضحة في قضايا الرشوة، يليها الاستعانة بالدافع الموضوعى والشكلى، ثم الدافع الموضوع. ومن التحليل الإحصائى، يتبين: أن الفروق بين الاستعانة بأى من الدفوع ذات دلالة بسيطة^(١).

٢- وظيفة الردع للأحكام الصادرة في جريمة الرشوة.

ساد الاعتقاد، بأن للأحكام الصادرة فى الجرائم، وظيفة رادعة، وسواء كان

(١) قيمة كا ١٠,١٦ دالة عند مستوى ٠,٠٥.

للقانون وظيفة وقائية، أو علاجية، في جرائم الرشوة. فإن ثمة اتجاهات أخرى لا ترى في العقوبة وظيفة رادعة، وأن ما فيها من قوة ردع لا تعادل تأثيرها على سنوك المجرم، سواء بالاعتناء على الجريمة، أو العود إليها مرة أخرى. ومع ذلك فالواضح من وجهة نظر الإخباريين، أن نسبة عالية منهم لا ترى في العقوبة الصادرة في جرائم الرشوة قوة ردع كافية، وذلك لرغبتهم في تشديد العقوبة من ناحية، ولاعتقاد بعضهم بعدم أهمية العقوبة في ردع السلوك من ناحية أخرى، غير أن الاتجاه الغالب بين الإخباريين، يؤكد أن العقوبة الحالية غير كافية، وفي حاجة للتشديد، لكي يكون لها قوة ردع كافية. وذلك ما أكدته ٢٨٠ حالة إخباري. أما من يرون في هذه العقوبة قوة ردع كافية، فلا يزيدون عن ٩٩ حالة إخباري.

والجدول التالي يبين ذلك :

س ٢٩: هل تعتقد أن الأحكام الصادرة في جرائم الرشوة هي الخمس سنوات الأخيرة

تشكل قوة ردعاً كافياً؟

المجموع	لا		نعم		الفترة
	%	ك	%	ك	
١٢٣	٧٣,١٦	٩٠	٢٤,١٤	٣١	قضاة
١١٤	٦٦,٦٦	٧٦	٣٣,٣٣	٣٨	نيابة
١٣٠	٨٠,٧٦	١٠٥	١٩,٢٣	٢٥	شرطة
١٣	٦٧,٦٩	٩	٣٠,٧٦	٤	رقابة إدارية
٣٨٠	٢٨٠		٩٩		المجموع

ك_٢ = ١٣,٨٨ دالة عند ٠,٠١

وقد ارتفعت نسبة القضاة الذين يرون أن الأحكام الصادرة في جريمة الرشوة لا تشكل ردعاً كافياً. ونفس الاتجاه تؤكد النيابة، والشرطة، والرقابة الإدارية. وقد تبين من التحليل الإحصائي أن الفرق واضح بين من أكدوا على أن الأحكام الصادرة في جرائم الرشوة لا تشكل ردعاً كافياً، وبين من أكدوا أنها كافية من حيث الدفع^(١).

ويسوقنا هذا التحليل إلى التعرف على تقديرات الإخباريين، بالنسبة لكفاية العقوبة المقررة لجريمة الرشوة. وذلك لأنها قد تؤثر على الأحكام الصادرة في جريمة الرشوة.

وقد تبين من الدراسة الميدانية، أن حوالي ٢٠٦ حالة من الإخباريين يؤكدون أن العقوبة المقررة لجريمة الرشوة كافية، في حين أن نسبة ١٧,٠٧٪ يرونها غير كافية، ومع ذلك فنسبة القضاة الذين يرون أن الأحكام الصادرة في جريمة الرشوة غير كافية كقوة رادعة وذلك يرجع لطبيعة الدفع المتعلقة بالقضية. ونفس الاتجاه تؤكد النيابة والشرطة والرقابة الإدارية، بالنسبة للعقوبة القانونية، والأحكام الصادرة في جريمة الرشوة.

والجدول التالي يبين ذلك :

(١) قيمة كا^٢ ١٢,٨٨ دالة عند مستوى ٠,٠١.

س ٣١ : هل ترى أن العقوبة المقررة لجريمة الرشوة كافية ؟

الفئة	نعم		لا		المجموع
	ن	%	ن	%	
قضاة	١٠٢	٨٢,٩٢	٢١	١٧,٠٧	١٢٣
نيابة	٩٩٩	٨٦,٨٤	١٥	١٣,١٥	١١٤
شرطة	٩٧	٧٤,٦١	٣٣	٢٥,٣٨	١٣٠
رقابة إدارية	٨	٦١,٥٣	٥	٣٨,٤٦	١٣
المجموع	٣٠٦		٧٤		٣٨٠

$$\chi^2 = ١٠,٠٠٣٨ = ١٠,٠ \text{ دالة عند } ٠,٠٢$$

ومن التحليل الإحصائي يتبين لنا أن الفرق واضح بين كفاية العقوبة المقررة لجريمة الرشوة، وعدم كفايتها^(١).

غير أن الفرق هنا في صالح كفاية العقوبة، أما في حالة الأحكام الصادرة فهو في صالح عدم كفايتها.

وقد تبين من إجابات من أكدوا أن العقوبة القانونية غير كافية، أن عقوبة الغرامة في حاجة لتعديل، كما أنهم أكدوا الحاجة لتشديد العقوبة، هذا فضلاً عن تأكيدهم على ضرورة زيادة عقوبة السجن بالنسبة للرشوة.

والجدول التالي يبين هذا الجانب :

(١) قيمة $\chi^2 = ١٠,٠٠$ دالة عند مستوى ٠,٠٢

الفئة	عقوبة الغرامة في حاجة لتعديل		العقوبة في حاجة للتشديد		زيادة في عقوبة السجن		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٦	٣٠,٠٠	١٠	٥٠,٠٠	٤	٢٠,٠٠	٢٠
نيابة	٢	٢٤,٤٨	١٢	٨٥,٧٠	—	—	١٤
شرطة	٥	١٧,٢٤	٢٠	٦٨,٩٦	٤	١٣,٧٩	٢٩
رقابة إدارية	١	٥٠,٠٠	١	٥٠,٠٠	—	—	٢
المجموع	١٤		٤٣		٨		٦٥

كما $١٠,٠٠ =$ دالة عند مستوى $٠,٠٢$

وقد أكد الإخباريون من القضاة، بنسبة عالية، على الحاجة لتشديد عقوبة الرشوة، لا على الحاجة لتعديل عقوبة الغرامة، ثم زيادة عقوبة السجن، ونفس الاتجاه، يتضح على مستوى الإخباريين عند النيابة، ورجال الشرطة، ورجال الرقابة الإدارية. بحيث يمكن القول أن هناك حاجة واضحة لتشديد عقوبة الرشوة، من ناحية، وتعديل الغرامة، وزيادة عقوبة السجن، من ناحية أخرى.

وبالنسبة لرأيهم حول عقوبة الغرامة المالية، باعتبارها أفضل وسيلة رادعة في جريمة الرشوة، تبين أن هناك نسبة عالية منهم لا ترى أنها أفضل وسيلة، وذلك ما أكدته ٣٣٠ حالة إخباري، أما من اعتبروها وسيلة فعالة في عقاب مرتكبي جريمة الرشوة فلا يزيد عددهم عن ٥٠ حالة.

وقد وضع هذا الاتجاه على مستوى فئات الإخباريين المختلفة، وإذا كان الفرق واضح بين من قدروا أهميتها، ومن اعتبروها غيرها كافية من هذه الناحية، فإن

الفروق غير واضح، بين فئات الإخباريين المختلفة، بالنسبة لتأكيدهم على أن العقوبة المالية، ليست أفضل وسيلة، في عقاب مرتكبي جريمة الرشوة.

أما عن رأيهم في المواد القانونية الخاصة بجريمة الرشوة، ومدى دورها في إسعافهم في إصدار أحكام في كافة صور الرشوة، فالجدول التالي يبين ذلك.

س ٣٣: هل ترى أن القرارة المالية كعقوبة أفضل في العقاب على جريمة الرشوة؟

الفئة	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
قضاة	١٠	٨١,٣٠	١٢	٩١,٥٣	١٢٣
نيابة	١٩	١٦,٦٦	٩٥	٨٣,٣٣	١١٤
شرطة	١٩	١٤,٦١	١١١	٨٥,٣٨	١٣٠
رقابة إدارية	٢	١٥,٣٨	١١	٩٢,٣٠	١٣
المجموع	٥٠		٢٣٠		٢٨٠

كا^٢ = ٥,٥٥١ غير دالة.

ومن الجدول التالي يتبين أن نسبة كبيرة من الإخباريين تؤكد أن المواد القانونية الخاصة بجريمة الرشوة، تسعفهم في كافة صور الجريمة، وأحكامها. وذلك ما أكدته ٣٢٣ حالة، من الإخباريين، يقابلهم ٥٧ حالة فقط من الإخباريين يرون أن هذه المواد لا تسعفهم في كافة صور جريمة الرشوة. والفرق كبير وواضح بين الفئتين^(١). وذلك ما اتفق عليه على مستوى القضاة والنيابة والشرطة، والإخباريين من الرقابة الإدارية.

(١) قيمة كا^٢ ١٧,٧ دالة عند مستوى ٠,٠٠١.

وبالنسبة لمن أكدوا أن المواد القانونية المتعلقة بالرشوة لا تسعفهم، نجد أنهم يحددون بعض الصور التي يعانون من المواد القانونية فيها، خاصة وأن بعض المواد القانونية لم تتضمن كافة صور الرشوة. وذلك ما أكدته ٢٣ حالة إخباري. هذا فضلاً عن وجود نسبة من الإخباريين تؤكد أيضاً على وجود بعض الغموض في المواد المتعلقة بالرشوة. والجدول التالي يوضح ذلك :

س ٣٤: هل ترى أن المواد القانونية الخاصة بجريمة الرشوة تسعفك في كافة الصور؟

الفرقة	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
قضاة	١٠٥	٨٥,٣٦	١٨	١٤,٦٣	١٢٣
نيابة	١٠٩	٩٥,٦١	٥	٤,٨٢	١١٤
شرطة	١٠٠	٧٦,٩١	٣٠	٢٣,٠٨	١٣٠
رقابة إدارية	٩	٦٧,٦٩	٤	٣٠,٧٦	١٣
المجموع	٣٢٣		٥٧		٣٨٠

$$كا^2 = ١٧,٧٠٠٢ = ١٧,٧ دالة عند ٠,٠٠١$$

جدول يوضح بعض الصور التي تم تفتاؤها المواد القانونية ٩

الفترة	لم تقصص كإثبات الصور		تخفيض الإدارة		اللائحة		غير مبينة		الاجمعي	غير متطابقا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%
قضاة	٥	٤,٤٠	٧	٥,٦٩	١	٠,٨١	٥	٤,٤٠	١٢٣	١٠٥	٨٥,٣٦
نيابة	٣	٢,٦٣	—	—	١	٠,٨٧	١	٠,٨٧	١١٤	١٠٩	٩٥,٦١
شرطة	١٤	١٠,٦٧	٦	٤,٦٥	١	٠,٧٦	١٠	٧,٦٩	١٣٠	٩٩	٧٦,١٥
رقابة إدارية	١	٧,٦٩	—	—	—	—	٣	٢٣,٠٨	١٣	٩	٦٧,٦٩
الاجمعي	٢٣	٢٣	١٣	١٣	٣	٣	١٩	١٩	٢٨٠	٢٢٢	٢٢٢

ك^٢ = ٤ , غير دالة.

ومن الجدول تبين أن نسبة من يؤكدون على عدم تضمن المواد لكافة الصور، من الشرطة تبلغ ٦٧, ١٠٪، ومن الرقابة الإدارية تبلغ ٦٩, ٧٪، ومن القضاة ٤٠, ٤٪، ومن النيابة ٦٣, ٢٪. أما عن غموض المادة فتقولها نسبة ٦٩, ٥٪ من القضاة، ونسبة ٦٥, ٤٪ من الشرطة، أما عن وجود الجانبين معاً، فتؤكدده نسبة ٨١, ٢٪ من القضاة، ومن النيابة نسبة ٨٧, ٢٪، ونسبة ٧٦, ٢٪ شرطة.

ومن ثم أكدت نسبة عالية من الإخباريين، أن المواد القانونية المتعلقة بالاعتداء على المال العام، في حاجة إلى تعديل، وذلك ما هو واضح على مستوى فئات الإخباريين الذين بلغ عددهم ٢٠٧ حالة، يقابلها ١٧٣ حالة فقط من الإخباريين، لا يرون أن هناك حاجة لتعديل المواد الخاصة بالاعتداء على المال العام. والجدول التالي يبين ذلك :

س ٣٦: هل ترى أن المواد القانونية الخاصة بجرائم الاعتداء على الوظيفة العامة

والمال العام في حاجة إلى تعديل ؟

الفترة	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
قضاة	٦٥	٥٢,٨٥	٥٨	٤٧,١٥	١٢٣
نيابة	٥٠	٤٨,٢٤	٦٤	٥٢,١٩	١١٤
شرطة	٨٤	٦٤,٦١	٤٦	٣٥,٣٨	١٣٠
رقابة إدارية	٨	٦١,٥٣	٥	٣,٣٦	١٣
المجموع	٢٧		١٧٣		٣٨٠

ك_٢ = ١١,٢٥ دالة عند ٠,٢

ومن الجدول يتضح أن نسبة ٥٢,٨٥ ٪ من القضاة، تؤكد على ضرورة تعديل بعض المواد المتعلقة بالاعتداء على المال العام. وعلى مستوى النيابة تبلغ نسبتهم ٤٨,٢٤ ٪، أما الإخباريين من رجال الشرطة، فتبلغ نسبتهم ٦١,٦٤ ٪، والرقابة الإدارية تبلغ ٦١,٥٣ ٪. ومن التحليل الإحصائي تبين أن الفرق واضح بين من يرون أن هناك حاجة للتعديل، ومن لا يرون وجود هذه الحاجة.

أما عن التعديل المطلوب، بالنسبة للمواد القانونية المتعلقة بجرائم الاعتداء على المال العام، فتشمل الحاجة لإضافة أفعال أخرى للاعتداء على المال العام، لم تسجلها النصوص القانونية الحالية، وتعديل العقوبة بالنسبة لبعض الأفعال. هذا بالإضافة إلى تعديل يتعلق بالإجراءات المتبعة في التعامل مع جرائم الاعتداء على المال العام.

والجدول التالي يبين ذلك :

س ٣٧ : لمن يجيب بالإيجاب يسأل: بماذا يتعلق هذا التعديل؟

الفتنة	إضافة أفعال أخرى		تعديل العقوبة		تعديلات تتعلق بالإجراءات		المجموع	غير مطلوب	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		ك	٪
قضاة	٢٢	١٤,٣٨	٣٤	٢٢,٢٢	٣٩	٢٧,٥٤	١٥٣	٥٨	٣٧,٩٠
نيابة	٢٣	١٦,٠٨	٢٨	١٩,٥٨	٢٨	١٩,٥٨	١٤٣	٦٤	٤٤,٧٥
شرطة	٣	١٩,٢٩	٤١	٢٣,٩٧	٥١	٢٩,٨٢	١٧١	٤٦	٢٦,٩٠
رقابة إدارية	٥	٢٥,٠٠	٧	٣٥,٠٠	٣	١٥,٠٠	٢٠	٥	٢٥,٠٠
المجموع	٨٣		١١٠		١٢١		٤٨٧		

ك_٤ = ١,٣٧٨ غير دالة.

ومن الجدول، يتبين لنا أن نسبة عالية جداً من الإخباريين، تؤكد على ضرورة إجراء تعديلات، تتعلق بالإجراءات المتبعة في جرائم الرشوة، تليها نسبة عالية أيضاً تؤكد على ضرورة تعديل العقوبة نفسها، ثم يلي ذلك من يؤكدون على ضرورة إضافة أفعال أخرى للجريمة الرشوة، تشمل بعض الصور التي تشملها النصوص القانونية، هذا على مستوى العينة الكلية.

وعلى مستوى القضاة، بلغت نسبة من يؤكدون على ضرورة تعديل العقوبة ٢٢, ٢٢٪، يليها نسبة من يرون ضرورة تعديل الإجراءات ٢٧, ٥٤٪، ثم نسبة من يرون إضافة أفعال أخرى ١٤, ٣٨٪، وعلى مستوى النيابة تساوت نسبة من يؤكدون على ضرورة تعديل العقوبة، وتعديل الإجراءات، يليها نسبة من يرون إضافة أفعال أخرى. أما الإخباريين من الشرطة فترتفع نسبة من يؤكدون على تعديل الإجراءات، يليها نسبة تعديل العقوبة، ثم إضافة أفعال أخرى. وبالنسبة للإخباريين من الرقابة الإدارية ترتفع نسبة من يؤكدون على تعديل العقوبة، تليها نسبة من يرون ضرورة إضافة أفعال أخرى. ثم نسبة تعديل الإجراءات.

أما عن مضمون المواد التي تقترح إضافتها بالنسبة لظاهرة الرشوة، فقد تبين أنها تتراوح بين تشديد العقوبة، وتغيير نوع العقوبة، وتعديل مواد خاصة بالإجراءات.

والجدول التالي يبين ذلك :

س ٢٨ : ما هو مضمون المواد التي تقترح إضافتها بالنسبة لظاهرة الرشوة؟

المجموع	تعديل مواد خاصة بالإجراءات		تغيير نوع العقوبة		تشديد العقوبة		الفئة
	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٨	٤٢,٨٥	١٢	٢١,٤٢	٦	٣٥,٧١	١٠	قضاة
٣٢	٤٣,٧٥	١٤	٣١,٢٥	١٠	٢٥,٣١	٨	نيابة
٦٩	٤٩,٢٧	٣٤	١٨,٨٤	١٣	٣١,٩٢	٢١	شرطة
-	-	-	-	-	-	-	رقابة إدارية
٣٩	٦٠		٢٩		٤٠		المجموع

ك٢ = ١٢٣٨، ٢ غير دالة.

وبالنسبة لتشديد العقوبة، أكد عليها ٤٤ حالة إخباري، من الفئات المختلفة، بلغت نسبتهم على مستوى القضاة ٣٥,٧١٪، وعلى مستوى النيابة ٢٥,٣١٪ وعلى مستوى الشرطة ٣١,٩٢٪، أما عن تغيير نوع العقوبة، فقد بلغت الحالات التي أكدت عليها ٢٩ حالة، منهم ٢١,٤٢ قضاة، ٣١,٢٥ نيابة، ١٨,٨٤ شرطة.

أما عن تعديل المواد الخاصة بالإجراءات لتكون أسرع وأيسر فقد أكدها ٦٠ حالة، منهم ٤٢,٨٥ قضاة، ٤٣,٧٥ نيابة، ٤٩,٢٧ شرطة.

وبذلك يتضح أن مضمون المواد المراد تعديلها بالنسبة لظاهرة الرشوة ينصب على تعديل الإجراءات وتبسيطها وتغيير نوعية العقوبة، وتشديدها.

وقد تبين من التحليل أن من أكد على جانب واحد، من مضمون المواد، المراد إضافتها، هو أعلى نسبة، تليها نسبة محددة أكدت على جانبين معاً، ولو

أخذنا في الاعتبار تغطية الجوانب الثلاثة من قبل الإخباريين لوجدنا أن الجوانب الثلاثة تأخذ نفس الاهتمام من الإخباريين.

والجدول التالي يبين ذلك :

وبصورة عامة يتضح من الجدول التالي أن القضاة، والنيابة، والشرطة، وهم الإخباريين الذين يحملون هموم جريمة الرشوة من حيث العقوبة، وفاعليها، في ردع أطراف الرشوة (راشئ، مرتشئ، وسيط). ولذلك كانوا حريصين على ضرورة تشديد العقوبة، وإجراء تعديل عليها، وادخال تعديلات على المواد الخاصة بالإجراءات المتعلقة: بالقبض، والمحاكمة، وتنفيذ العقوبة.

وقد غطت إجابات الإخباريين تلك التغيرات الضرورية في نظرهم سواء بالنسبة لتشديد العقوبة، وتغييرها، وتعديل المواد المتعلقة بالإجراءات، وهذه التأكيدات من قبل الإخباريين تحمل في طياتها ضرورة مواجهة جريمة الرشوة للحد من عطلورتها الاجتماعية والاقتصادية على اقتصاد المجتمع ونظمه الاجتماعية.

س ٢٨ : ما هو مضمون المواد التي تقترح إضافتها بالنسبة لمظاهرة الرشوة ؟

غير مطلوب		الاجمعي	غير معين		من اجاب ٢		من اجاب ٢		من اجاب اجابة واحدة		النتيجة
%	نسبة		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٤٧,١٥	٥٨	١٢٣	٣١,٧٠	٣٩	-	-	١,٦٢	٢	١١,٣٨	٢٤	قضاة
٥٢,١٩	٦٤	١١٤	١٨,٤٢	٢١	-	-	٢,٦٣	٣	٢٢,٨٠	٢٦	نيابة
٣٥,٣٨	٤٦	١٢٠	٢٢,٣٠	٢٩	-	-	٧,٦٩	٢٠	٣٤,٦١	٤٥	شرطة
٣٨,٤٦	٥	١٣	٦١,٥٣	٨	-	-	-	-	-	-	رقابة إدارية
١٧٣		٢٨٠	١٠٧		-		٢٥		٩٥		الاجمعي

الفصل السابع

كفاية أجهزة العدالة الجنائية

المتعاملة مع جريمة الرشوة

- الكفاية الوظيفية لجهاز الرقابة الإدارية في مجال الرشوة.
- كفاية جهاز الشرطة في مجال الرشوة.
- كفاية جهاز النيابة ووسائل تطويع

الفصل السابع

كفاية أجهزة العدالة الجنائية

المتعاملة مع جريمة الرشوة

تقديم :

نظراً لأن عينة الإخباريين، مسحوقة من مجتمع المسؤولين بأجهزة العدالة الجنائية المختلفة، سواء على مستوى الشرطة، والنيابة، أو الرقابة الإدارية. ونتيجة لما توفر لدى هذه الفئات من مخبرات كافية، عن طبيعة الدور الذي يقوم به الجهاز الذي يعملون به. ونتيجة لإدراكهم لمكامن القصور، والقوة، في عمل تلك الأجهزة. فقد بات من المفيد التعرف على وجهة نظر هؤلاء الإخباريين بالنسبة لكفاية هذه الأجهزة الوظيفية، وما تعاني منه، من قصور في بعض الجوانب، سواء على المستوى الفني، أو الإداري. وذلك بالإضافة لتحديد أهم الجوانب التي تحتاج لتطوير في نظريتهم، وملاحع هذا التطوير. وذلك لكي تتمكن هذه الأجهزة من أداء دورها في مجال جريمة الرشوة بكفاية عالية. وفي ضوء ذلك، يستهدف تحليلنا لمعطيات الدراسة في هذا المجال، التعرف على :

- المقدرة الوظيفية لأجهزة العدالة الجنائية في مجال جريمة الرشوة.
 - أسباب القصور الوظيفي لأجهزة العدالة الجنائية.
 - ملاحع التطوير اللازمة لأجهزة العدالة الجنائية.
- وسوف نناقش هذه الجوانب الثلاثة على مستوى جهاز الرقابة، الشرطة، وجهاز النيابة الإدارية.

أولاً: الكفاية الوظيفية لجهاز الرقابة الإدارية في مجال الرشوة:

لاشك أن للرقابة الإدارية دورها الوظيفي الواضح، في التعرف على جرائم الرشوة، والظروف المؤدية إليها، وكيفية مواجهتها. وذلك لأن الرقابة الدقيقة من هذا الجهاز لمجالات الأعمال التي تتوفر فيها ظروف الاحتكاك، والتعامل مع الجمهور، سوف تساعد على الإقلال من هذا السلوك.

وقد تدارك الإخباريين هذا الدور، وأهميته. إلا أنهم بحكم خبرتهم استطاعوا أن يضعوا أيديهم على جوانب القصور، ومراكز الضعف، في بناء هذا الجهاز، وأسباب ذلك، وكيفية التغلب على تلك الأسباب. وذلك ما نعرضه على النحو التالي :

١- المقدرة الوظيفية للرقابة الإدارية في مجال الرشوة:

تبين من الدراسة أن هناك نسبة عالية جداً من الإخباريين بمختلف فئاتهم تؤكد أن جهاز الرقابة الإدارية يؤدي واجباته على خير وجه في مجال جريمة الرشوة. وقد بلغ عدد من أكدوا هذا الجانب ٢٤٦ حالة، من ٣٨٠ حالة. الأمر الذي يشير لارتفاع نسبة من يقررون عدم وجود قصور وظيفي، في جهاز الرقابة الإدارية. في حين أن نسبة معينة ترى أنه لا يؤدي واجباته ولا تزيد عن ١٣٤ حالة فقط.

وإذا ما ناقشنا نسبة من أكدوا عدم وجود قصور في جهاز الرقابة الإدارية، تبين لنا أن نسبتهم على مستوى الإخباريين، من القضاة، بلغت ٢٩، ٦٨٪، يقابلها نسبة ٢٨، ٦٢٪ من فئة النيابة، وعلى مستوى الشرطة أيضاً تبلغ نسبتهم ٣٠، ٦٢٪، في حين أن الإخباريين من الرقابة الإدارية، قد تداركت الغالبية منهم عدم وجود هذا القصور، حيث أكد ذلك نسبة ٩٩، ٧٦٪، وذلك يؤكد بدوره عدم وجود هذا القصور في إدارة الرقابة الإدارية لواجباتها في مجال جريمة الرشوة.

فى حين أن، من يرون أن هناك قصورا فى إدارة الرقابة الإدارية، رغم أن عددهم لا يزيد على ١٣٤ حالة فقط، إلا أن نسبتهم تكشف عن بعض جوانب القصور، وقد ارتفعت نسبتهم على مستوى القضاة والنيابة والشرطة، بشكل واضح. فى حين أن النسبة على مستوى الرقابة الإدارية لا تزيد عن ٢٣,٠٨٪. ورغم صغر هذه النسبة إلا أن لها أهميتها فى التحليل، إذ أن لديهم قدرة النقد الذاتى البناء، لأنهم حددوا سلامح هذا القصور، وأسباب، وكيفية التغلب عليه.

والجدول التالى يوضح ذلك :

س ٤٢: هل ترى أن جهاز الرقابة الإدارية يقوم بواجبه فى تتبع جرائم الرشوة ومكافحتها؟

الفئة	نعم		لا		المجموع
	ك	٪	ك	٪	
قضاة	٨٤	٦٨,٢٩	٣٩	٣١,٧٠	١٢٣
نيابة	٧١	٦٢,٢٨	٤٣	٣٦,٧١	١١٤
شرطة	٨١	٦٢,٣٠	٤٩	٣٧,٦٩	١٣٠
رقابة إدارية	١٠	٧٦,٩٩	٣	٢٣,٠٨	١٣
المجموع	٢٤٦		٢٣٤		٣٨٠

كأ = ٦,٠ غير دالة.

٢- أسباب القصور الوظيفي للرقابة الإدارية في مجال الرشوة :

فقد تبين أن هذه الفئة، التى أكدت وجود قصور فى وظيفة الرقابة الإدارية،

من ناحية الرشوة، تقرر أن ذلك راجع إلى تعقد الإجراءات، وعدم اتباع الإجراءات القانونية، والتساهل بلا مبرر، والتشديد بلا مبرر.

أما عن فئة من يرجع قصور وظيفة الجهاز، لتعقد الإجراءات، فتبلغ ٥٤ حالة، منهم نسبة ٣٣,٣٣٪ من القضاة، ونسبة ٤٧,٧٢٪ من النيابة، ونسبة ٤٦,٣٤٪ من الشرطة، ونسبة ٣٣,٣٣٪ من الرقابة الإدارية. وبالنسبة لعدم اتباع الإجراءات القانونية بلغت حالات الإخباريين ٤٠ حالة، منهم ٤٧,٤٢٪ من القضاة، ونسبة ٢١,٤٧٪ من النيابة، ومن الشرطة ٢٩,٦٦٪، ٣٣,٣٣٪ من الرقابة الإدارية وبالنسبة للتساهل بلا مبرر أكد ذلك ٢٨ حالة إخباري منهم ١٩,٤٤٪ قضاة، ٢٧,٢٧٪ نيابة، ١٩,٥٠٪ شرطة، ١٦,٦٦٪ رقابة إدارية، أما عن التشديد بلا مبرر فتؤكدده (٥) حالات فقط منهم نسبة ٤,٥٤٪ نيابة، ٤,٥٨٪ شرطة، ونسبة ١٦,٦٦٪ رقابة إدارية.

والجدول التالي يبين ذلك :

س ٤٤ : لمن يجيب بالنفي يسأل ماهي أسباب ذلك ؟

الفئة	إجابة واحدة		إجابتين		ثلاث إجابات		غير مبين		المجموع
	ن	٪	ن	٪	ن	٪	ن	٪	
قضاة	١٢	٣٣,٣٣	١٧	٤٧,٤٢	٧	١٩,٤٤	—	—	٣٦
نيابة	٢١	٤٧,٧٢	٩	٢٠,٤٧	١٢	٢٧,٢٧	٢	٤,٥٤	٤٤
شرطة	١٩	٣٦,٣٤	١٢	٢٢٩,٢٦	٨	١٩,٥٠	٢	٤,٥٨	٤١
رقابة إدارية	٢	٣٣,٣٣	٢	٣٣,٣٣	٢	١٦,٦٦	١	١٦,٦٦	٦
المجموع	٥٤		٤٠		٢٨		٥		١٢٧

كما : ٦,٩٩ = ٦,٩ = غير دالة.

ومن يعرض أسباب تفشى الرشوة، وعدم قدرة الرقابة الإدارية على أداء دورها الوظيفى فى هذا المجال، أن الرقابة الإدارية عندما تشير (توجه) ببعض الإجراءات لمؤسسات القطاع العام لمواجهة هذا الموقف، فإن هذه الأجهزة لا تأخذ بمشورتها وبذلك تكون لطبيعة العلاقة القانونية بين الرقابة الإدارية، والمؤسسات، دور واضح فى إضعاف دور الرقابة الإدارية من ناحية، واستمرار تفشى الرشوة من ناحية أخرى. وذلك ما يتضح من بيانات الدراسة، حيث أكد ١٨٣ إخبارى من عينة الإخباريين على أن أجهزة القطاع العام والحكومى، لا تأخذ بما تشير إليه الرقابة الإدارية فى تقاريرها، بخصوص هذا الشأن. وقد أوضح ذلك على مستوى القضاء بنسبة ٦٠, ٦٢٪، وعلى مستوى النيابة بنسبة ٩٨, ٤٢٪، وعلى مستوى الشرطة بنسبة ٢٣, ٤٩٪، وعلى مستوى الرقابة الإدارية بنسبة ٢٣, ٠٨٪.

وذلك ما يوضحه الجدول التالى :

الفترة	نعم		لا		غير مبين		الجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٣٣	٢٦,٨٢	٧٧	٦٢,٦٠	١٣	١٠,٥٦	١٢٣
نيابة	٥٧	٥٠,٠٠	٤٩	٤٢,٩٨	٨	٧,٠١	١١٤
رقابة إدارية	٩	٦٧,٦٩	٣	٢٣,٠٨	١	٧,٦٩	١٣
شرطة	٦١	٤٦,٩٢	١٢٤	٤٩,٢٣	٥	٣,٨٤	١٣٠
المجموع	١٦٠		١٩٣		٢٧		٣٨٠

ك_٢ = ٣, ٦٢ غير دالة

٣- ملامح تطوير أسلوب عمل الرقابة الإدارية في مجال الرشوة:

تبين من الدراسة أن هناك نسبة عالية من الإخباريين، تؤكد على ضرورة التطور على نحو ما هو واضح في الجدول التالي :

س ٤٦ : هل ترى أن أسلوب العمل في جهاز الرقابة يحتاج إلى تطوير؟

المجموع	لا		نعم		الضئ
	%	ك	%	ك	
١٢٣	٤٧,١٥	٥٨	٥٢,٨٥	٦٥	قضاة
١١٤	٥٠,٨٧	٥٨	٤٩,١٢	٥٦	نيابة
١٣٠	٤٩,٢٣	٦٤	٥٠,٧٦	٦٦	شرطة
١٣	٣٨,٤٦	٥	٦١,٥٣	٨	رقابة إدارية
٣٨٠	١٨٥		١٩٥		المجموع

كأ = ٨,٠ غير دالة.

يذهب الإخباريون معبرون عن رأيهم في حاجة أسلوب الرقابة الإدارية للتطوير، ومن ثم أجاب ١٩٥ إخباري بالإيجاب أكدوا ضرورة تطوير أسلوب عملها، بنعم نسبة ٥٢,٨٥ % قضاة، نسبة ٤٩,١٢ % نيابة، ونسبة ٥٠,٧٦ % شرطة، ونسبة ٦١,٥٣ % رقابة إدارية، والجدير بالذكر في هذا الشأن أن نسبة الإخباريين من الرقابة الإدارية، التي تؤكد على ضرورة تطوير أسلوب عمل الرقابة الإدارية عالية بهذه الصورة، الأمر الذي يؤكد حاجة أسلوب العمل المتبع في عملية الرقابة من الجهاز للتطوير، بما يجعله صالح في مجال الحد من جريمة الرشوة، على مستوى المؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع العام، والتعاوني الزراعي.

أما عن ملامح هذا التطوير المطلوب لإسلوب عمل الرقابة الإدارية، فقد تمثلت فى ضرورة الأخذ بالإسلوب العلمى فى عمل الرقابة الإدارية، والالتزام بالإجراءات القانونية، وتدعيم قوة الرقابة الإدارية.

وبذلك يكون التطوير شامل لبناء الجهاز نفسه، وخاصة من الدعم بالأشخاص القادرين على العمل، وطبيعة الإسلوب، وعملية تنفيذ الدور، أو الوظيفة التى يقوم بها جهاز الرقابة.

والجدول التالى يبين ذلك:

س ٤٧ : لمن يجيب بالإيجاب يسأل ما هي أهم ملامح هذا التطوير في نظرك؟

الفئة	الأخذ بالإسلوب العلمى		الالتزام بالإجراءات القانونية		تدعيم الرقابة الإدارية		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٢٧	٣٣,٣٣	٨	١٠,٢٥	٤٣	٥٥,١٢	٧٨
نيابة	٢٠	٣٠,٠٧	٩	١٣,٨	٣٦	٥٥,٢٨	٦٥
شرطة	٢٨	٣٥,٨٩	١٣	١٦,٦٦	٣٧	٤٧,٤٣	٧٨
رقابة إدارية	٦	٤٠,٠٠	٤	٢٦,٦٦	٥	٣٣,٣٣	١٥
المجموع	٨١		٣٤		١٤١		٢٣٦

$$\text{ك} \frac{1}{2} = ٥,٣١٥٧ \text{ غير دالة } ٥,٣٢$$

أما عن التطوير لإسلوب العمل، فقد أكد الإخباريون على حاجة الرقابة الإدارية، للأخذ بالإسلوب العلمى فى عملها. وذلك ما أكدته ٨١ حالة إخبارى منهم نسبة ٣٣,٣٣٪ قضاة، ٣٠,٠٧٪ نيابة، ونسبة ٣٥,٨٩٪ شرطة، ونسبة ٤٠٪ رقابة إدارية. ولا شك أن ارتفاع نسبة الإخباريين من الرقابة الإدارية والذين

يؤكدون على ضرورة الأخذ بالإسلوب العلمى فى العمل، والذين يؤكدون على أهمية هذا الإسلوب.

وبالنسبة للإلتزام بالإجراءات القانونية فقد أكد على ذلك ٣٤ حالة إخبارى، منهم ٢٥, ١٠٪ قضاة، ونسبة ١٣, ٨٪ نيابة، ونسبة ٦٦, ١٦٪ شرطة، ونسبة ٦٦, ٢٦٪ رقابة إدارية.

أما عن حاجة الرقابة الإدارية لتدعيم قدرتها على العمل، عن طريق الأشخاص، فقد أكد ذلك ١٢١ إخبارى، منهم نسبة ١٢, ٤٥٪ قضاة، ٣٨, ٥٥٪ نيابة، ٤٣, ٤٧٪ شرطة، ونسبة ٣٣, ٣٣٪ رقابة إدارية.

ثانياً: كفاية جهاز الشرطة فى مجال الرشوة :

لما كان جهاز الشرطة، من الأجهزة الأساسية العاملة فى مجال الجريمة، بصفة عامة والرشوة بصفة خاصة. حيث أن دورها يتمثل فى المكافحة، والضبط فى مجال الجريمة بصفة عامة.

وفى مجال الرشوة بصفة خاصة فقد كشفت دراسة دورها الوظيفى فى مجال الرشوة أن دورها من الأمور الهامة والحيوية.

ولاشك أن الإخباريين بما لديهم من خبرة متراكمة عن عمل الشرطة، ودورها الوظيفى فى هذا المجال، يستطيعون القاء الضوء على هذا الدور، وما يعانىة من قصور، وكيفية رفع مستواها.

وقد قرر ١٦١ حالة إخبارى أن الشرطة لا تؤدى دورها، فى تتبع جرائم الرشوة، والوقاية منها. ومن هذه الفئة نسبة ٥٢, ٤٥٪ قضاة، ٧٣, ٤٤٪ نيابة، ٩٢, ٣٦٪ شرطة، ٥١, ٤٦٪ رقابة إدارية.

والجدول التالى يبين ذلك :

س ٤٨ : هل ترى أن جهاز الشرطة يؤدي دوره في تتبع جرائم الرشوة والوقاية منها ؟

الضفة	نعم		لا		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	١٦٦	٥٣,٦٥	٥٦	٤٥,٥٢	١	٠,٨١	١٢٣
نيابة	٦٣	٥٥,٢٦	٥١	٤٤,٧٣	—	—	١١٤
شرطة	٨٢	٦٣,٠٧	٤٨	٣٦,٩٢	—	—	١٣٠
رقابة إدارية	٧	٥٣,١٥	٦	٤٦,٥١	—	—	١٣
المجموع	٢١٨		١٦١		١		٣٨٠

كأ = ٢١,٨ غير دالة.

وبسؤالهم عن مدى وجود مقترحات لديهم لتطوير جهاز الشرطة، أجاب ١٩٠ إخباري بالإيجاب، منهم نسبة ٥١,٢١ % قضاة، و ٣٦,٨٤ % نيابة، و ٦٢,٣٠ % شرطة، و ٣٠,٧٦ % رقابة إدارية، وارتفاع نسبة الإخباريين من رجال الشرطة هنا، ذات دلالة واضحة، إذ أنه يكشف عن احساسهم كمسؤولين عاملين في مجالها بحاجة هذا الجهاز للتطوير.

والجدول التالي يبين ذلك :

س ٥٠ : لمن يجيب بالإيجاب يسأل: ما هي هذه المقترحات ؟

الفئة	تطوير أسلوب عمله		زيادة صلاحية		إنشاء جهاز خاص بالرشوة داخله		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	١٦	٣٤,٩٥	١١	٢٤,٠٨	١٩	٤٣,٠٤	٤٦
نيابة	٢١	٢٧,٢٧	٢٤	٢٩,٨٨	٣٢	٤١,٥٧	٧٧
شرطة	٣٩	٣٦,١١	٢٩	٢٦,٨٥	٥٠	٤٥,٣٨	١٠٨
رقابة إدارية	٣	٦٠,٠٠	١	٢٠,٠٠	١	٢٠,٠٠	٥
المجموع	٧٩		٥٥		١٠٢		٢٣٦

ك١ = ٤, ٢٣٣٩ غير دالة.

٢- عن المقترحات المتعلقة بتطوير جهاز الشرطة:

فقد تبين من إجابات الإخباريين، أن المقترحات تشمل تطوير أسلوب العمل، وزيادة صلاحية الجهاز، وإنشاء جهاز خاص بمكافحة الرشوة.

وبالنسبة لتطوير أسلوب العمل بحيث يصير ذات طابع علمي، فقد أكد عليه ٧٩ حالة إخباري، منهم ٢٧٪ قضاة، ٣٤٪ نيابة، ٣٦٪ شرطة، ٦٠٪ رقابة إدارية.

أما عن زيادة صلاحية الجهاز، فقد أكد عليها ٢٩٪ قضاة، ٢٤٪ نيابة ٢٦٪ شرطة، ٢٠٪ رقابة إدارية. كما ارتفعت حالات الإخباريين الذين يؤكدون على إنشاء جهاز خاص بالشرطة، فيبلغ عددهم ١٠٢ حالة إخباري، منهم نسبة ٤١,٥٧٪ قضاة، ونسبة ٤٣,٠٤٪ نيابة، ونسبة ٤٥,٣٨٪ شرطة، ونسبة ٢٠,٠٠٪ رقابة إدارية.

وبهذه المقترحات يؤكد الإخباريون على إمكانية تطوير جهاز الرقابة، لمكافحة الرشوة، والوقاية منها وضبطها.

ثالثاً: كفاية جهاز النيابة ووسائل تطويره:

تبين من الدراسة أن جهاز النيابة، يعاني من بعض مظاهر هذا القصور، في القيام بدوره في عملية مواجهة الرشوة. وقد أكد الإخباريون ذلك، حيث بلغ عدد من يرى أن النيابة لا تؤدي دورها في مجال الرشوة ٢٣٠ حالة، منهم نسبة ٦٥,٨٥ % قضاة، ونسبة ٦٦,٦٦ % نيابة، ونسبة ٤٩,٢٣ % شرطة، ونسبة ٦٧,٦٩ % رقابة إدارية.

والجدول التالي يوضح ذلك :

س ٣٩ : هل ترى أن النيابة الإدارية تؤدي دورها في مجال جريمة الرشوة ؟

المتن	نعم		لا		غير مبين		المجموع
	ن	%	ن	%	ن	%	
قضاة	٤٠	٣٢,٥٢	٨١	٥٦,٨٥	٢	١,٦٢	١٢٣
نيابة	٣٨	٣٣,٣٣	٧٦	٦٦,٦٦	—	—	١١٤
شرطة	٦٥	٥٠,٠٠	٦٤	٤٩,٢٣	١	٠,٧٦	١٣٠
رقابة إدارية	٤	٣٠,٧٦	٩	٦٧,٦٩	—	—	١٣
المجموع	٢٤٧		٢٣٠		٣		٣٨٠

كأ_٣ = ١٠,٨٣ دالة عند ٠,٠٢

كما أنهم يرون أيضاً، أن دور النيابة بالنسبة لجرائم الاعتداء على الوظيفة العامة، والمال العام، في حاجة إلى تطوير. وقد أكد ذلك ٢٤٢ حالة إخباري، منهم ٦٦ ٪ قضاة، ٧١ ٪ نيابة، ٥٥ شرطة، ٥٣ ٪ رقابة إدارية.

والجدول التالي يوضح ذلك :

س ٤١ : هل ترى أن دور النيابة الإدارية بالنسبة لجرائم الاعتداء على الوظيفة

العامة والمال العام تحتاج إلى تطوير ؟

المجموع	لا		نعم		الفترة
	٪	ك	٪	ك	
١٢٣	٣٣,٣٣	٤١	٦٦,٦٦	٨٢	قضاة
١١٤	٢٨,٩٤	٣٣	٧١,٠٥	٨١	نيابة
١٣٠	٤٤,٦١	٥٨	٥٥,٣٨	٧٢	شرطة
١٣	٤٦,٥١	٦	٥٣,١٥	٧	رقابة إدارية
٣٨٠	١٣٨		٢٤٢		المجموع

ك٣ = ٧,٥٠١٨ = ٧,٥ غير دالة (شك)

وبذلك يتضح لنا أن جهاز النيابة في حاجة إلى تطوير، يمكنه من أداء دوره بكفاءة في مجال مكافحة جريمة الرشوة.

٢- أما عن ملامح التطوير المطلوب لجهاز النيابة فذلك يشمل الجوانب التالية :

تطوير في الإجراءات، تطوير وظيفة الجهاز، وتطوير بناء الجهاز وتطوير في القوانين المنظمة، والجدول التالي يبين ذلك :

س ٤٢ : لمن يجيب بالإيجاب يسأل ما هي أهم ملامح هذا التطوير في نظرك ؟

الفئة	تطوير في الإجراءات		تطوير في وظيفة الجهاز		تطوير في بناء الجهاز		تطوير في القوانين المنظمة		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قضاة	٣٩	٤٧,٥٦	٢٠	٣٤,٣٩	٢٤	٢٩,٢٦	١٩	٢٣,١٧	٨٢
نيابة	٢١	١٦,٨٢	٣٦	٢٨,٥٧	٢١	١٦,٨٢	٤٨	٣٨,٠٩	١٢٦
شرطة	٢٨	٢٨,٢٨	٢٦	٢٦,٧١	٢٦	١٦,١٦	٢٩	٢٩,٢٩	٩٩
رقابة إدارية	٥	٧١,٤٢	١	١٤,٢٨	١	١٤,٢٨	-	-	٧
المجموع	٩٣		٨٣		٧٢		٩٦		٣٣٤

$$\chi^2 = 21,3126 = 21,31 \text{ دالة عند } 0,01$$

أما بالنسبة لهذه الجوانب مجتمعة، فهي ذات أهمية مقاربة، من وجهة نظر الإخباريين، حيث أن الفرق بين تكرارات كل منهما مقاربة.

وبالنسبة للفئات وبعضها على مستوى الإخباريين، فقد تبين أن تطوير الإجراءات تؤكد بشكل واضح على مستوى القضاء، يليها الشرطة، ثم الرقابة الإدارية، والنيابة. أما عن التطوير في وظيفة الجهاز فهي عامة بين النيابة، يليها الشرطة، ثم القضاء، وأخيراً الرقابة الإدارية.

وبالنسبة لبناء الجهاز فإن تطويره يؤكد بشكل واضح على مستوى القضاء ثم النيابة، والشرطة، فالرقابة الإدارية.

وأخيراً نجد أن التطوير في القوانين والمنظمة للنيابة وعملها واضح، من حيث أهميته على مستوى النيابة والشرطة، وتليه القضاء..



الفصل الثامن

العوامل الدافعة للرشوة

وكيفية مواجهتها

- العوامل الدافعة للرشوة.

- وسائل الحد من انتشار الرشوة.

الفصل الثامن

العوامل الدافعة للرشوة

وكيفية مواجهتها

تمهيد :

تزايد اهتمام علماء الاجتماع، والمفكرين، فى الآونة الأخيرة، بدراسة صور الفساد، التى تعاني منها بعض المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء. وذلك للتعرف على مصادر هذه الزيادة الفجائية فى الإنحرافات، والفساد، واتجاهاتها، واحتمالاتها فى المستقبل، لإمكان الحد منها. وإن كانت تلك الاهتمامات لم تتجاوز مستوى التحليل النظرى، إلا فى القليل منها، فإنها قد ألقت الضوء على بعض جوانب هذه الظاهرة، المرتبطة بالتوترات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية.

ومن هذه الدراسات التى تناولت ظاهرة الفساد، دراسة «رالف بريبانق» للفساد البيروقراطى والعوامل الكامنة^(١)، ودراسة «روبرت تلمان» لظهور بيروقراطية السوق السوداء وعلاقته بمشاكل الإدارة والتنمية فى الدول الجديدة^(٢)، ودراسة «كولين ليز» لمشكلة الفساد^(٣)، ودراسة «كارل فردريك» للبائولوجيا السياسية^(٤)، وقد اهتمت هذه الدراسات فى عموميتها بمدى تفشى ظاهرة

(1) Braibanti, Ralph; Refction on Bureaucratic corrcuption, Public administration. 1962. Vol. 40.

(2) Telman, Robert: Emergence of Black-Market Bureaucracy: B.. Administration R. 1968. Vol. 27. N. 5.

(3) Leyz, calin: .. is the problem about corruption, Journal of madern African studies, 1965. 3, 2.

(4) Friedrich, C. J: Political Pathologys, The Political 1966. Vol. 37.

الرشوة، وعلاقته بطبيعة السباق الاجتماعي للمجتمعات، المتقدمة، والنامية. وما تتسم به بناءاتها الإدارية، ومدى هيمنته البيروقراطية، وفرض سلطاتها على العمل الإداري بالمشروعات.

ومع ذلك، فإن هذه الدراسات تسهم في وضوح الرؤيا بأبعاد ظاهرة الفساد بخاصة، والعوامل الكامنة ورائها. وقد اعتمدنا في تحليلنا للعوامل الدافعة للرشوة في مصر على الخبرة المتوفرة لدى الإخباريين، بأجهزة العدالة الجنائية، حول الرشوة، من واقع التعامل مع حالاتها. وكان التكتيك الأساسي لهذه الدراسة عقد المقابلات مع هؤلاء الإخباريين، واستطلاع رأيهم، حول عوامل الرشوة، ووسائل الحد منها.

ولاشك أن عوامل الرشوة، متعددة ومتداخلة مع بعضها، فالعوامل المرتبطة بالوضع الاقتصادي، على علاقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى، فكلما كانت القيم السائدة في المجتمع مؤكدة للاستهلاك، والتطلع الاجتماعي، كلما برزت فاعلية العامل الاقتصادي. كما أن لعوامل التطلع بالتنظيمات الاجتماعية علاقتها الواضحة بالظروف الاقتصادية، وقلة المراكز والأدوار، هذا فضلاً عن تأثير كافة العوامل مجتمعة، سواء الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، على الجانب الشخصي، كما أنها تتأثر بها.

ولاشك أن لكل من هذه العوامل، الشروط والمتطلبات اللازمة لإضعاف فاعلية التنظيم هذا فضلاً عن وضوح الاختلاف النسبي على مستوى البناءات التنظيمية، سواء كانت حكومية، أو تعاونية زراعية، أو قطاع عام. وذلك بالنسبة للعوامل الدافعة للرشوة، في كل منها، ووسائل اقلالها.

وفي ضوء ذلك نعرض لجانبين أساسيين في هذا المبحث يتمثل أولهما في: العوامل الدافعة للرشوة في القطاعات، والمجالات المختلفة، ويتمثل ثانيهما في: وسائل الاقلال من جرائم الرشوة.

أولاً: العوامل الدافعة للرشوة:

- وهنا تناقش مستويين أساسيين للعوامل :
- عوامل على مستوى القطاعات المختلفة.
- عوامل عامة.

وإن كان العاملان متداخلان إلا أن لكل منهما مؤشرات واتجاهاته المختلفة في إبراز الصورة العامة الفعلية للعوامل الدافعة للرشوة في المجتمع المصري.

١- عوامل الرشوة على مستوى القطاعات المختلفة:

أ - العوامل الدافعة للرشوة بالقطاع العام:

اعتمدنا في تحديد هذه العوامل، ومناقشتها على المقابلة التي تم إجراؤها مع الإخباريين، والتي تبين منها أن عوامل الرشوة كثيرة ومتعددة. ففي القطاع العام أكد الإخباريون على أن عوامل الرشوة مرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد، بشكل واضح. وقد أكد على ذلك نسبة ٧١,٨١٪ من الإخباريين.

أما بالنسبة لنقص الخدمات فيؤكدها كعامل دافع للرشوة نسبة ١٠,٥٪ وبالنسبة لنقص المستلزمات، أكدته نسبة ٨,٧٪. كما أن اختناقات السوق، تؤكد نسبة ٦,٥٪ كعامل من عوامل الرشوة، ثم ترتفع نسبة من يؤكدون على البناء الإداري في القطاع العام إلى ١٥,٩٪. ثم يؤكد على طبيعة العلاقات مع القطاعات الأخرى كعامل دافع للرشوة نسبة ٧,٩٪ من الإخباريين.

والواقع أن تأكيدات الإخباريين بالنسبة لهذه العوامل تتقارب فيما بين فئات القضاة، والنيابة، والشرطة، والرقابة الإدارية^(١).

والجدول التالي يبين ذلك :

(١) قيمة كا = ١٤,١ دالة عند ٠,٠٥

س ٧: في أي المجالات تحدث جريمة الرشوة وما أسباب ذلك ؟

أ- القطاع العام :

المجموع	طبيعة الملاحظات مع القطاعات الأخرى		كل في إنشاء الأجهزة في القطاع		العمليات السوق		تقصي مستلزمات		تقصي الخدمات		جميع القطاعات خاصة قطاع الاستيراد والتصدير		المنشآت	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١٠٠	٩٤	٦,٤	٦	١٢,٠	١٥	٩,٦	٩	٨,٥	٨	١١,٧	١١	٥٢,١	٤٩	قضاة
١٠٠	٧٤	١٧,٦	١٣	١٤,٩	١١	١٠,٨	٨	١٤,٩	١١	١٧,٦	١٣	٨٩,٢	٦٦	نيابة عامة وإدارية
١٠٠	٩٢	٢,٢	٢	١٧,٤	١٦	١,١	١	٥,٤	٥	٥,٤	٥	٧٢,٨	٦٧	شرطة
١٠٠	١٧	٥,٩	١	١١,٧	٢	-	-	-	-	-	-	١٠٠	١٧	رقابة إدارية
١٠٠	٢٧٧	٧,٩	٢٢	١٥,٩	٤٤	٦,٥	١٨	٨,٧	٢٤	١٠,٥	٢٩	١٧,٨	١٩٩	المجموع

ب- العوامل الدافعة للرشوة بالقطاع الخاص :

أما على مستوى القطاع الخاص، فهناك تأكيد واضح على حدوثها بهذا القطاع خاصة في المخايز والمطاعم. وقد أكد ذلك نسبة ٥٥,٢ % من الإخباريين. في حين أن نسبة لا تزيد عن ٩,٤ % ترى أن الرشوة نادرة الحدوث بالقطاع الخاص. أما عن أسباب الرشوة بهذا القطاع، فقد تبين أن نقص الخدمات المقدمة للموظفين، والعمال بالقطاع الخاص، لها تأثير على إنتشار الرشوة بهذا القطاع. ولا تؤكد على هذا العامل سوى نسبة ٦,٣ % من الإخباريين، ونفس الحال بالنسبة لنقص مستلزمات الإنتاج.

أما احتياجات السوق، والخلل في بناء الأجهزة الإدارية بهذا القطاع، فنسبتها متعادلة ولا تزيد عن ٨,٣ % من الإخباريين، ثم يأتي العامل المتعلق بطبيعة العلاقات مع القطاعات الأخرى، ويؤكد عليه نسبة ٦,٣ % من الإخباريين، ومن التحليل لهذه العوامل الدافعة بالقطاع الخاص^(١).

والجدول التالي يبين ذلك :

(١) قيمة كا^٢ = ١٤,١ دالة عند ٠,٥ .

(٢) قيمة كا = صفر غير دالة.

(تابع) س ٧: في أي المجالات تحدث جريمة الرشوة وما أسباب ذلك ؟

ب- القطاع الخاص :

المختبر	طبيعة العلاقات مع القطاعات الأخرى		حلول في إنشاء الأجهزة		استراتيجيات السوق		نقص وسائل مكافحة الرشوة		نقص المبادرات		لا يحدث في القطاع الخاص بالرشوة		سبع التلميحات لمحاربة الممنوعين والممنوعات		المنشآت
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
١٠٠	٢	—	—	٩,٥	٢	١٤,٣	١	٤,٨	١	٤,٧	٢	٩,٥	٥٧,٢	١٢	قضاة
١٠٠	٤	١٠,٤	—	١٠,٥	٥	١٠,٤	٥	١٠,٤	٥	١٤,٦	٧	٢٣,٤	١٦	١٦	نيابة عامة
١٠٠	١	٥,٩	٥	—	—	—	—	—	—	—	—	٩٤,١	١٦	١٦	شرطة
١٠٠	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٩٠,٥	٩	٩	رقابة إدارية
١٠٠	٩	٦,٣	٦	٨,٣	٨	٨,٣	٦	٦,٢	٦	٦,٣	٩	٥٥,٢	٥٣	٥٣	المجموع

ج- العوامل الدافعة للرشوة بالقطاع الحكومي :

بمناقشة عوامل الرشوة بالقطاع الحكومي ومؤسساته المختلفة، تبين أن هناك تأكيد واضح من الإخباريين على إنتشار الرشوة، بمختلف المؤسسات المتعاملة مع الجمهور، خاصة الجمارك، والجوازات، والمرور، والإسكان. وغيرها من المجالات التي ترتبط بها مصالح الجماهير بشكل واضح. وقد أرجع الإخباريين أسباب ذلك لمجموعة من العوامل تتمثل في نقص الخدمات، ونقص مستلزمات الإنتاج، واختناقات السوق، وخلل البناء الإداري، وطبيعة علاقاته مع القطاعات الأخرى.

وقد أكد على عامل نقص الخدمات نسبة ١١,٩ ٪، وعلى نقص مستلزمات الإنتاج نسبة ٦,٩ ٪، وعلى اختناقات السوق بنسبة ٦,٥ ٪، وعلى خلل البناء الإداري بالمؤسسات الحكومية بنسبة ٦,٥ ٪.

أما العامل الخاص بطبيعة العلاقات بين المؤسسات الحكومية، ومؤسساته القطاعات الأخرى، فيؤكدها نسبة ٦,٥ ٪ من الإخباريين، ووضح من التحليل الإحصائي أن الإخباريين يختلفون إلى حد ما في تقديرهم لهذه العوامل، وخطورتها. فبالنسبة لتفشي الرشوة بالمؤسسات الحكومية، تبين أن هذا الاختلاف على مستوى متوسط، وذلك ما كشفت عنه نتائج التحليل الإحصائي^(١).

والجدول التالي يبين ذلك :

(١) قيمة كا^٢ = ١٨,٦ دالة عند مستوى ٠,٠٢

(تابع) س ٧٠ في أي المجالات تفتدت جريدة (الريثية وما أسباب ذلك ؟

ج- القطاعات الحكومية :

المنشآت	مجال الخدمات التي تتعامل مع الجهات		تقصي النفقات		تقصي ميزانيات الإنتاج		اجتماعيات السوق		خلل في بناء الجهاز الحكومي		طبيعة العلاقات مع القطاعات الأخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قضاة	٦٤	٦٨٠	١١	١١,٧	٦	٦,٤	٤	٤,٣	٧	٧,٤	٢	٢,١	٩٤	٩٤
نيابة عامة وإدارية	٤٢	٥٦,٧	١٣	١٧,٦	٨	١٠,٨	٩	١٢,٢	٧	٩,٥	٧	٩,٥	٧٤	٧٤
شرطة	٧٣	٧٩,٤	٨	٨,٧	٥	٥,٤	٥	٥,٤	٣	٣,٣	٣	٣,٣	٩٢	٩٢
رقابة إدارية	١٣	٨١,٣	١	٦,٣	-	-	-	-	١	٦,٢	١	٦,٢	١٦	١٦
المجموع	١٩٢	٦٩,٣	٣٣	١١,٩	١٩	٦,٩	١٨	٦,٥	١٨	٥,٥	١٢	٤,٣	٢٧٧	١٠٠

د - عوامل إنتشار الرشوة بالقطاع التعاوني الزراعي :

لهذا القطاع خصائصه الإدارية المرتبطة بطبيعة التسيير الذاتي، كما أن له فئاته المختلفة الخاصة، المتعاملة معه، وهم: الفلاحون بفئاتهم المختلفة، المتراوحة بين أصحاب الامتيازات الكبيرة، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والملاك، والمستأجرين.

وقد أكد غالبية الإخباريين حدوث الرشوة بهذا القطاع، كما أنهم حددوا طبيعة العوامل الدافعة للرشوة بهذا القطاع، على أساس أنها متمثلة في نقص الخدمات، ونقص مستلزمات الإنتاج، أو اختناقات السوق، وخلل البناء الإداري بهذا القطاع ومؤسساته التعاونية، وطبيعة علاقته بالقطاعات الأخرى.

أما بالنسبة لنقص الخدمات فقد تأكد هذا العامل بنسبة ٥٦,٩ ٪، ونقص مستلزمات الإنتاج بنسبة ١١,٨ ٪، واختناقات السوق بنسبة ١٠٣,٧ ٪، وخلل البناء الإداري بنسبة ٧,٨٠ ٪، وطبيعة العلاقات القائمة بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى بنسبة ٩,٨ ٪.

وبذلك يتضح أن الاختلاف غير واضح بين هذه العوامل، كما أن الإخباريين متقاربين فيما بينهم من حيث تقديراتهم لهذه العوامل، ومدى فاعليتها في عملية تفشي الرشوة، وذلك ما أكدته التحليل الإحصائي.

والجدول التالي يبين ذلك :

قيمة ك^٢ = غير دالة.

(تابع) س ٧: هي أي المجالات تعدت جريدة الرشوة وما أسباب ذلك ؟

د - القطاع التعاوني :

المنشآت	نقص الخدمات		نقص مستلزمات الإنتاج		اختناقات السوق		خلل هيكل البناء الجهاز الحكومي		مهيئة العلاقات مع القطاعات الأخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قضاة نيابة عامة وإدارية شرطة رقابة إدارية	٦	٥٤,٥	٢	١٨,٢	٢	١٨,٢	١	٩,١	-	-	١١	-
	١١	٤٧,٨	٣	١٣,١	٣	١٣,١	٣	١٣,٠	٢	١٤,٣	٢٣	١٣,٠
	٩	٦٤,٣	١	٧,١	٢	١٤,٣	-	-	٢	١٤,٣	١٤	١٤,٣
رقابة إدارية	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	١١,٨	٧	١٣,٧	٤	٧,٨	٥	٩,٨	٥١	-

وبمقارنة أسباب الرشوة على مستوى القطاعات الأربعة، يتبين لنا أن الإخباريين يختلفون في تقدير هذه العوامل، طبقاً لخبرات كل فئة منهم بالنسبة لجرائم الرشوة، إلا أن جميع الإخباريين يؤكدون على العوامل الخمسة باعتبارها أساسية في تفشي الرشوة بالقطاعات المختلفة.

وبالنسبة لنقص الخدمات ترتفع نسبته بشكل ملحوظ على مستوى القطاع التعاوني، بحيث تبلغ ٥٦,٩٪، يليه القطاع الحكومي، بنسبة ١١,٩٪، ثم القطاع العام ١٠,٥٪، وأخيراً القطاع الخاص بنسبة ٦,٣٪.

أما عن نقص مستلزمات الإنتاج فنسبته على مستوى القطاع التعاوني ١١,٨٪، يليه القطاع العام بنسبة ٨,٧٪، ثم القطاع الحكومي والقطاع الخاص بنسبة ٦٪ تقريباً.

وعن اختناقات السوق ترتفع نسبته بالقطاع التعاوني، فالقطاع الخاص ٨,٣٪ ثم يلي ذلك القطاعين العام والحكومي بنسبة ٦,٥٪.

وبالنسبة لعامل الخلل في البناء الإداري، لمؤسسات القطاعات فقد وضع أن نسبة الإخباريين الذين يؤكدون عليه عالية، بالقطاع العام ١٥,٩٪، يليه القطاع الخاص ٨,٣٪ فالقطاع التعاوني بنسبة ٧,٨٪، وأخيراً القطاع الحكومي بنسبة ٨٦,٥٪.

وعلى طبيعة العلاقات بين القطاعات وبعضها، ترتفع نسبته بالقطاع التعاوني ٩,٨٪، يليه القطاع العام ٧,٩٪ ثم القطاع الخاص ٦,٣٪، وأخيراً القطاع الحكومي بنسبة ٤,٣٪.

وبذلك يتضح أن البناء الإداري على مستوى القطاع الحكومي، أقل العوامل تأثيراً على الرشوة، ولكن العوامل الأخرى مثل نقص مستلزمات الإنتاج، واختناقات السوق لها فاعلية واضحة في هذا القطاع، والتعامل الواضح جيداً هو

نقص الخدمات. أما على مستوى القطاع العام، فالعامل الواضح يتمثل فى خلل البناء الإدارى يليه نقص الخدمات بنسبة ١٠,٥ ٪، يليه نقص مستلزمات الإنتاج، ثم علاقاته بالقطاعات الأخرى، وأخيراً اختناقات السوق.

وعلى مستوى القطاع الحكومى، ترتفع فاعلية عامل نقص الخدمات، وتتقارب فاعلية العوامل الأخرى من بعضها فى إنتشار وتفشى الرشوة، على مستوى هذا القطاع، وبالنسبة للقطاع الخاص، فيتضح فيه فاعلية اختناقات السوق، وخلل البناء الإدارى، يليها بعد ذلك العوامل الأخرى.

وعلى مستوى القطاع التعاونى، يمثل نقص الخدمات العامل الفعال، يليه اختناق السوق، ثم نقص مستلزمات الإنتاج، وطبيعة العلاقات، وأخيراً خلل البناء الإدارى بالتنظيم.

والجدول التالى يبين ذلك :

أسباب الرشوة بالقطاعات المختلفة :

ملاحظات	طبيعة العلاقات		حلل في بناء الأجهزة الإدارية		اختلافات السوق		نقص مستلزمات الإنتاج		نقص الخدمات		الأسباب
	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	
بقية النسبة تؤكد على ارتباط الرشوة بظروف التصدير والاستيراد ٧١/٨	٧,٩	٢٢	١٥,٩	٤٤	٦,٥	١٨	٨٧	٢٤	١٠,٥	٢٩	القطاع العام
بقية النسبة تؤكد على ارتباط الرشوة بظروف المخازن والمطاعم ٥٥/٢	٦,٣	٦	٨,٣	٨	٨,٣	٨	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٩	القطاع الخاص
بقية النسبة تؤكد على ارتباط الرشوة بظروف التعامل مع الجمهور.	٤,٣	١٢	٦,٥	١٨	٦,٥	١٨	٦,٩	١٩	١١,٩	٢٣	القطاع الحكومي
	٩,٨	٥	٧,٨	٤	١٣,٧	٧	١١,٨	٦	٥٦,٩	٢٩	المطاع العام الزراعي

٢- أما عن الأسباب العامة الدافعة للرشوة فتتمثل في :

ضآلة المرتبات، والأجور، والإغراء المادى. وتدهور القيم الرادعة لهذا السلوك، ونقص الوعى الاجتماعى، والتوعية، والتغيرات القانونية، وتركز السلطة فى يد أفراد معينين فى اتساع دائرة التطلعات الفردية، وتزايد الحاجات فى ظروف التحضر.

ويأتى أول هذه العوامل من الأهمية ضآلة الأجور والمرتبات، بنسبة ٦٥,٧ ٪، يليه تدهور القيم الرادعة بنسبة ٤٣ ٪، والتغيرات القانونية بنسبة ٣٦,١٠ ٪، والإغراء المادى بنسبة ٢١,٧ ٪، وتركز السلطة فى يد أفراد معينين بنسبة ١٨,١ ٪، واتساع دائرة التطلعات الفردية بنسبة ٨,٧ ٪، وتزايد الحاجات فى ظروف التحضر بنسبة ٥,٨ ٪، ثم نقص التوعية والوعى الاجتماعى بنسبة ٥,٩ ٪.

والواقع أن تحديد هذه العوامل من حيث أهميتها فيما بين الإخباريين، متقارب إلى حد كبير، وإن كانت الفروق البسيطة على مستوى الفئات، تشكل فى مجملتها فروقاً واضحة على مستوى العوامل المختلفة ككل.

والجدول التالى يوضح ذلك :

٤- ما تقديمك للأسباب الضمنية التي تؤدي لجريمة الرشوة ؟

المجموع	تزايد العاجات وظروف التحضر		التطلعات الفردية		تعزيز السلطة في يد أفراد مهينة		نقص التوعية		تدهور القيم		الإعداد القادي الرافعة		مخالفات والأجور		الفئات		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١٠٠	٩٤	٤,٣	٤	١١,٧	١١	٢١,٣	٢٠	٣٩,٣	٣٧	٥,٣٥	٤٤,٧	٤٢	٣٤,٠	٣٢	٣١,٧	٦٧	قضاء
١٠٠	٧٤	٩,٥	٧	٨,١	٦	١٢,٢	٩	٣٧,٨	٢٨	٢,٧٢	٢٧,٨	٢٨	٢١,٦	١٦	٦٠,٨	٤٥	نيابة عامة وإدارية
١٠٠	٩٢	٤,٤	٤	٦,٥	٦	٢٠,٧	١٩	٣١,٥	٢٩	٦,٥٦	٤٤,٦	٤١	١١,٠	١٢	٦٥,٢	٦٠	شرطة
١٠٠	١٧	٥,٩	١	٥,٩	١	١١,٨	٢	٣٥,٣	٦	٥,٩١	٤٧,١	٨	٥,٩	١	٥٨,٨	١٠	رقابة إدارية
١٠٠	٢٧٧	٥,٨	١٦	٥٧	٢٤	٨١	٣٦,١	١٠٠	٥,١٤	٤١	٢١,٧	٦١	٦٥,٧	١٨٢	١٨٢	المجموع	

وذلك لأن الإخباريين يرون أن الظروف المحيطة بالرشوة متعددة، وتشمل الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والشخصية.

وقد تبين من التحليل الإحصائي للمقابلات، أن الظروف الاجتماعية تأتي في المرتبة الثانية، بعد الظروف الاقتصادية، تليها الظروف الثقافية، ثم الاستعدادات الشخصية، وزيادة تطلعات الشخصية، في ظروف التحضر. والجدول التالي يبين ذلك:

تقدير ك الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بمرتكبي الرشوة من واقع التجربة ٩

المجموع	الاستعدادات الشخصية		ضعف الأخلاقيات		زيادة مطالب الحياة		تطلعات شخصية		ظروف اقتصادية		ظروف اجتماعية		الوظائف	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١٠٠	٩٤	١٦,٠	١٥	٤٤,٧	٤٢	٩١,١	١٨	١٠,٦	١٠	٧٥,٥	٧١	٧٠,٢	٦٦	قضاة
١٠٠	٧٤	٢١,٦	١٦	٢٩,٧	٢٢	٢٨,٤	٢١	١٢,٢	٩	٧٣,٠	٥٤	٤٧,٣	٣٥	نيابة عامة وإدارية
١٠٠	٩٢	١٨,٥	١٧	٣٤,٨	٣٢	٣٢,٦	٣٠	٨,٧	٨	٧٩,٤	٧٣	٦٧,٤	٦٢	شرطة
١٠٠	١٧	١٧,٦	٣	٣٥,٣	٦	٢٣,٥	٤	٢٩,٤	٥	٦٤,٧	١١	٥٢,٩	٩	رقابة إدارية
١٠٠	٢٧٧	١٨,٤	٥١	٣٦,٨	١٠٢	٢٦,٤	٧٣	١١,٦	٣٢	٧٥,٥	٢٠٩	٦٢,١	١٧٢	المجموع

ثانياً، وسائل الحد من إنتشار الرشوة :

وبالنسبة لهذا المستوى من التحليل، نعرض لجانبين أساسيين، يتمثلا في :
وسائل الحد من الرشوة على المستوى النوعي، ووسائل الحد من الرشوة بشكل عام، من واقع استطلاع رأى الإخباريين.

١ - وسائل الحد من الرشوة على المستوى النوعي :

ويتمثل هذا المستوى من التحليل من تحديد مقترحات الإخباريين للحد من الرشوة على المستوى القانوني، والتنظيمي، والاقتصادي، والاجتماعي.

وقد تبين من الدراسة أن مقترحات الإخباريين القانونية للحد من تفشي الرشوة، تتمثل في تعديل التشريعات، وإصدار قوانين جديدة، وزيادة عدد المحاكم، أو (تسهيل إجراءات التقاضي، وأعضاء السلطة للنيابة الإدارية، وتشديد العقوبة) وقد تبين من بيانات المقابلة مع الإخباريين، أن تشديد العقوبة بنسبة ٢, ٤٢ ٪، يليه تعديل التشريعات، وإصدار قوانين جديدة بنسبة ٦, ٣٥ ٪، وتسهيل إجراءات التقاضي بنسبة ٥, ١٥ ٪، واعطاء السلطة للنيابة الإدارية ٩, ٣ ٪، ثم زيادة عدد المحاكم بنسبة ٨, ٢ ٪، وواضح أن أحكام الإخباريين بالنسبة لهذه المقترحات القانونية متقاربة.

والجدول التالي يوضح ذلك :

أ - ماهي مقترحاتك لمواجهة جريمة الرشوة ؟

مقترحات قانونية :

المجموع	تشديد العقوبة		اصطاء السلطة لنائبية الادارية		تسهيل اجراءات التقاضي		زيادة عدد المحاكم		تعديل التشريعات واصدار قوانين جديدة		المقترحات
	تكر	%	تكر	%	تكر	%	تكر	%	تكر	%	
١٨٠ ١٠٠	٤٩	١٠٠	١٩	—	—	٢٦,٥	١٣	—	٣٤,٧	١٧	قضاة
٧٣ ١٠٠	١٥	٣١,٢	٣	٦,٣	٣,٤	١٠,١	١	٢,١	٥٠,٠	٢٤	نيابة عامة وإدارية
٧٤ ١٠٠	٤٠	٥٤,١	٢	٢,٧	١٣,٥	١٠	٤	٥,٤	٢٤,٢	١٨	شرطة
٩ ١٠٠	٢	٢٢,٢	٢	٢٢,٢	—	—	—	—	٥٥,٦	٥	رقابة إدارية
١٨٠ ١٠٠	٧٦	٤٣,٢	٧	٣,٩	١٥,٥	٢٨	٥	٢,٨	٣٥,٦	٦٤	المجموع

المقترحات التنظيمية لمواجهة جريمة الرشوة:

تمثلت تلك المقترحات فى إعادة النظر فى اللوائح، وتقديم مقترحات تتعلق بتنظيم العلاقة مع الجمهور، وتشديد الرقابة، وتقنين معايير التقدم فى العمل. وقد احتل اقتراح تشديد الرقابة، المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٥ ٪، يليه معايير التقدم فى العمل بنسبة ٣٠,٧٠ ٪، وإعادة النظر فى اللوائح بنسبة ٢٧,٤ ٪، ومقترحات تتعلق بتنظيم العلاقة مع الجمهور بنسبة ٢٠,٢ ٪.

وقد تبين من التحليل الإحصائى أن الإخباريين تتقارب أحكامهم، بالنسبة لهذه العوامل الأربعة، من حيث أهميتها^(١).

والجدول التالى يبين ذلك :

(١) قيمة $t = 18,6$ دالة عند مستوى ٠,٠٢.

١ - ماهي مقترحاتك لمواجهة جريمة الرشوة ؟

مقترحات قانونية :

المجموع		تقديم معايير التقدم في العمل		تشديد الرقابة		مقترحات تتعلق بتطوير العلاقة مع الجمهور		إعادة النظر في اللوائح		الفئات
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١٠٠	٩٤	٣٨,٣	٣٦	٣٤,٠	٣٢	١٧,٦	٢٦	٢٤,٥	٢٣	قضاة
١٠٠	٧٤	٢٧,٠	٢٠	٣٧,٨	٢٨	١٨,٩	٢٤	٢٧,٠	٢٠	نيابة عامة وإدارية
١٠٠	٩٢	٢٨,٣	٢٦	٣٥,٩	٣٣	١٤,١	١٣	٣٠,٤	٢٨	شرطة
١٠٠	١٧	١٧,٦	٣	٦٤,٧	١١	١٧,٦	٣	٢٩,٤	٥	رقابة إدارية
١٠٠	٢٧٧	٣٠,٧	٨٥	٣٧,٥	١٠٤	٢٠,٢	٥٦	٢٧,٤	٧٦	المجموع

المقترحات الاقتصادية لمواجهة جريمة الرشوة:

وقد تمثلت هذه المقترحات في رفع الأجور والمرتبات، ومواجهة غلاء المعيشة، وتثبيت الأسعار، وتثبيت صرف المكافآت والحوافز.

وقد برزت أهمية هذه العوامل، والمقترحات، على المستوى الاقتصادي، لمواجهة الرشوة، بحيث جاء رفع الأجور والمرتبات بنسبة ٢٨,٢ ٪، تليه مواجهة غلاء المعيشة، وتثبيت الأسعار بنسبة ٣٢,١ ٪، ثم تثبيت صرف المكافآت والحوافز بنسبة ٢٨,٢ ٪، والواقع أن لهذه المقترحة لمواجهة الرشوة أهميتها بالنسبة للعوامل الاقتصادية الدافعة لهذا السلوك، وقد تبين من التحليل الإحصائي، إتفاق وجهات نظر الإخباريين بالنسبة لهذه العوامل من حيث فاعليتها^(١).

س: ماهي مقترحاتك لمواجهة جريمة الرشوة؟

جـ: مقترحات اقتصادية:

المجموع	تثبيت صرف المكافآت والحوافز		مواجهة غلاء المعيشة وتثبيت الأسعار		رفع الأجور والمرتبات		النسبات
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
١٠٠	٩٤	٣١,٩	٣٠	٤٢,٥	٤	٦٨,٠	قضاة
١٠٠	٧٤	٣١,١	٢٣	٣٥,١	٢٦	٦٠,٨	نيابة عامة وإدارية
١٠٠	٩٢	٢٥,٠	٢٣	١٨,٥	١٧	٧٢,٨	شرطة
١٠٠	١٧	١١,٧	٢	٣٥,٣	٦	٧٦,٥	رقابة إدارية
١٠٠	٢٧٧	٢٨,٢	٧٨	٣٢,١	٨٩	٦٨,٢	المجموع

(١) قيمة ك = ٨ غير دالة.

مقترحات اجتماعية وثقافية :

هذه المقترحات لها طابعها الخاص، حيث تركيزها على دعم الوعي الاجتماعي، والثقافي، لدى الأشخاص، عن طريق ترشيدهم بالأهداف القومية، وأهداف التنظيمات، التي يتمنون إليها، وأهدافهم الخاصة. وتأكيد الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف العامة، والخاصة، ثم ترشيدهم بالمعايير السلوكية للتنظيمات.

وقد جاء تقدير الإخباريين لهذه المقترحات، مؤكدة لأهمية الترشيح بالأهداف الخاصة للأشخاص، ثم الترشيح بالأهداف القومية لكي تضيق الهوة، بين ما هو عام وما هو خاص. ثم الترشيح بالوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف العامة، والأهداف الخاصة، ودعم المعايير المشروعة للسلوك التنظيمي بين الأعضاء، ثم أخيراً ترشيح الأعضاء بأهداف تنظيماتهم. وبذلك تتكامل هذه المقترحات بالنسبة للأهداف بمستوياتها القومية، والتنظيمية، والشخصية، مع الوسائل والمعايير المشروعة، لتحقيق هذه الأهداف ودعم السلوك الاجتماعي المحدد على مستوى التنظيم.

وقد اتفقت أحكام الإخباريين بالنسبة لهذه المقترحات، من حيث أهميتها، وذلك ما كشفت عنه نتائج التحليل الإحصائي.

والجدول التالي يبين ذلك :

(١) قيمة كا = ٧, ٤ غير دالة.

ما هي مقترحاتك لمواجهة جريمة الرشوة؟

د - مقترحات اجتماعية:

المجموع		الترشيد بالسلوك الشرعي ولسلوك التقاضي		الترشيد بالوسائل بتحقيق الأهداف		الترشيد على الأهداف المنظمة بالأفراد		الترشيد بأهداف المنظمات		ترشيد بالأهداف التوعيد		الملاحظات
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١٠٠	٩٤	١٤,٩	١٤	١٩,١	١٨	٤٢,٦	٤١	٦,٤	٦	٣٨,٣	٣٦	قضاة نيابة عامة وإدارية شرطة رقابة إدارية
١٠٠	٦١	٦,٦	٤	١٣,١	٨	٤٧,٥	٢٩	٨,٢	٥	٢٤,٦	١٥	
١٠٠	٩٢	١٥,٢	١٤	١٥,٩	١٠	٤٧,٨	٤٤	٦,٥	٦	٤٤,٦	٤١	
١٠٠	١٧	١١,٧	٢	١١,٧	٢	٥٢,٩	٩	١٧,٦	٣	٤١,٢	٧	رقابة إدارية
١٠٠	٢٦٤	١٢,٣	٢٤	٤١٣,٧	٢٨	٤٤,٤	١٢٣	٧,٢	٧,٢	٢٥,٧	٩٩	المجموع

٢- المقترحات العامة بوسائل الإقلال من جرائم الرشوة:

اتخذ تحليلنا لمقترحات الإخباريين للإقلال من جرائم محو أساس أيضاً تمثل في مقترحاتهم العامة وقد استعنا في ذلك ببيانات استطلاع في رأى الإخباريين بأجهزة العدالة الجنائية وتبين من الدراسة أنه لسرعة الفصل في القضايا أهمية تليها أحكام الرقابة على أجهزة الحكومة ثم يلي ذلك منح مكافآت دورية للعاملين وتبسيط الإجراءات، ومعاقبة كل من يقدم رشوة ثم عدم حفظ أى قضية رشوة مهما كانت بسيطة وقد تقاربت أحكام الإخباريين بالنسبة لأهمية هذه المقترحات وذلك ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي^(١).

والجدول التالي يبين ذلك :

إذ أن المقترحات التى قدمها الإخباريون للإقلال من جرائم الرشوة تشمل: جوانب أساسية، تمثلت فى: التعامل مع جرائم الرشوة، وذلك بسرعة الفصل فى قضاياها وعدم حفظ أى قضية، ومعاقبة كل من قدم رشوة. أما الجانب الثانى فيتضمن فى تطوير الأجهزة الرقابية وأحكام الرقابة على الأجهزة الحكومية.

ثم الجانب الثالث الذى شملته المقترحات للإقلال من الرشوة فيتضمن فى قطاعات العمل الحكومية والخاصة، وذلك بتبسيط الإجراءات بتلك التنظيمات، وأيضاً منح مكافآت دورية مادية للعاملين لتعزيز وضعهم المعيشى بما يجعلهم لا يلجأون إلى سلوك الرشوة.

(١) قيمة كآ = ١٥,٤٥ غير دالة.

س ٥١ : ما هي فئترك أفضل الوسائل لمحاولة الإقلال من جرائم الرشوة ؟ هل هي :

المجموع	منح مكافآت دورية مادية		تبسيط الإجراءات		إحكام الرقابة على أجهزة الحكومة		مراقبة كل من قدم رشوة		عدم حفظ أي قضية رشوة		سرعة الفصل في القضايا		الوسائل
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٨٦	١٨,٣٩	٧١	١٩,١٦	٧٤	٢٢,٥٣	٨٧	١١,٨٢	٤٥	٧,٠٢	٢٨	٢٠,٩٨	٨٠	قضاة
٤٨٨	١٩,٠٥	٩٣	١٨,٤٨	٩٠	١٨,٤٨	٩٠	١٣,٧	٦٧	٢,٥٠	٦١	١٧,٨٣	٨٧	نيابة عامة وإدارية
٤٧١	١٧,١٩	٨١	١٥,٩٢	٧٥	١٨,٦٨	٨٨	١٤,٤٣	٦٨	١,٢٤	٥٣	٢٢,٥٠	١٠٦	شرطة
٦١	١٤,٧٥	٩	١٦,٣٩	١٠	١٨,٠٣	١١	١٨,٠٣	١١	١٣,١١	٨	١٩,٦٧	١٣	رقابة إدارية
١٤٠	٢٥٤		٢٤٩		٢٧٦		١٩١		١٥٠		٢٨٦		المجموع

خاتمة:

وخلاصة القول بعد عرضنا لأسباب الرشوة العامة، والنوعية، ووسائل الإقلال منها، على المستوى النوعي، والعام، بتأكيد أن وراء هذا السلوك، مجموعة من العوامل المتكاملة مع بعضها، لتفشي مثل هذا السلوك، على المستوى الثقافي والاجتماعي والشخصي. وأن مواجهة مثل تلك العوامل يقتضى تكامل الجهود، وتضافرها، على مختلف المستويات، وفي كافة المجالات، الثقافية والاجتماعية والشخصية، لإمكان إبطال فاعلية تلك العوامل المتعددة، والحد من تفشي الرشوة، ووصولها إلى معدلاتها المعقولة. وذلك لأن اختفاء الظاهرة شيء لا يتفق وطبيعة الوجود الاجتماعي، باعتبارها سلوكاً اجتماعياً.

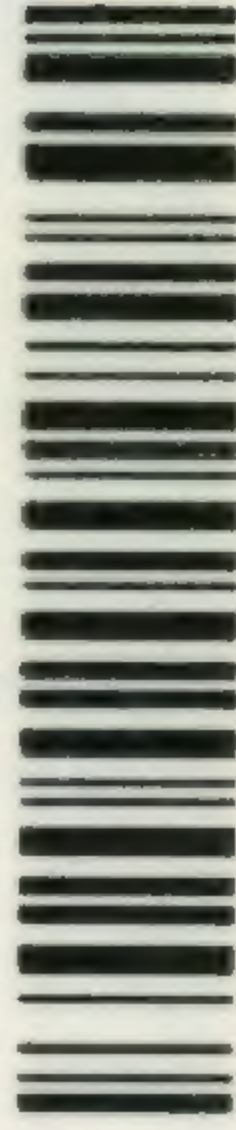
كما أن تفشي هذه الصورة المتزايدة، يندر بتهديد كيان المجتمع، ويكشف عن العديد من التوترات الاجتماعية، على المستوى الثقافي والاجتماعي والشخصي، في المجتمع. الأمر الذي يؤثر على كيان المجتمع، واتجاه تطوره، في ظروف عملية التنمية، التي تقتضى تعبئة الإمكانيات الاجتماعية، والإدارية، والاقتصادية، وتوفير المقدرة الشخصية، على الاستجابة، والتلازم والتعاون بتلقائية، بما يدعم مقدرة المجتمع على تحقيق معدلات النمو المطلوبة.

References

- ١- دكتور/ أحمد خليفة: مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي.
- ٢- دكتور/ السيد على شتا: الإغتراب الاجتماعي في ضوء نظرية التكامل المنهجي، رسالة الدكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.
- ٣- دكتور/ السيد على شتا: الرشوة ومفهوم الإغتراب، المجلة الجنائية القومية، ١٩٧٤.
- ٤- دكتورة/ فادية عمر الجولاني: التغير الاجتماعي في المجتمع الحضري في ضوء النظرية الوظيفية الاجتماعية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
- 5- Braibanti, Ralph. Reflection on Bureaucatic Corruption, Public administration, 40. 1962.
- 6- Friedrich, Carl. J: Political Pathology, The Political Quarterly, 1966. Vol. 37.
- 7- Greenstone, J. David: Corruption and Self interest in Kampala and Nairobi: Comparative Studies in Society and History 1966. 7.
- 8- Ieys, Colin: What is the Problem about Corruption: J. of modern Africdn Studies, 3. 2. 11965.
- 9- Mckitrich, Eric: The Study of Corruption. Pobitical Science Q. 1967. 72.
- 10- McMullan, M. "A theory of Corruption The Sociological Re-view, Keele 9. July 1961.
- 11- Nye, J. S.: Corruption and Political Development. Seience R. Vol. LXi N. I. 1967.

- 12- Smith, M. Historical and Cultural Conditions of Political Corruption among the Hausa Comparative Studies in Society and History, 1964. 6 January.
- 13- Scott, James; The Analysis Corruption developing Nations Cosmjorative, glvdiesvin Society and History. 1969. June.
- 14- Scott, James, Corruption, machine Politics, and Political Change. The American Pol. Science P. 1167. Vol. Lxi.?
- 15- Telman, Robert: Emergence of Black - Market. Bureaucraey: Administration, Deuelopment and Corruption in New States Public administration Review 1968. Vol. xxvii. N. 5.

Biblioteca Alexandrina



1212250

